

الهجرة
في الثقافة الأمازيغية

أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري بتعاون مع الكلية المتعددة الاختصاصات بآسفي



الهجرة في الثقافة الأمازيغية



المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

الهجرة في الثقافة الأمازيغية

أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية
والإنتاج السمعي البصري بتعاون مع
الكلية المتعددة التخصصات بآسفي
وذلك يومي 12 و 13 دجنبر 2007 بمدينة آسفي

تنسيق أعمال الندوة

ادريس أزضوض (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط)
أحمد المنادي (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط)
محمد أوبلهو (الكلية المتعددة التخصصات بآسفي)

لجنة الإشراف والتنظيم

الأساتذة : ادريس أزضوض، أحمد المنادي، فؤاد أزروال، محمد أوبلهو،
إبراهيم ألتيت، يحيى الطالبي، إبراهيم رضا

منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري

سلسلة الندوات والمناظرات – رقم : 25

العنوان	:	**الهجرة في الثقافة الأمازيغية**
التنسيق	:	ادريس أزضوض وأحمد المنادي
الناشر	:	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
الإخراج التقني والمتابعة	:	مركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل
تصميم الغلاف	:	وحدة النشر
الإيداع القانوني	:	2011 MO 1009
ردمك	:	99954-28-081-2
المطبعة	:	مطبعة المعارف الجديدة – الرباط

الفهــرس

المداخلات باللغة الفرنسية

شكر وتنويه

جدير بنا في مستهل هذا العمل أن نجْزِلَ شُكْرنا لكل الذين أسهموا في إنجاح أشغال هذه الندوة، وفي مقدمتهم :

- السيد أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،
- السيد الحسين المجاهد، الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،
- السيد. مصطفى حدية، عميد الكلية المتعددة التخصصات بآسفي،
- السيد ادريس أزضوض، مدير مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري بالمعهد،

ولا بد في هذا المقام من شكر السادة رؤساء الجلسات والتنويه أيضا بالجهود التي بذلها أعضاء لجنة الإشراف والتنظيم الذين واكبوا الندوة إعدادا وإنجازا.

كما نشكر مدير وباحثي مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري، الذين تفضلوا بقراءة أعمال الندوة ومراجعتها وتدقيقها، قصد النشر .

- نظرة حول مسألة الهجرة في تاريخ الأمازيغ،
- بعض القضايا اللغوية والفنية والأدبية بخصوص الهجرة في الفنون والإبداعات الأمازيغية (الشعر، السرد، الرقص، السينما...)،
- جوانب سوسيو ثقافية واقتصادية مرتبطة بالهجرة في المجال الأمازيغي، من قبيل التنمية والتوسع العمراني وتنظيم الفضاءات...

نأمل أن تكون الأعمال المقدمة هنا، ثمرة هذه الندوة، إضافةً نوعية تضيء بعض الجوانب الأساسية في موضوع الهجرة، وتكون مادة يستفيد منها الباحثون والمهتمون في هذا المجال.

لجنة التنسيق

كلمة عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

السيد عميد الكلية المتعددة الاختصاصات بآسفي،

السيدات والسادة الأساتذة والباحثين، أيتها السيدات والسادة،

يطيب لي بمناسبة هذه الندوة الوطنية التي تنظّم بتعاون ما بين الكلية المتعددة التخصصات بآسفي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والتي تدخل ضمن الأنشطة العلمية لمركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية والإنتاج السمعي البصري التابع للمعهد، في موضوع "الهجرة في الثقافة الأمازيغية"، أن أنوّه بهذه المبادرة الحميدة، التي تندرج ضمن مجموع العمليات التي ينجزها المعهد في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية، للتعريف بخصوصياتها ومكامن قوتها وآفاق إشعاعها، إسهاما منه في مسلسل إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في الفضاءات الحيوية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها، كما تدخل في نطاق الشراكة التفاعلية بين المعهد والمؤسسات الوطنية ذات الاهتمامات المشتركة، ومن ضمنها المؤسسات الجامعية التي تزخر بفعاليات أكاديمية تحمل همّ البحث في مختلف مجالات الثقافة الوطنية عامة وفي جوانب الثقافة الأمازيغية بسائر تجلياتها على وجه الخصوص .

وإذ نثمن اهتمام الندوة بموضوع الهجرة كتيمة ثقافية واجتماعية جديرة بالبحث والاستقصاء، فإننا على يقين بأن أشغال هذه الندوة، من خلال البرنامج العلمي المسطّر لها، ستسهم في تعميق البحث في هذه الظاهرة المتعدّدة الأبعاد، والتي تجد انعكاسات الانشغال بها في الإنتاجات العلمية والأدبية التي رصدت لها، على نحو دراسات وأبحاث وإبداعات ومقاربات متعدّدة الاختصاصات .ومن ثمّ فإن اهتمام المعهد من خلال مركز الدراسات الفنية والتعابير الأدبية بهذا الموضوع نابع مما يجسّده الحضور القويّ لظاهرة الهجرة في الإنتاجات الأدبية والإبداعية باللسان الأمازيغي وفي الدراسات الأدبية والسوسيولوجية والأنتروبولوجية المنصبّة على مظاهر الثقافة الأمازيغية .ولنا اليقين بأن ما ستسفر عنه أشغال الندوة هاته سيأتي بقيمة مضافة للتراكم المعرفي الحاصل في هذا المجال ويسهم في الإجابة على التساؤلات العالقة بمختلف قضايا الهجرة في بعدها الإنساني والاجتماعي على الصعيدين المحلّي والوطني. وسنكون جدّ سعداء ونحن نرى عما

قريب إصدار وقائع هذه الندوة ضمن مؤلّف جماعي يغني خزانة العلوم الإنسانية المهتمة بالثقافة الوطنية وبظواهرها التي لا تنفكّ تحتاج إلى المزيد من البحث والاستكشاف ضمن مقاربات علمية تغتني دوما بالمستجدّ من النظريات العلمية الملائمة لخصوصيات مجتمعنا وثقافتنا .ومما يضاعف من اقتناعنا بالطابع الوازن لهذه الندوة، كونها تفسح المجال لمساءلة موضوع الهجرة ومقاربته من زوايا مختلفة ومتقاطعة ومتكاملة، تجمع بين كل من علم التاريخ واللسانيات والآداب والفنون والسوسيولوجيا والاقتصاد، وتنحو إلى ربط الثقافة بالتنمية البشرية والاجتماعية في طرحها لمختلف جوانب الهجرة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتمنّى كامل النجاح لهذه الندوة، مجدّدين شطرنا العميق لشركائنا بهذه الكلية، وعلى رأسها السيد العميد ومسؤولو المؤسسة وأساتذتها، وكذا إلى الهيئة العلمية المشرفة على تنظيم الندوة، من باحثي المعهد وزملائهم بالكلية. كما نجّدد التأكيد على استعداد المعهد لتمتين أواصر التعاون والشراكة مع سائر المؤسسات الجامعية التي تقاسمنا نفس الانشغال بالنهوض بثقافتنا الوطنية عامة وبالثقافة الأمازيغية على وجه الخصوص.

وفقنا الله جميعا لما فيه الصالح العام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

لمحة عن الهجرة لدى الأمازيغ عبر التاريخ

المحفوظ أسمهر، صباح علاش، علي بنطالب
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
الرباط

إن التطرق إلى موضوع الهجرة لدى الأمازيغ من الزاوية التاريخية، وعبر كل العصور، ربما من المواضيع التي تستحق أن يفرد لها لقاء علمي خاص يخوض في تفاصيلها. والهدف من المساهمة في هذه الندوة بمداخلة مشتركة بين باحثين مهتمين بحقب مختلفة من تاريخ المغرب[1]، هو بسط أرضية تاريخية مقتضبة حول الظروف التاريخية العامة التي تحكمت في الهجرة لدى الأمازيغ منذ الفترة القديمة من تاريخهم إلى فترته المعاصرة. ونعتقد أن إبراز هذا البعد التاريخي قد يساعد على توضيح صورة الهجرة في تجليات الثقافة الأمازيغية، لأن هذه الصورة - في نهاية المطاف - ليست إلا خلاصة تجربة طويلة راكمها الأمازيغ عبر مراحل مختلفة من تاريخهم العريق. فما هي إذن الخطوط العريضة لتجربة الأمازيغ مع الهجرة عبر مختلف العصور التاريخية؟

I- العصر القديم

عندما نتحدث عن الهجرة في العصر القديم يجب أن لا نسقط المفهوم الحالي للمصطلح بكل حمولته على تلك المرحلة التاريخية، خصوصا العلاقة التي تظل قائمة بين المهاجر وموطنه الأصلي. وربما قد يكون الخوف من هذا الإسقاط واحدا من الأسباب التي جعلت بعض الباحثين، الذين تناولوا هذا الموضوع في العصر القديم، يحتاطون من استعمال مصطلح الهجرة ويستعملون بدله مصطلحي : "التحركات البشرية" أو "التنقلات البشرية". وأيا كان المصطلح فالمقصود هي التنقلات البشرية، الفردية والجماعية، التي تتم من منطقة لأخرى إما للاستقرار بصفة مؤقتة وإما دائمة .

(1) التاريخ القديم (المحفوظ أسمهر)، التاريخ الوسيط (صباح علاش)، التاريخ الحديث والمعاصر(علي بنطالب)

لا يسع المقام لتناول موضوع الهجرة لدى الأمازيغ القدامى بأدق تفاصيله، لذا، وكما يوحي بذلك عنوان المداخلة، سنكتفي بإعطاء لمحة مختصرة عنه. ونود أن نشير في البداية إلى أن المعطيات المتوفرة - رغم محدوديتها - حول هذا الموضوع تهم بالدرجة الأولى الهجرات الجماعية الكبرى القادمة إلى بلاد هؤلاء، ثم تليها تلك التي تتحدث عن الهجرات الجماعية المنطلقة منها، بينما لا نملك إلا معطيات شحيحة عن الهجرة الفردية، مما يعني أن تفاصيل هذا النوع من الهجرة نقرأه فقط بين سطور المصادر التاريخية.

لعبت الخصوصيات الطبيعية للمجال الأمازيغي وموقعه الجغرافي الاستراتيجي دورا كبيرا في نشاط حركة الهجرة و التنقل بربوعه : فشساعة هذا المجال وما ترتب عنه من تنوع وحداته الطبيعية الكبرى (سهول، جبال، صحراء ...) ونطاقاته المناخية (المتوسطية، الجبلية، الشبه الصحراوية، الصحراوية)، منذ أواخر عصور ما قبل التاريخ، يبدو أنها من العوامل التي كانت وراء الهجرات -خصوصا الجماعية منها - التي كانت محكومة بالظروف الطبيعية. كما أن الموقع الاستراتيجي لبلاد الأمازيغ في الحوض المتوسطي القديم، جعل ساكنته تنخرط في مختلف أوجه الدينامية التي عرفها هذا الحوض، الذي كان بمثابة مركز العالم القديم. وكان هذا الانخراط يقتضي، في كثير من الأحيان، تنقل الأشخاص سواء داخل المجال الأمازيغي القديم أو خارجه.

وفضلا عن هذه الأسباب، توفرت كذلك للساكنة الأمازيغية القديمة شروط أخرى ساهمت بدورها في نشاط حركة الهجرة والتنقل بمجالهم. نقصد توفرهم على وسائل النقل المستعملة آنذاك، فالعربة، كواحدة من أهم وسائل النقل البري في العصر القديم، صنعها الأمازيغ واستعملوها في تنقلاتهم المختلفة منذ حوالي نهاية النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد[2] . كما سهلت شبكة المسالك التي توفر عليها مجالهم تنقل الأشخاص[3]، وكذلك أتقن الأمازيغ القدامى ركوب الثور والخيليات، خاصة الفرس، منذ وقت مبكر واستعملوها في تنقلاتهم بمختلف أغراضها. أما ركوب البحر فلم يكن هؤلاء يجهلون وسائله وتقنياته منذ ما قبل التاريخ، كما تشهد عليه علاقاتهم مع الضفة الشمالية للمتوسط[4]، كما

---

(2)- CAMPS (G.) et GAST (M.) (direction), *Les chars préhistoriques du Sahara, archéologie et techniques d'attelage,* Actes du Colloque de Sénanque, 21-22 mars 1981, Aix-en-Provence, 1982.

(3) - SALAMA (P.), *les voies romaines de l'Afrique du Nord,* Alger, 1951.

- EUZENNAT (M.) « Les voies romaines du Maroc dans l'Itinéraire Antonin », *in Mélanges A. Grenier,* t. 2, Collection Latomus, 58, Bruxelles, 1962, p. 595-610.

(4)- SOUVILLE (G.), « Contacts et échanges entre la Péninsule Ibérique et le nord-ouest de l'Afrique durant les temps préhistoriques et protohistoriques », *in*: C.R.A.I, janv.-mars 1998, pp. 163-176.

استفادوا أيضا في هذا الجانب من خبرة بعض الشعوب التي تفاعلوا معها، خاصة الفينيقيين المعروفين بخبرتهم في مجال الملاحة البحرية .

تدل العديد من القرائن التاريخية أن بلاد الأمازيغ القدامى نشطت بها حركة الهجرة وتنقل الأشخاص، أفرادا وجماعات، سواء بين مناطقه المختلفة أو من هذه الأخيرة في اتجاه أنحاء أخرى من العالم القديم، خصوصا الحوض المتوسطي. وبالمقابل استقطبت هذه البلاد هجرات مختلفة، لاسيما القادمة إليها من مناطق هذا الحوض، الكثير منها تحول إلى استقرار دائم أو طويل الأمد، وأصبحت مع مرور الزمن جزءا من النسيج السكاني للمنطقة . ورغم صعوبة إسقاط التقسيمات الحالية للهجرة على الظاهرة في العصر القديم، إلا أننا، ولأسباب منهجية، سنستعمل مصطلح الهجرة الداخلية لنعت التنقلات البشرية، المؤقتة أو الدائمة، التي تمت داخل المجال الأمازيغي القديم بحدوده الكبرى المعروفة[5]، أما الهجرة الخارجية فنعني بها التي كانت تتجاوز هذه الحدود.

تعددت الأسباب التي كانت تدفع إلى الهجرة الداخلية في صفوف الأمازيغ القدامى، فهؤلاء يشتركون مع مجتمعات العالم القديم في السبب المحرك لما نسميه اليوم بالهجرة الموسمية الناتجة عن نمط العيش، خصوصا لدى الرحل وأنصاف الرحل[6]. فقد لاحظ هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد أن الليبيين (الأمازيغ عند الإغريق) الرحل يمتد مجالهم شرق بحيرة طريطونس (Tritonis) -على الأرجح في المجال التونسي- بينما غربها كان مجال الليبيين المزارعين[7] ، أي المستقرين . يفهم من هذا أن الهجرة الموسمية المحكومة بنمط الترحال كانت بكثافة لدى الليبيين الشرقيين (الأمازيغ الشرقيين) مقارنة مع الليبيين الغربيين (الأمازيغ الغربيين) . إذا حصرنا كلام هيرودوت على المجال الأمازيغي المحاذي للبحر الداخلي (الأبيض المتوسط)، فيبدو مقبولا إلى حد كبير، وقد يجد تفسيره في اختلاف مناخ شرق هذا المجال وغربه، الذي مايزال ماثلا للعيان. أما إذا فهمنا منه أنه

(5) - الحدود الكبرى للمجال الأمازيغي القديم هي :البحر المتوسط شمالا وبلاد الأثيوبيين (الصحراء الكبرى) جنوبا، جزر الكناري والمحيط الأطلسي غربا والنيل شرقا.

(6) - PONSICH (M.) « Voies de transhumance et peuplement préromains au Maroc », *in BAA*, VI, 1975-1976, p. 15-40.

- PONSICH (M.) « Transhumance et similitudes ibéro-maurétaniennes », *in Homenaje al M. Almagro Basch*, Madrid, 1983, II, p. 119-129.

(7)- HERODOTTE, Histoires, IV,191.

كان يقصد كل المجال الليبي (الأمازيغي)، بما فيه المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية، فمن الصعب القبول بتقسيم هيرودوت هذا. والراجح أن المجال الأمازيغي الشرقي، أي المجاور لمصر، لعبت ظروفه الطبيعية دورا في الرفع من وتيرة الهجرة لدى ساكنته؛ وقد تندرج في هذا الإطار هجرات جماعية من قبيلة لواتة، في اتجاه الغرب، يعتقد أنها حدثت أواخر الفترة القديمة المتأخرة، أي قبيل الإسلام[8].

وفضلا عن تأثر ظاهرة الهجرة لدى أمازيغ العصر القديم بالظروف الطبيعية، يبدو أن ازدهار بعض الأنشطة ببلاد هؤلاء، كالتجارة[9]، ساهم كذلك في ظهور نوع آخر من الهجرة المؤقتة. حاولت بعض الدراسات تتبع اتجاهات أقدم الطرق البرية التي سلكها التجار في بلاد الأمازيغ القديمة منذ ماقبيل التاريخ [10]. وإذا استندنا إلى محاولات الباحثين في رسم المحاور الطرقية للتجارة الداخلية بشمال إفريقيا القديم و الصحراء، ألا يمكن القول أن هذه المحاور سلكها أيضا غير التجار؟ كيفما كان الحال، يبدو من المعطيات الحالية أن النشاط التجاري خضع في بعض مراحله لتقنين ما، يعكسه ظهور نقط المراقبة لحركة البضائع[11]، مما يدل بدوره على تنقل الأشخاص، لكن الوثائق المعروفة في هذا المضمار لم تهتم إلا بالسلع المنقولة، رغم أن المنطق يقتضي ملازمة حركة البضائع لتنقل الأشخاص.

أفرز ظهور الكيانات السياسية الأمازيغية أسبابا أخرى، وهي ثانوية، كانت وراء نوع آخر من الهجرة المؤقتة، كان يتطلبها القيام ببعض المهام ذات "الطابع الرسمي". ويأتي في مقدمة المعنيين بهذه الهجرة المنخرطون في الأسلاك العسكرية، سواء المكلفون منهم بمهام داخل المجال التابع لتلك الكيانات، أو الذين كانوا يرسلون إلى مناطق بعيدة، كبلاد الإغريق أو غيرها، في إطار الإمدادات العسكرية التي كان يبعث بها هذا الملك أو ذاك

(8) MODERAN (Y.) « Mythe et histoire aux derniers temps de l'Afrique antique : à propos d'un texte d'Ibn Khaldùn », *in Revue historique*, tome CCCIII, fasc. 2, 2001, pp. 315. 341.

(9) - تناولت العديد من الدراسات أهمية بلاد الأمازيغ القديمة في التجارة المتوسطية القديمة، الأمر الذي لابد أن يجعل فئة من هذه الساكنة تمتهن التجارة وما يتطلبه ذلك من تنقلات.

(10) LHOTE, (H.), « Route antique du Sahara centrale », *in Encyclopédie mensuelle d'outre*, volume I, fasc. 15, 1951, pp. 300-350.

- MAUNY, (R.), « Une route préhistorique à travers le Sahara occidentale », in Bulletin de *l'Institut français d'Afrique noire*, 1947, pp. 341-357.

(11) DARMON (J.-P), « Note sur le tarif de Zaraï », *in Cahiers de Tunisie*, n°47-48, 3ème et 4ème trim., 1964, pp.7-23

لمؤازرة أحد حلفائه[12] ، وربما يمكن أن ندرج كذلك في هذا الإطار، البعثات الرسمية التي كان هؤلاء القادة الأمازيغ يرسلونها إلى الخارج [13]. كما أن عدم قدرة تلك الكيانات على الحيلولة دون صد الاستعمارات والاستيطانات، التي توالت على المجال الأمازيغي القديم المحاذي للساحل المتوسطي، كان أيضا وراء هجرات جماعية اضطرارية، خصوصا في صفوف القبائل التي تأثر مجالها الحيوي أو مصالحها بهذا الوجود الأجنبي. أكثر من ذلك فقد كان المستعمر الروماني ينهج سياسة التهجير في صفوف بعض القبائل الأمازيغية القديمة، ليوطنها بعيدا عن مجالها الأصلي[14]، طبعا خدمة لمصالحه.

استقبلت بلاد الأمازيغ القدامى المهاجرين أكثر مما صدرتهم، ونخص منهم بالذكر الفينيقيين والإغريق والرومان والوندال والبيزنطيين، وكان سبب تدفق هؤلاء المهاجرين، هو الموقع الاستراتجي للمنطقة وغناها، دون أن نغفل الدور الكبير الذي لعبته الإدارات الاستعمارية، خاصة الرومانية . أما هجرة الأمازيغ القدامى خارج مجالهم، فيشوب الكثير من الغموض دوافعها، خاصة تلك الهجرات التي اتخذت الصبغة الجماعية، ونخص بالذكر تلك التي تمت إلى الجزر السعيدة (جزر الكناري) وجزيرة صقليا[15]، وخصوصا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية خلال القرن الثاني للميلاد[16]. كما تعرض أمازيغ المغرب القديم للتهجير خارج بلادهم من طرف المستعمر الروماني. فقد أورد الجغرافي سطرابون (Strabon) تعرض ساكنة المدينتين المتجاورتين، زليل (Zilil = الدشر الجديد، نواحي أصيلة)، وتنكَي (Tingi = طنجة)، للترحيل من قبل هذا المستعمر، الذي وطنهم بالضفة الإسبانية المقابلة[17]. أما الهجرات الخارجية غير الجماعية فنجهل عنها الشيء الكثير. ومع ذلك، يبدو أن الهجرة الفردية عرفت في بعض الفترات دينامية ما من بلاد الأمازيغ القدامى في

(12) - تندرج في هذه الإطار الفيالق العسكرية التي كان يرسلها الملوك الأمازيغ إلى مناطق كثيرة من الحوض المتوسطي القديم لمساندة حلفائهم .

(13) - نقصد هنا مختلف البعثات أو الوفود التي يكلفها الملوك بمهام رسمية، ونخص بالذكر التي كانت ترسل إلى روما وبلاد الإغريق.

(14) DESANGES (J) , « De la Marmarique à la Maurétanie : nouvelles données en matière de mouvements de populations », in Antiquités Africaines, 37, 2001, pp.81-91, p90.

(15) قمش خديجة، الأساطير وتاريخ شمال إفريقيا القديم، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ القديم والأركيولوجيا، كلية الآداب بالرباط، 2003-2004، ص 171-172، 176 (مرقونة).

(16) RAHMOUNE (H), « le passage des Maures en Bétique au II siècle AP.J.C », in Antiquités Africaines, T : 37, 2001, p.105-117

(17) - STRABON, Géographie, III, 1,8

اتجاه بعض المناطق من الضفة المتوسطية المقابلة، ويرجح أن يكون النشاط التجاري في مقدمة أسبابها. وقد أدى ذلك إلى وجود جاليات من مهاجرين، انطلقوا من هذه البلاد ليستقروا ببعض المناطق التي لها أهمية في الحوض المتوسطي. والدليل على ذلك أن مدينة ليون، التي ربطتها علاقات ببلاد الأمازيغ القدامى، كانت بها جالية من الأفارقة [18]. وبالمقابل عاشت "جاليات" من الشعوب الأخرى ببلاد هؤلاء، كالسورين والإغريق[19]، أغلبهم كان ضمن الفيالق العسكرية للاستعمار الروماني، وكان هؤلاء يستقرون أحيانا كثيرة بالمستوطنات التي أحدثتها السلطات الرومانية لهذا الغرض[20].

ورغم كل ما تقدم، فطبيعة المعطيات المتوفرة حول الهجرة داخل المجال الأمازيغي القديم، لا تسمح بمعرفة الكثير من الجزئيات التي قد تساعد على تسليط مزيد من الأضواء على الجذور التاريخية للهجرة وانعكاساتها على الثقافة الأمازيغية، من قبيل معاناة المهاجر، أو التحولات المحتملة التي قد تكون هذه الظاهرة وراءها، أو نظرة الأمازيغ القدامى إلى المهاجرين الذين استقبلهم مجالهم، أو نظرة هؤلاء إلى السكان الأصلين .

▪ صورة الهجرة من وإلى بلاد الأمازيغ القدامى من خلال الأدب القديم

تعتبر الأسطورة والشعر القديمان من المصادر الأدبية التي اعتمدها الباحثون لكتابة جوانب من تاريخ الشعوب القديمة وحضاراتها. وفي هذا الإطار، نعتقد أنه يمكن من خلالهما رسم بعض ملامح صورة الهجرة التي عرفها المجال الأمازيغي القديم. واقتصارنا في هذا الجانب على هجرة الأمازيغ خارج مجالهم وهجرة الآخر إلى هذا الأخير، أملته معطيات هذا النوع من المصادر التي ركزت على هذين الصنفين من الهجرة.

دونت الروايات الأسطورية هجرة الأمازيغ القدامى إلى جزر الكناري وجزيرة سردينيا، فربطت سبب الهجرة إلى هذه الجزر الأطلسية بأحداث ثورة قام بها الموريون (أمازيغ المغرب القديم) ضد الاستعمار الروماني، وتضيف الأسطورة أن هذا المستعمر انتقم من

(18)- LASSERE (J-M), « La mobilité de la population : migration individuelles et collectives dans les provinces occidentales du monde romain », in Africa Romana, XVI, 2006, p65.

(19) - EUZENNAT (M.), « Grecs et orientaux en Maurétanie tingitane », Antiquités Africaines, 5, 1971, p. 161-178

(20) - GSELL (S.), Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Tome I-VIII, Ed. Hachette, Paris 1928, p202-205

الثوار، رجالا ونساء وأطفالا، فقطع ألسنتهم وهجرهم إلى هذه الجزر التي كانت فارغة آنذاك[21]. أما هجرة الأمازيغ القدامى إلى سردينيا، فالأسطورة لم تذكر السبب الذي كان وراءها، ولكن تحدثت بالمقابل عن صراعات وحروب بين هؤلاء وبين مهاجرين آخرين من بلاد الإغريق، قدموا بدورهم إلى الجزيرة . وتصف الأسطورة المعاناة الكثيرة التي سببتها تلك الصراعات للطرفين لمدة طويلة من الزمن[22].

أما الروايات الأسطورية المرتبطة بالهجرات الكبرى التي قدمت إلى بلاد الأمازيغ القدامى، خصوصا من فينيقيا و بلاد الإغريق، فالقاسم المشترك بينها أنها تحدثت عن تعرض المهاجرين للمعاناة (جبروت السلطة وقساوة الظروف الطبيعية) في بلدانهم الأصلية، مما دفعهم إلى مغادرتها واختيار بلاد هؤلاء الأمازيغ وجهة لهم. أما رد فعل السكان المحليين تجاه هؤلاء المهاجرين، فأسطورة إليسا (Elissa) المشهورة التي تؤرخ لاستقرار الفينيقيين الأوائل بموقع قرطاج، تتحدث عن اتفاق مع ملك أمازيغي يسمى يرباس (Iarbas) تدفع له إتاوة سنوية، لكن هذا الاتفاق أعقبته صراعات بين أمازيغ المنطقة والمهاجرين الفينيقيين بسبب رفض هؤلاء الاستمرار في أداء الإتاوة. وبخصوص المهاجرين الإغريق، فالأسطورة لم تسجل كيفية تعامل الساكنة المحلية الأمازيغية معهم في بداية الأمر[23] .

أما الشعر القديم، فقد اقتفى بدوره أثر الأسطورة في موضوع الهجرة، واهتم كثيرا بالهجرات الكبرى التي تمت نحو بلاد الأمازيغ القدامى. وربما قد نجد تفسيرا لذلك في كون الأسطورة هي مصدر الصورة الشعرية في هذا المجال. كما يبدو أن السبب الرئيس وراء هذا التركيز هو كونه شعرا إغريقيا ولاتينيا، وبالتالي عكس ماهو متداول في التراث الإغريقي-الروماني حول أشهر الهجرات إلى بلاد الأمازيغ القدامى، كهجرة الفينيقيين بقيادة الأميرة إليسا أو هجرة ساكنة جزيرة ثيرا الإغريقية إلى قورينا (ليبيا الحالية). ومع ذلك لم يغفل هذا الشعر تخليد صور عن الأسفار التي قادت الأبطال الأسطوريين إلى مناطق مختلفة من هذه البلاد، خاصة الموجودة منها على أطرافه الغربية والجنوبية، كما

---

(21) - قمش خديجة، الأساطير وتاريخ شمال إفريقيا القديم، مرجع سابق، ص171-172 .

(22) GSELL (S.), Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Tome I, Ed. Hachette, Paris 1920, p 350-551 et note 7

(23) HERODOTTE, Histoires, IV, 150-158

وصف هذا الشعر توقف بعض من هؤلاء الأبطال ببلاد الأمازيغ القدامى كلما جابوا أطراف الحوض المتوسطي(24).

يظهر من هذه النماذج أن الأسطورة والشعر القديمين اهتما كثيرا بالهجرات المتجهة إلى بلاد الأمازيغ القدامى . ولهذا نتساءل، ألم يعكس هذا ظاهرة تاريخية تكمن في استقبال المنطقة للهجرات أكثر مما صدرتها ؟ لقد وقف البعض عند هذه الظاهرة وبررها بغنى شمال إفريقيا القديم الذي لم يدفع، إلا نادرا، أبناءه إلى الهجرة(25)، وبالمقابل جذب إليه هذا الغنى والموقع الاستراتيجي هجرات مختلفة، أصبحت بمرور السنين جزءا من النسيج السكاني للمجال الأمازيغي القديم، الذي ستطعمه هجرات القبائل العربية خلال العصر الوسيط.

II-الهجرة خلال العصر الوسيط

ظل المغرب، بحكم موقعه الاستراتيجي، مسرحا لمختلف أنواع الهجرات المشار إليها منذ القدم، فعلى امتداد تاريخه، عرف توافد هجرات عدة أدت إلى ما يعرف بالتفاعل والتنوع الثقافي، وتفاوتت المراحل التاريخية في تحقيق هذا التفاعل، حسب حمولة عصرها تاريخيا وحضاريا.

و لعل من أبرز المعالم التي ميزت تاريخ الغرب الإسلامي على العموم وتاريخ المغرب على الخصوص في العصر الوسيط، كونه عرف تحركات بشرية متقلبة شديدة التنوع، اتسمت بكونها تحركات جماعية قائمة على التنافس وما يترتب عنه من صراعات وتحالفات قبلية محدودة أو موسعة(26).

لتسليط بعض الأضواء على هذه الظاهرة، سنحاول استعراض نماذج لهجرات من الفترة الوسيطية، مع تبيان انعكاساتها على الحياة العامة.

---

(24) قمش خديجة، الأساطير وتاريخ شمال إفريقيا القديم، مرجع سابق، ص 94 وما بعدها .

(25) حليمة غازي، مادة التاريخ القديم بالجامعة المغربية بين النظام القديم ونظام LMD الجديد، ضمن أعمال اليوم الدراسي حول "تدريس مادة تاريخ شمال إفريقيا والممالك الأمازيغية في العصور القديمة بالجامعات المغربية" المنظم من طرف مركز الدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط 2010 ص 7-58.

(26) القبلي، محمد، «الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، علائق وتفاعل» سلسلة المعرفة التاريخية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء1997، ص41.

1- هجرات ساهمت في بناء الدولة المغربية

نتيجة للصراع المذهبي والغليان السياسي الذي عرفه الشرق الإسلامي، استقبل المغرب موجات من الهجرات التي تدخل في إطار الهروب من الاضطهاد السياسي، والبحث عن أفق سياسي جديد خاصة بالنسبة للخوارج، الذين غيروا استراتيجيتهم بعد "الثورات الهوجاء دون تنظيم أو إعداد سابق، مما سهل على الخلافة الأموية وولاتها مهمة مناهضتها واستئصال شأفتها أولا بأول"(27)، إذ اعتمدوا الدعوة السرية وبث الدعاة في أطراف العالم الإسلامي ومنه المغرب لنشر تعاليم مذهبهم، فنظموا الثورات في عصر الولاة، ارتقت إلى إنشاء دول خارجية كبني مدرار وبني رستم والبرغواطيين.

استقبل المغرب كذلك إدريس بن عبد الله، أحد الناجين من معركة فخ سنة 169هـ، وأدى دخوله المغرب إلى إنشاء الدولة الإدريسية بعد مبايعة زعيم قبيلة أوربة له "وكان أول من بايعه قبائل أوربة.....بعد ذلك أتته قبائل زناتة، وأصناف قبائل البربر من أهل المغرب(28)".

حضي النسب الشريف بمكانة خاصة لدى أمازيغ المغرب الوسيط، لذا كان عاملا في استقدام بعض الشخصيات الدينية التي أصبحت فيما بعد زعامات سياسية، يندرج في هذا الإطار استقدام الحسن بن القاسم جد العلويين من الحجاز في عهد المرينيين (القرن7هـ/13م)، إذ يقول الأفراني : "لم يكن ببلاد سجلماسة أحد من الأشراف فأجمع رأي أعيانهم وكبرائهم على أن يأتوا بمن يتبركون به من النسب الشريف...وأن بلاد الحجاز هي مقر الأشراف ... فذهبوا إليه وأتوا بمولانا الحسن(29)".

وهكذا يظهر أن آل البيت كان لهم وقع خاص في قلوب كافة المغاربة الأمازيغ الذين جبلوا على حبهم وتقدير مقامهم وتوفير الموطن الآمن لهم، فانحازوا إليهم أفرادا(30).

---

(27) محمود إسماعيل، عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري» دار الثقافة 1985، ص42
(28) ابن أبي زرع، علي، «الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس»، نشر عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973، ص.20.
(29) الإفراني، محمد، «نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي»، المطبعة الحجرية بفاس، بدون تاريخ، ص.290-291
(30) الطاهري، أحمد، «المغرب الأقصى ومملكة بني طريف البرغواطية خلال القرون الأربعة الأولى، حفريات تاريخية في أصول مجهولة»، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء2005 ، الطبعة الأولى، ص221.

2- تعدد الهجرات إلى المغرب

عرف المغرب منذ القدم توالي موجات من الهجرات، دفعت بعدد من المؤرخين القدامى والمحدثين إلى ربط بعض أو جل القبائل الأمازيغية باليمن، وذلك حتى قبل دخول الإسلام.

كما ساهمت هذه الهجرات المتنوعة في تعمير البلاد، ففي عهد الأمير يحي الإدريسي (243 هـ- 235هـ) "كثرت العمارة بفاس، وقصد إليه الناس من الأندلس وإفريقية وجميع بلاد المغرب، فضاق بسكانها، فبنى الناس الأرباض بخارجها"(31)، وكان المهاجرون إليها يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية "ومدينة فاس لم تزل من يوم أسست مأوى الغرباء من دخلها استوطنها وصلح حاله بها، وقد نزل كثير من العلماء والفقهاء والأطباء وغيرهم"(32). ومع نشأة الدولة المرابطية، عرف المغرب هجرات عمودية من الجنوب في اتجاه الشمال وصولا إلى الأندلس معززة بذلك الهجرات الأمازيغية الأولى التي اتجهت صوب الأندلس مع فتحه تحت قيادة طارق بن زياد، وهكذا تعزز النسيج البشري المغربي بتدفق العناصر الصحراوية إلى وسط وشمال المغرب، وصولا إلى الأندلس.

عرف المغرب أيضا خلال هذه الفترة تحركات بشرية مهمة موحدية ومرينية، فقيام كل دولة ينتج عنه انتصار أو تحرك بشري غالب، تواكبه تحركات مناوئة ومعارضة. إلا أننا نجد الأبحاث التي تناولت بالدراسة هذه الظاهرة، عملت على عزل هذه التحركات بعضها عن بعض مع التركيز بشكل كبير على التحرك العربي الهلالي وعواقبه.

فقد شهد عهد الموحدين أكبر عملية ترحيل أو تهجير للقبائل العربية في اتجاه المغرب الأقصى، وخاصة في عهد يعقوب المنصور الموحدي، واتخذت الهجرات شكلا أفقيا من الشرق إلى الغرب.

كما ساهم ضعف الموحدين في زحف القبائل الزناتية المرينية الرعوية على المغرب، وحسمها للسلطة بعد قضائها على من تبقى من الموحدين، لتحدث بذلك سلسلة من الهجرات الداخلية وخاصة من المناطق الجبلية إلى المناطق السهلية، لكن ضعف المرينيين نهاية القرن 8 هـ/14م، وتزامنه مع الجفاف وانتشار وباء الطاعون أدى إلى تناقص عدد

---

(31) ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص.53-54.

(32) نفسه، ص36-37.

السكان وتجدد الهجرات، يقول ابن خلدون عن هذه المرحلة التي عاصرها: "وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة .... وانتقض عمران الأرض بانتقاض البشر فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن"(33).

وقد تزامن ضعف السعديين مع اختلال التوازن في الغرب الإسلامي لصالح الأوربيين، فبدلا من الاتجاه من الجنوب إلى الشمال (الأندلس)، بدأت حروب الاسترداد التي أدت إلى تراجع الوجود الإسلامي في الأندلس وانحساره في غرناطة لينتهي بشكل رسمي سنة1492م.

وهكذا أصبح الاتجاه من الشمال إلى الجنوب صوب المغرب، إذ كثف الإيبيريون هجوماتهم، وانتقلوا من حروب الاسترداد إلى غزو السواحل الإفريقية المتوسطية والأطلسية، وطرد آخر من بقي من المسلمين بالأندلس، وقد لاذت هذه الموجة الهجرية الطريدة من ديارها بمدن وبوادي المغرب الأقصى طلبا للأمان.

إلى جانب هذه الموجات الهجرية الكبرى، يمكن الإشارة إلى الهجرات العلمية نحو المشرق طلبا للعلم، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، عبد الله بن ياسين والمهدي بن تومرت، كما يمكن الإشارة إلى موجة محدودة من هجرة يهود الشرق نحو المغرب خلال القرن 5 هـ/11 م(34).

من خلال تتبع تحركات القبائل الأمازيغية التي أسست الدولة المغربية في العصر الوسيط، خاصة الموحدية والمرينية وأثرها في المجال المغربي، نجد أن الأولى اتخذت من مفهوم التوسع الأصل في تحركاتها، أعقبتها تحركات شديدة وتصفية جماعية إزاء الغير، تقوم على أساس التعمير الفعلي بواسطة الآخر مع اللجوء إلى الترحيل الجماعي لأسباب أمنية توازنية بالدرجة الأولى، مما أدى إلى تغيير الخريطة السكانية للمغرب التي تأثرت بالهجرة والتهجير.

أما بالنسبة للتحرك المريني، فقد تميز بكونه تحركا مصلحيا، أدى إلى اقتسام المجال المركزي الذي انفردوا به، في حين تم التخلي عن المجال الجانبي لفائدة القوى المنافسة.

---

(33) ابن خلدون، عبد الرحمان، «المقدمة»، دار الجيل، بيروت بدون تاريخ، ص36.

(34) المغراوي ، محمد، «الموحدون وأزمات المجتمع»، وزارة الثقافة، جذور النشر، طنجة 2006، الطبعة الأولى، ص133.

وقد ساهمت مختلف أنواع الهجرات التي عرفها العصر الوسيط في إغناء التراث والثقافة المغربية على مختلف المستويات، إذ أدى تلاقح عناصر مختلفة، أمازيغية أصلية وعربية وافدة وصحراوية وأندلسية إلى تعدد ذهنيات المغاربة وانفتاحها، وقابليتهم للتعايش مع الآخر والقبول بالاختلاف، كما تم إغناء اللغة الأمازيغية، وظهرت الدارجة المغربية كمجال للتوارد بين الأمازيغية والعربية، وأغني المجال الفني، فعلى المستوى الموسيقي أصبحت الموسيقى الغانية (الگناوية) الروحية جزءا من التراث المغربي، وكذلك موسيقى الآلة الأندلسية .

وستتعزز هذه الهجرات في الفترة السعدية، خاصة مع الهجرة القسرية من الأندلس نحو المغرب.

III - أهم مسارات الهجرة الأمازيغية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة

1- بعض دوافع الهجرات القبلية ومجالاتها خلال الفترة الحديثة

عرفت الفترة الحديثة من تاريخ المغرب تحولات اجتماعية ارتبطت بالأساس بهجرة قبائل من مناطق إلى أخرى. وتحكمت في هذه الهجرة عوامل متعددة، أهمها سياسية واقتصادية. وقد اتسمت هذه الفترة بالاستقرار النهائي لعدة قبائل في مجالات جديدة، بعضها توافدت فروعها من مناطق مختلفة .

ونذكر على سبيل المثال أن قبائل آيت عطا تأثرت بهجرة قبائل بني معقل وبني هلال إلى الجنوب الشرقي المغربي، والتي عملت على إبعادها عن المنطقة لتهيمن على المجالات الخصبة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، واضطر العديد من سكان آيت عطا إلى الهجرة نحو الجبال والمرتفعات في الأطلس الصغير، وخاصة صاغرو والسفوح الجنوبية للأطلس الكبير الغربي، غير أن لجوء القبائل العربية إلى مجالات جديدة فسح المجال أمام أمازيغ صنهاجة لتوسيع نفوذهم في مناطق متعددة[35].

ولما دخلت البلاد مرحلة التفكك، بعد وفاة السلطان أحمد المنصور السعدي سنة1603م، اختل الوضع بالجنوب الشرقي، وسجل نقصا كبيرا في الموارد التجارية لقبائل أيت عطا، وخاصة بدرعة، مما دفعهم إلى الهيمنة على المجال الرعوي لجيرانهم أيت

(35) روس دان : "المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية1881-1912"، ترجمة أحمد بوحسن، منشورات زاوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006 ص81.

حديدو وأيت مرغاد. وبذلك ارتبطت الهجرة خلال هذه المرحلة، في مناطق متعددة، بعوامل سياسية واقتصادية.

شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر هجرات قبلية متعددة، فقد كانت القبائل الجبلية من صنهاجة ومصمودة وزناتة تقيم بالأطلسين المتوسط والكبير وبجبال الريف، واستقرت فروع منها بالصحراء، وتعودت أغلبها على القيام بالانتجاع لقطعانها بالصعود إلى الجبال صيفا والنزول نحو السهول عند حلول فصل الشتاء. وكانت بعض هذه القبائل تستغل فترة الأزمات السياسية للهجرة نحو السهول الخصبة(36).

ونذكر على سبيل المثال أن الفترة التي تلت وفاة المولى إسماعيل سنة1727 م شهدت هجرة مكثفة للقبائل المستقرة بالأطلس المتوسط والأطلس الكبير والريف نحو السهول الخصبة الداخلية والساحلية، وساعدها على ذلك تفكك جهاز جيش عبيد البخاري(37) الذي تخلى عن القصبات التي كان يرابط بها، وبذلك استأنفت قبائل الأطلس المتوسط نزولها على شكل موجتين بشريتين : الأولى من شمال السلسلة الجبلية وهم آيت إدراسن والثانية من جنوبها وهم زيان.

واكتسحت هاته القبائل الهضبة الوسطى وجزءا من السهول الأطلسية، بل وتوغلت فروع من زيان داخل سهل الغرب وحتى مصب أبي رقراق، فأصبحت تتحكم في تجارة بعض الموانئ الأطلسية. كما زحفت قبائل كَروان وزمور، فتمركزت هذه الأخيرة بغابة معمورة وقسم من سهل الغرب، بينما استقرت كَروان(38) بمنطقة أكَوراي بسايس.

وبالريف تحركت القبائل في اتجاه الجنوب نحو وادي ورغة والغرب وجبل زرهون وحتى مدينة فاس. ويمكن تقسيم القبائل الريفية النازلة إلى ثلاث مجموعات كبرى: قبائل صنهاجة من الريف الشرقي، وقبائل غمارة من الريف الأوسط، ثم قبائل جبالة من الريف

(36) أحمد بن خالد الناصري : "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، دار الكتاب، الدار البيضاء،1956، ج7، ص135-136.

(37) جيش البخاري :فرق عسكرية كونها مولاي إسماعيل(1672-1727م) ، عرفوا بهذا الاسم لأن الواحد منهم كان يقسم على الإخلاص للسلطان واضعا يده على كتاب الجامع الصحيح للمحدث الشهير محمد بن إسماعيل البخاري :الوثائق، تصدرها مديرية الوثائق الملكية، ج:10، ص:134.

(38) تستقر قبائل كَروان حاليا بمجال شاسع بضواحي مدينة مكناس، لكن هذا الاستقرار لم يتم إلا في القرن18 م . فقد كانت قبيلة بني احسن، ضمن مسار هجرتها الطويل، تستوطن ناحية مكناس، ثم قام كَروان بمطاردتهم وإخراجهم من بسيط مكناس، فقصدوا الغرب، واحتلوا المنطقة التي بها الآن زمور. لكن هؤلاء الأخيرين، الذين كانوا مدفوعين من الوراء من زيان، طاردوا بني احسن إلى أن احتلوا المنطقة الواقعة بين غابة معمورة ووادي بهت شمالا وبين السهول وحصين بأحواز سلا غربا .

الغربي. واعتادت بعض قبائل الأطلس الكبير على الانتجاع مع قطعانها بين الجبل وسهل الحوز، فوجدت في هذا الظرف التاريخي الفرصة للاستقرار على ضفاف واد تانسيفت وفي منطقة الرحامنة .

وعلى الواجهة الصحراوية للأطلس الكبير تحركت قبائل آيت عطا إلى واحات تافيلات ووادي درعة الغنية بمزروعاتها وأوديتها .

واتسمت هذه الهجرات القبلية بالمنافسة بين فروع القبائل، فطغى التدافع والتسابق في اتجاه السهول الخصبة ونحو الاتصال بالبحر للاحتكاك والاستفادة من مداخيل التجارة الخارجية. غير أن القبائل الأمازيغية ظلت في معظمها بعيدة عن الواجهة البحرية، وعادت في فترة لاحقة إلى الاستقرار بالمناطق الجبلية أو السهول المحادية لها.

2- بعض عوامل الهجرة المعاصرة وأنماطها

إن الخريطة القبلية العامة كانت قد رست منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فانقطع ما كان من تلك الحركات الجارفة التي كانت تتولد عنها سابقا منعطفات كبرى في تاريخ المغرب، على غرار ما جرى مع المرابطين والموحدين والمرينيين، وباتت الحركات الهجرية القبلية، خلال هذه الفترة، منحصرة على رحلة الشتاء والصيف بين الجبال وسفوحها التي لا مناص منها لمن يعيش على تربية الماشية، وكانت هذه القبائل لا تعرف معنى الحدود، فلا تقف إلا عند الاصطدام بمجال القبائل المجاورة[39].

وشهد القرن العشرين تحولات مرتبطة بالتدخل الأجنبي، وماترتب عنه من هجرة جماعية لقبائل بأسرها، عنادا منها في التمسك بالحرية وعدم الإذعان والخضوع للمستعمر، ونذكر على سبيل المثال هجرة آيت خباش[40] وآيت حمو[41] من بلادهم إلى

(39) إبراهيم بوطالب : "المغرب الكبير المعاصر، ثوابت وتحولات"، ملتقيات التاريخ، الرباط، 30 مارس 1 - أبريل 2006، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2006، ص20.

(40) تنتشر قبائل أيت خباش في الجنوب الشرقي المغربي، خاصة في توات وكورارة وتيدكلت، وكانت تقوم بدور تجاري هام بين السودان والجنوب المغربي. غير أن التدخل الفرنسي في الجزائر منذ سنة 1830 غير من جغرافية هذه القبائل، حيث بدأت الضغوط الفرنسية على الحدود المغربية الجزائرية في الجنوب، الشيء الذي دفع أيت خباش إلى التحرك نحو الغرب والشمال، بل وصلوا إلى جنوب شرق صفرو، فاندمجوا مع قبائل أيت يوسي بالأطلس المتوسط، كما تمركز قسم آخر منهم في كل من بودنيب، وتوات، وكورارة، وتافيلالت، وتميزوا بكونهم شبه رحل.

(41) أيت حمو : قبيلة تابعة لاتحادية أيت سغروشن، من القبائل الأمازيغية التي أبلت البلاء الحسن في مواجهة الاستعمار، مصرة على الصمود ومواصلة المقاومة، مضحية باستقرارها حيث هاجرت من مضاربها شمالي تالسينت، وشاركت في الدفاع عن بلاد أيت ازدك شمالي الراشدية، ثم انتقلت إلى بلاد أيت خباش شرقي تافيلالت، ومنذئذ تقاطع مصيرها مع مصير أيت خباش.

شرق تافيلالت بعد التدخل الفرنسي في المنطقة، ففي أواخر سنة 1931 وبداية سنة 1932 - أمام الحشود العسكرية الفرنسية المطوقة والمهاجمة على واحة تافيلالت -هاجر وانكسر آيت حمو وآيت خباش وأتباع المقاوم الكبير بلقاسم النگادي في هجرة جماعية يسميها آيت خباش"تَارُوزِي سْ السِّحْلْ" (الانكسار إلى الساحل)، فالتحق بعضهم بواحات درعة وباني، وآخرون بحمادة درعة، مجتازين هذه الفيافي في ظروف مناخية قاسية جدا، خاصة وأن الفصل كان فصل شتاء، معرضين لقصف الطيران ومطاردة الفيالق الصحراوية(42).

وقد لعب هؤلاء الأمازيغ المهاجرون أدوارا في تأجيج المقاومة في واحات درعة وباني وواد نول، وخاضوا معارك كثيرة بعيدا عن مضاربهم بعدة مئات من الكيلومترات.

كما اضطر العديد من سكان القبائل الأمازيغية للهجرة إلى الجبال من أجل مواجهة التدخل الأجنبي في بلادهم، مثل جبل صاغرو وبوگافر وبادو وحمدون. ومن بين الأبيات التي كتبها شاعر من آيت عطا، يصف فيها محنة المجاهدين الذين هاجروا إلى بوگافر وصاغرو، نذكر مايلي :

شْهْرَايْنْ آيْنْ كِّيغْ كْرْ لِيخْرَا دْ دُّونِيتْ

أهَا خْسْ إيغَزِّيفِي لَعْمَرْ ألِّيكْ دْ نَّاغُولْ (43)

ففي هذا البيت أشار الشاعر إلى أنه أمضى شهرين مهاجرا إلى"آخر الدنيا"، وأن عمره قد طال برجوعه مع رفاقه سالما من جحيم التدخل الفرنسي.

وترتب عن التدخل الأجنبي أيضا هجرة العديد من سكان البوادي إلى الخارج، فمنذ هذه الفترة بدأت تتشكل جالية ممن غادروا أراضيهم وقراهم للعمل في بلاد المهجر(44). وفي الوقت نفسه هاجر الكثير من القرويين، الذين فقدوا موارد الرزق، فاستقروا بالمدن، وخاصة بالأحياء الهامشية، مشكلين النواة الأولى"للطبقة البروليتارية" التي ارتبطت أساسا بالمؤسسات الصناعية المنشأة بالمدن.

---

(42) محمد بوكبوط : "مقاومة الهوامش الصحراوية للاستعمار(1880- 1938) ، صفحات مجهولة من صمود قبائل التخوم الشرقية من تافيلالت إلى واد نول"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،2005، ص 69-87.

(43) محمد بوكبوط: "المقاومة ببادية تافيلالت"، 1900-1934، ضمن الندوة التي نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أبريل 2006 ، حول موضوع : "تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الرباط 2010، ص 29-35.

(44) راجع أعمال ندوة : "هجرة المغاربة إلى الخارج"، الناظور 12-13 مايو1999، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة' الندوات'، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.

دفع الوضع الاقتصادي والاجتماعي العديد من سكان المناطق الأمازيغية إلى الهجرة خارج البلاد، ففي الوقت الذي تسبب فيه التدخل الأجنبي في هجرة اضطرارية، دفعت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فئات عريضة من السكان إلى البحث عن مختلف السبل للهجرة إلى الضفة الشمالية لحوض المتوسط(45)، حيث توجد بفرنسا وإسبانيا أكبر جالية مغربية في الخارج، تنحدر فئات عريضة منها من البوادي المغربية، كما هو الحال مثلا بالنسبة لقبائل الريف التي لم تسمح ظروفها الطبيعية الصعبة باستقرار العديد من السكان في المنطقة، فقد دفعهم البحث عن موارد العيش إلى الهجرة في اتجاهات مختلفة. كما هاجر العديد من سكان منطقة سوس إلى مناطق مختلفة من البلاد، حيث يعملون بشكل كبير على تنشيط الرواج التجاري بخلق مقاولات تجارية كبيرة أو صغيرة أو الاشتغال في قطاع الخدمات.

ورغم تعدد أنواع الهجرة واختلاف الظروف المرتبطة بها، فإنها تنقسم في الغالب إلى نوعين أساسيين : هجرات دائمة وهجرات مؤقتة، فالأولى تتعلق بمغادرة نهائية للمجال الأصلي، أما الثانية فترتبط بمغادرة مؤقتة للقبيلة أو موطن النشأة. وفي كلا الحالتين تتدخل ظروف التمازج والاحتكاك بمؤثرات أخرى، تتجلى إما في اللغة أو في العادات والتقاليد. كما أن وتيرة هذه الهجرات تزايدت بشكل كبير ارتباطا بتطور وسائل المواصلات، وتزايد عدد السكان، وتأزم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان البوادي على الخصوص، خاصة وأن التحولات المناخية انعكست سلبا على واقعهم، ومن ثم يبقى البحث عن الهجرة إلى مجالات جديدة أمرا واردا باستمرار.

خاتمة

يتضح من كل ما سبق أن بلاد المغرب، بمفهومه عبر التاريخ، عرفت حركة الهجرة فيه دينامية خلال تاريخه الطويل، إما إليه أو منه أو بين مناطق مجاله الشاسع . ويمكن القول بأن الواقع الحالي للنسيج السكاني وتوزيعه المجالي، أثرت فيه الهجرة خلال هذا المسار التاريخي، والذي تميز بانتقالات قبلية من مناطق إلى أخرى، وبهجرات فردية وجماعية داخلية وخارجية. وفي كل ذلك كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية

(45) BENCHRIFA (A.) « Migration internationale et changement agricol : extensification, agriculture sentimentale, ou intensification ? », *in Le Maroc et L'Allemagne, publications*. de la Faculté des Lettres, Rabat 1991, pp : 125-137.

والخارجية، تلعب دورا مؤثرا في حركية الهجرة. ورغم كل ذلك فقد ظل معظم الأمازيغ مرتبطين بمجالهم الذي استقروا به منذ القدم، وكانت الهجرة إحدى وسائل التلاقح الحضاري والثقافي بينهم وبين مختلف العناصر التي وقع الاحتكاك بها أو التمازج معها بعد ما وفدت إلى المنطقة .

القيمة الوثائقية للنص الشعري الأمازيغي بالريف
حول ظاهرة الهجرة

بلقاسم الجطاري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
وجدة

تمهيد

الهجرة عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى .وهي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ، حيث كان إنسان ما قبل التاريخ ينتقل من منطقة إلى أخرى .وقد أثبتت الأبحاث العلمية الحديثة أن مهد الإنسانية كان بافريقيا الشرقية، ومنها انطلقت الهجرات الأولى للإنسان إلى أن غزا جميع أنحاء المعمور[1].

والهجرة إما أن تكون ناتجة عن إرادة المهاجر الذي يغادر موطنه عن طيب خاطر، فتكون بذلك هجرته اختيارية، وإما أن تكون خارجة عن إرادته حيث يضطر إلى الرحيل فتكون بذالك هجرته إجبارية، قد يفرضها هروبه من ظواهر طبيعيه صعبة أو من ظروف مناخية قاسية أو تخوفه من ضغوط سياسية معينة.

والهجرة كما هو معروف، نوعان : هجرة داخلية ويقصد بها انتقال الناس من منطقة إلى أخرى داخل دولة واحدة، وهجرة خارجية ويقصد بها انتقال الناس من دولة إلى أخرى.

وقد عرف المغرب في الفترة الحديثة، كباقي دول العالم، هذه الظاهرة بنوعيها : الداخلية والخارجية .ويمكن أن نشير، ضمن الهجرات المغربية الداخلية، إلى تلك التنقلات التي كان يقوم بها السكان من المناطق الجبلية إلى المناطق السهلية .كما نشير أيضا إلى تلك التنقلات التي عرفها المغرب خاصة في بداية القرن العشرين والمتمثلة بالخصوص في هجرة سكان منطقة الريف (منطقة الحماية الاسبانية) إلى الغرب (منطقة الحماية

---

(1) محمد عبد الجليل الهجراوي : "أهم هجرات منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط خلال فترة ما قبل التاريخ"، مجلة جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة (الدورة الأولى يوليوز 1988) منشورات وزارة الثقافة، الهلال العربية، الرباط1992، ص 19.

الفرنسية) (2)، وتتميز هذه الهجرات بكونها هجرات يحركها الدافع الاقتصادي أكثر من أي دافع آخر. فالحالة الاقتصادية في الغرب المغربي آنذاك كانت أفضل مما كانت عليها الريف . لذلك كان الريفيون يقصدون هذه المنطقة بحثا عن العمل، خاصة في الضيعات الفلاحية الفرنسية . أما فيما يتعلق بالهجرة المغربية الخارجية، فقد عرفت عدة اتجاهات منها ما كان في اتجاه الأقطار المسيحية(3). كالولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وألمانيا، واسبانيا وفرنسا ... والتي كانت بهدف التجارة، بحيث اقتصرت على كبار التجار المغاربة . ومنها أيضا ما كان في اتجاه الأقطار الإسلامية (4)، كالسينغال، ومالي، وتونس، ومصر والجزائر ... وهي هجرات كانت في معظمها إما بدافع اقتصادي (التجارة)، أو بدافع ديني (أداء فريضة الحج)، أو بهدف ثقافي (طلب العلم أو تلقينه).

غير أن أهم الهجرات التي عرفها المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، هي الهجرة المغربية في اتجاه الجزائر، هذه الهجرة التي مازالت راسخة في ذاكرة المغاربة إلى يومنا هذا، وذلك لما كان لها من تأثير في حياة المجتمعين المغربي والجزائري معا. وقد اتسمت هذه الهجرة بطابع موسمي. حيث كان المغاربة يتجهون إلى الجزائر في أثناءبعض الأعمال الفلاحية، كموسمي الحرث والحصاد، فيعملون على بيع قوتهم للمعمرين الأوروبيين (خاصة الفرنسيين) لمدة تترواح مابين ثلاثة وأربعة أشهر(5).

وقد همت هذه الهجرة مجموعات كبيرة من المغاربة، من مناطق مختلفة، نذكر على سبيل المثال : سكان المناطق الصحراوية وسكان المغرب الشرقي كبني يزناسن وسكان الشمال المغربي كالريفيين، وكلها عناصر كانت تبحث عن موارد اقتصادية إضافية (6).

إن البحث في الأدب الأمازيغي بمفهومه العام، سؤال ذو مداخل متشعبة ومحفوف باللبس والغموض، والإحاطة الشاملة بتضاريسه وفضاءاته وأجناسه، تستوجب مقاييس

---

(2) OUIRIACHI Kaiss Marzouk, Les transformations économiques et sociales et la réalité urbaine dans le Rif oriental, thèse de doctorat, Paris 1981, p. 52.

(3) مصطفى بوشعراء، الاستطان والحماية بالمغرب (1863-1894) المطبعة الملكية، الرباط 1984 ، ج1، ص63-85:

(4) نفس المرجع، ص: 90-135.

(5) MILLIOT Louis, « L'exode saisonnier des rifains vers l'Algérie », *in Bulletin Economique du Maroc*, 1933-1934,-5 p. 313.

(6)- Ibid, p. 314-315.

قرائية تستجيب لطبيعته، ووعورته، لاسيما أن هذا الأدب، رأسمال رمزي مؤطر تاريخيا - بإرث لغوي وثقافي، وبسلطة أكسيولوجية ممتدة في أعماق التاريخ، وهي ذاكرة المكان، وخصوصيته لا يمكن أن تستجلي في صوغ الأحكام والنظريات التي يهتدي بها قارئ الأدب العربي أو الفرنسي أو غيرهما .. بل باستقرار البنى الثقافية، وقياس هويتها التاريخية، ونسبة مثاقفتها مع ثقافة الحضارات المجاورة، ومن ثم في قدرتها على المواجهة والبقاء في ظل هيمنة وسيادة أقوى الحضارات المتعاقبة على حوض البحر الأبيض المتوسط، كالفينيقيين والرومان والوندال، وهذا المفهوم الممتد للأدب الأمازيغي، يشمل فضاء لغويا يغطي طوبوغرافية البلدان المطلة على شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوب النيجر ومالي وجزر الكناري.

- شعر الهجرة

موضوع الهجرة من التيمات الذائعة في الشعر الأمازيغي بالريف، وقد ارتبط في بدايته بفترات الجفاف، وبالتهميش الذي طال الأقاليم الشمالية طيلة الستينات والسبعينات، وبالبحث عن منافذ بديلة لحياة وفضاء اجتماعي يكفل للفرد والجماعة الحرية وكرامة العيش، ولم يكن أمام شباب وجيل المرحلة سوى خيارين اثنين، إما الهجرة إلى الجزائر "الشرق"، وإما الهجرة إلى أوروبا. وعن الهجرة إلى الديار الأوروبية يقول شاعر مجهول :

أَغَار أَبُّو نَمْرِيتْشَ ئَكِّيدْ رْمَاسْ رْمَاسْ	باخرة مليلية على الشاطئ
يُوسِيدْ أَذِ عَمَّارْ أَرْ سَبَّانْيَا ئِسَّارَسْ	جاءت لنقل الشباب إلى إسبانيا
أَغَرْبُو نَجْدِيذْيُورِيدْ أَمَانْ أَمَانْ	الباخرة الجديدة جاءت تطفو على الماء
يكْسِي شَبَّابِيَ أَرْ ثَمُّورْتْ وُلِمَانْ	جاءت تقل الشباب إلى أرض ألمانيا
أَلْمَانْيَ لَخَدْمَثْ كِثِيرِي	العمل في ألمانيا يمارس في الظل،
وِنْ سِيْنْ دْيَرَوْحَنْ يِوِيذْ سَّذْرَاوِي	ومن يعود منها، يأتي على متن سيارة فخمة
أَيَا لْمَانْيَا أَيَا ثَرْكَا وُمَانْ	ألمانيا يا ساقية الماء
أَيَا ثَمَنْخْرُوثْ ئِجْ ئَبْرِيغَنْ أَذْعْذَانْ	ويا بلاد الأقاصي، أتركي الشباب
ثَمُورْثْ نَلْخَارِجْ أَلَفْوَاحْ نَتَّفَاحْ	أرض المهجر، تفوح بعبق التفاح،
وِنْ ئِرَاحَنْ أَرْ أَذِينْ مَا عَادْ أذ يرواح	فهل سيعود من ذهب إليها يوما

ومع ظروف الهجرة إلى أوروبا، تنبثق طرائف جديدة من الشعر، كانت شبه محرمة في الثقافة الأمازيغية إلى حدود الأربعينات، فقد تمكنت النساء داخل بيوتهن وخارجها في المزارع والحقول، أن يبدعن أشعارا في التعبير عن الحرمان، والحنين إلى الحبيب، والخوف على مصيره من شقروات الغرب. وفي هذا الصدد يقول الشاعر على لسان المحبوبة :

وُمِي غَسْرِيغْ لَيفْ يِزْوَا رَبْحَار،	عندما سمعت بعبور حبيبي للبحر،
نِّيغَاسْ : أَهْنِيغْ زَكَوَارْ نَلْبَشَارْ.	قلت، سأستريح من كلام البشر،
أَسَبَّانْيَا تَشُّورْ، أَمَذْرَارْ ثَعْمّارْ،	إسبانيا مليئة، وكذلك مدريد،
كْسِيغْ لَهَمْ ئِشَكْ أَبُو حْبَرْ أَرَعْمّار،	وكم أجدني قلقة على مصيرك،
اغَارّبُو نَمْرِيتْشَ ئَكّيِدْ رَبْحَار رَبْحَار،	باخرة مليلية، هاهي تمخر عباب البحر،
يُوسِيذْ أَذِ عَمَّارْ، رَبْهُوتْ ئِنَمْ أَرَعْمَار	وقد جاءت لتسرق منك حبيبك

- تيمة الهجرة إلى الجزائر

نظرا لما كانت تتمتع به الجزائر من خيرات اقتصادية هائلة، وموقع جغرافي هام، كانت محط الأطماع الأوروبية و خاصة فرنسا التي كانت تتحين الفرص للاستيلاء عليها.

وقد نجحت في ذلك حيث شنت حملة لاحتلال الجزائر في 14 يونيو 1830[7] وبمجرد أن احتلت فرنسا الجزائر، بدأت في تطبيق سياستها الاستعمارية القائمة على أساس النصب والاحتيال، فأصدرت مجموعة من القوانين [8] تخول لها حق استغلال الأراضي والسيطرة عليها. وتمكنت بذلك من الاستحواذ على كل الأراضي الصالحة للزراعة، فعملت الحكومة الفرنسية على تشجيع الأوروبيين على الاستيطان بالجزائر، مقدمة كل التسهيلات والمساعدات الكافية لكل من يهاجر إليها.

وبذلك توافد العديد من الأوروبيين على الجزائرحتى بلغ عددهم في سنة 1847 عشرين ألف مستوطن، و751 ألف مستوطن في سنة1911[9].

---

(7) ابراهيم حركات، " المغرب عبر التاريخ" ، دار الرشاد الحديثة، الدار لبيضاء 1985، ج III ص: 186.

(8) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية بيروت، ج III ص132-133

(9) نفس المرجع السابق ص: 221.

وأهم نتيجة أسفرت عنها السياسة الاستعمارية الفرنسية - رغم تأثيرها السلبي على الجزائريين-أنها ساهمت في توفير فرص الشغل، لاسيما في الميدان الفلاحي حيث شساعة الأراضي الزراعية وقلة الأيدي العاملة. ولعل هذا ما كان يشجع سكان البلدان المجاورة، خاصة سكان المغرب، على الهجرة إلى الجزائر للبحث عن العمل. وفي ذلك هذا البيت الشعري الذي قيل على لسان شيخ يبحث عن فلذة كبده التي هاجرت إلى الجزائر :

أياذبار اشمرار ايبدن خرمشماش

روح سيوظاس سرام ايورباغ سيدي بلعباس

أما فيما يتعلق بالمغرب، فقد عرف بدوره في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فترة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتزايد الأطماع الاستعمارية الأوروبية حيث كانت الدول الأوروبية تترصد الفرص للحصول على امتيازات داخل المغرب. فأصبح المغرب بذلك، حلبة مكشوفة تتجلى فيها بوضوح أساليب المناورة والمراوغة التي استخدمتها الدول الأوروبية من أجل تحقيق أطماعها الاستعمارية. وقد نجحت كل من فرنسا وإسبانيا في الانفراد بالمغرب، بعد عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، سواء بين الدول الاستعمارية نفسها أو بين هذه الأخيرة والمغرب .وكانت آخر تلك الاتفاقيات، معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 والتي قيدت المغرب بصفة نهائية بعد سلسلة من الضغوطات اللامتناهية[10].

بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في المغرب، ساهمت الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة أساسا في سنوات الجفاف المتتالية في تأزم الأوضاع الداخلية بالبلاد، وخاصة الأوضاع الاقتصادية .فأصبح بذلك السكان يعيشون حالة من القلق والاضطراب والحاجة إلى مصادر إضافية تضمن لهم العيش، فهاجروا نحو الخارج، وخاصة نحو الجزائر التي اعتبرها البعض البديل المناسب لحل الأزمة المتفاقمة . وفي هذا السياق يأتي بيت شعري تتوجه فيه المرأة بلوم إلى الذي يملك الشعير ويبخل في أن يقرضها شيئا منه أو يتصدق به عليها لتقوم

(10) جلال بحيى،" تاريخ المغرب ..."مرجع سابق ص:521-539 :

بخلطه مع دقيق ثمار(إيرني) الذي يسبب الآلام في الحنجرة حينما يعالج بوحده في صناعة الخبز :

والله ماذاش سمخغ أياباب إمندي

ثميجاينو ثحرش أسحرشيت أويرني (11)

إنها الحقيقة التي ما بعدها حقيقة، فالكل يشهد أن نساء المهاجرين كن يقمن بالبحث في أحشاء الأرض عن حبات (إيرني) لسد رمق أبنائهن، رغم أن هذا النبات جد سام وقاتل، وخاصة إذا لم يطبخ على درجات عالية من الحرارة . وهو ما أكده الكثير من النساء والرجال الذي ما يزالون على قيد الحياة في منطقة الريف، كما أكدوا أن ثمار هذا النبات خلف عدة ضحايا من الصغار والكبار على حد سواء نتيجة عدم معرفة طبخه، وقتل سمومه قبل تقديمه لسد الرمق من الجوع .وما تزال كثير من الأمهات يؤرخن لميلاد أبنائهن بعام (أيرني). فلأي غرض تقوم زوجة المهاجر بحفر الخندق للبحث عن ثمار هذا النبات السام القاتل لو لم يكن الجوع أكثر حصادا للنفوس من الهجرة نفسها.!

فها هي زوجة المهاجر تترقب قدوم زوجها عسى أن يحمل معه شيئا من القوت لأبنائهما. وعندما يقدم إليها وإليهم تغمره الفرحة إلى حد أنه جاء إليهم يثب ويقفز بالفرحة بما حمل لهم .فتتساءل الزوجة لم هذه الفرحة، لتكتشف أنه يحمل كيلوجراما من الذرة الذي نخرته الدودة ولم تترك منه إلا القشرة الخارجية :

ءكعّد أوبيلس ءكعد إينطو

ييود كيلو ندرا يشت أوفرتو(12)

وبقدر ما أصابت الخيبة بعض النساء لما حمل إليهن أزواجهن الذين لم يفطنوا إلى ما يحملون من الزاد لأبنائهم، بقدر ما أصابت الخيبة نفسها بعض المهاجرين الذين تفطنوا منذ البداية إلى سوء الزاد الذي يحملونه. فهذا مهاجر آخر تنبه منذ البداية أنه يحمل

(11) وترجمته : "لن اغفر لك يا مالك الشعير لأن حنجرتي تأذت بمرارة الدغفول".

(12) وترجمته : "قدم الجندي وهو جد مسرور لأنه يحمل كيلو جراما من الذرة التي نخلها الدود.

كيلوجراما من الذرة الرديء وكيلوجراما آخر من النخالة . لكن مع ذلك لم يكن له من بديل عن ذلك إلا أن يشتد حزنه وغيظه:

ءكعد أبوليس ءكعد إخيق

يويد كيلو ندرا دكيلو ن صارباو إنق (13)

إن أسباب الهجرة الريفية في اتجاه الجزائر، والمعروفة في المصادر الأسبانية بـ) هجرة الخطاف «Emigracion Glondrina» ظاهرة قديمة في الريف .فحسب بعض الكتابات، إن بدايتها تعود لسنة 1840[14]، وحسب أخرى لسنة 1852[15]. إلا أنه يمكن القول أن هذه الظاهرة كانت معروفة في الريف منذ نصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كان الريفيون يهاجرون وطنهم ويلتحقون بالجزائر للعمل لدى المعمرين لمدة محدودة لا تتجاوز أربعة أشهر.

وهناك مجموعة من الأسباب دفعت بالريفيين إلى الهجرة في اتجاه الجزائر، و يمكن حصرها في أسباب اقتصادية، وأسباب سياسية وأخرى اجتماعية.

أ -أســباب اقتصــاديــة

كان الاقتصاد الريفي اقتصادا تقليديا يرتبط أساسا بالأرض وزراعتها .وكان العمل الزراعي يتم بوسائل تقليدية بسيطة تتمثل بالخصوص في المحراث الخشبي الذي كان جره موكولا إلى الدواب. وكانت الزراعة مرتبطة كذلك بالطبيعة، خاصة الأمطار. لذلك كان الإنتاج معاشيا متوقفا على سخاء السماء وعطائها، حيث ترتفع كمية الإنتاج في السنوات المطيرة وتنخفض في السنوات الجافة. وهكذا كان مصير الإنسان الريفي في رهان الطبيعة وتقلباتها.

---

(13) وترجمته : "قدم الجندي وهو حزين لأنه لا يحمل معه من الزاد إلا كيلوجراما من الذرة الرديئة وآخر من النخالة القاتلة".
صارباو : هي الرديء من النخالة التي تعافه الدواب.

(14) BAUTISTA Juan Vilar y NAVARRO Joequin Martinez "Melilla en les Emigraciones Rifenas A la Argelia Francesa", *Actas del primer congreso hispano- africano de las culturas mediterraineas,* 11 al 16 junio 1984; Espana y El Norte de Africa, Bases Historicas de una relaction funtamental, p. 232

(15) DUVERYRIER H ., *La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerraneé : le Rif, Paris 1887, T.II, p. 22 « Les transformations économiques »*, op.ci,t in K.M OUIRIACHI

لقد تأثرت منطقة الريف، كباقي المناطق الأخرى، بالكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية التي اجتاحت بلاد المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويؤكد هذا وجود بعض البضائع الألمانية في أسواق الريف زمن الحرب، منها مادة السكر الأحمر التي كانت ألمانيا تمون به الأسواق بشمال المغرب، وما يزال بعض الأحياء الذين عاشوا فترة المجاعة يتذكرون السكر الأحمر الذي يشبه مادة الآجر في لونه. و الذي عبر الشاعر عنه بنوع من السخرية واصفا إياه بشبيه دماء البشر:

السكر أزواغ إذمن نرخو

ء عانيثد ءولمان ءمورو أثيسو[16]

ويمكن الإشارة إلى كارثة 1867-1869[17] وكارثة 1878-1884[18]، اللتين شكلتا فترة صعبة وجد حرجة في تاريخ المغرب ، نتجت عنهما أزمات اقتصادية كانت عواقبها وخيمة على المجتمع المغربي عامة والمجتمع الريفي خاصة.

وابتدأت مؤشرات هذه الأزمات بالجفاف، حيث لم تتهاطل الأمطار طيلة فصلي الخريف والشتاء. فقلت بذلك المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى هلاك عدد كبير من المواشي .كما اشتدت وطأة هذه الأزمة مع اجتياح أسراب الجراد لبلاد المغرب والذي تسبب بدوره في إتلاف المحاصيل الزراعية .ويقول الناصري في هذا الصدد : "في سنة ثلاث وثمانين وألف كان بالمغرب جراد سد الأفق وذلك في ربيع الأول الموافق لشهر مارس العجمي، فأكل النجم والشجر ثم عقبه فرخه فأكل كل لحائها وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم"[19].

ونتيجة لكل هذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية- نظرا لقتلها -إلى درجة لم يعد في استطاعة الأفراد شراء ما يحتاجون إليه من غذاء . ويذكر الناصري أيضا : "في هذه السنة ... كان الغلاء المفرط بالمغرب الذي لم يتقدم مثله"[20] كما تؤكد ذلك وثيقة تاريخية تتمثل

(16) وترجمته : "إن السكر الأحمر الذي أرسلته ألمانيا للمغاربة لهو من صنع دماء الوطنين الحمر"Rojos.

(17) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، سلسلة رسائل أو أطروحات رقم 18، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1992، ص: 193.

(18) جلال يحيى،" تاريخ المغرب ... "، مرجع سابق، ص: 483.

(19) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1956، ج 9 ، ص : 119.

(20) نفسه.

في رسالة من قائد قلعية إلى مولاي الحسن بتاريخ صفر 1297 الموافق يناير-فبراير 1880جاء فيها : " المال أفنى والأسعار غلات (كذا) من قلة المطر في هذه النواحي ونواحي إيالة الريف"(21).

فعمت، بذلك ، المجاعة وانتشرت الأمراض والأوبئة، وبدأ الناس ينتشرون في الأرض بحثا عما يقتاتون به .وهكذا غادر العديد من الريفيين مواطنهم، حيث التجأ حوالي 4000 منهم إلى تطوان وحوالي 3000 شخص إلى طنجة وإلى مناطق أخرى كفاس ومراكش(22). بل تعدوا حتى الحدود الوطنية فالتجأوا إلى الجزائر حيث العمل موجود والعيش مضمون .ونظرا لقلة الأراضي الزراعية والتي لا تمثل سوى 8.6% من مجموع الأراضي المقدر ب 19,600 كلم مربع(23)، ونظرا لتزايد عدد السكان في المنطقة- خاصة إذا علمنا أن ساكنة الريف لم تكن ساكنة متجانسة -فإن الإنتاج الذي توفره هذه الأراضي كان لا يكفي لتلبية حاجيات الأهالي.

وعلى هذا، فقد كان على الريفي أن يبحث عن البديل الذي كان يجده دائما في هجرته إلى الجزائر للعمل في ضيعات المعمرين الفرنسيين. وقد ازدادت أهمية هذه الظاهرة في القرن العشرين، إذ أن الجفاف الذي أصاب المنطقة في فترة الثلاثينات والأربعينيات من القرن الحالي، تسبب في أزمة اقتصادية ألمت بالريف مرة أخرى ولكنها كانت أعنف وأشد من الأزمات التي عرفها في السابق. وفي هذا الإطار يذكر دافيد سيدون : DAVID SEDDON :

"فمحاصيل السنوات التالية 1934 ، 1935 و 1936 كانت جد ضعيفة وبالخصوص سنة 1937 . وفي السنوات 1940 و1941، كان المحصول فيها جد سيء، وقد انعدم المطر تقريبا في 1945، وأتلفت غلة الحبوب، وخسائر المواشي كانت مروعة والتي تأثرت أكثر هي المنطقة الشمالية الشرقية والريف الأوسط بالأساس"(24).

(21) محمد الأمين ، "تاريخ الأوبئة..."، مرجع سابق، ص: 252.

(22) نفس المرجع، ص:205.

(23) Production y consumo", *Anuario Estadistico géneral de Estadistico,* Ministrério de trabajo, Madrid 1943, p.34 asociacion de Estudios Mililenes).

(24) SEDDON David, "Morocan peasants, printend and bound" in *Great britain by Mackys of chathain*, p. 132

وكالعادة، فإنه عندما يتم التأكد من ضياع الموسم الفلاحي، يلتجئ كل من له القدرة، إلى شراء الحبوب وادخارها ليضمن غذائه، كما يلتجئ كبار تجار إلى احتكار الحبوب لضمان أرباحهم في الأوقات الصعبة.

وبتفاعل العاملين : الطبيعي المتمثل في الجفاف، والبشري المتمثل في الاحتكار، ارتفعت الأسعار بشكل مهول في جميع جهات المنطقة . والنتيجة طبعا، هي انتشار المجاعة بين الأفراد.

وقد عرف عام 1941 مجاعة مفرطة، ويعرف عند عامة الناس"بعام الجوع"ولعل هذه التسمية كافية لإعطاء صورة واضحة عما عانه سكان الريف من فقر وبؤس.

ورغم تدخل السلطات الأسبانية للتخفيف من حدة الأزمة، حيث عملت على توزيع المواد الغذائية بالبطاقات[25] محاولة بذلك منع الاحتكار، إلا أن الحصص الموزعة على الأفراد كانت غير كافية.

حسب معاصري هذه الفترة، أنه أمام انعدام الدقيق، كان الإنسان يحاول تعويض هذه المادة بمواد أخرى للحصول على الخبز، كإعادة طحن "سارباو" وعجنه على شكل رغيف. وكانت شدة الجوع تؤدي بصاحبه إلى أكل النباتات حيث يقضمها كالحيوان، وفي كثير من الأحيان، ونظرا لجهله بأنواع النباتات فإنه قد يأكل نباتات سامة فتقضي على حياته[26].

وقد صاحب هذه المجاعة انتشار أوبئة وأمراض جد خطيرة (كالجدري) أودت بالعديد من الأفراد، حيث يذكر دافيد سيدون أن نسبة الوفيات كانت في بعض المناطق جد عالية، خصوصا بين الأطفال والمسنين الذين كانوا يستغيثون وهم في الفراش وعلى الأرض، أيديهم على بطونهم يتعذبون ولا مغيث. وحين يتفطن الشاعر إلى مأساة كثرة الموتى من أبناء الريف يتوجه إلى الأمهات والأزواج ليحثهن على التأسي بالصبر:

أبيس أبيس نم أعذر اس أزيار

أبوليس مدريد والله عمرو يظهر

ولتغيير هذه الوضعية المزرية كانت الهجرة دائما، وكالعادة هي البديل.

---

(25) AZIZA Mimoun, *Le Rif sous le protectorat Espagnol (1912-1956), marginalisation et changements sociaux : naissance du salariat,* thèse de doctorat, Paris, 1994, p. 61.

(*) سارباو :مادة يتم الحصول عليها بعد غربلة دقيق القمح وتقدم علفا للبهائم و الدواب.

(26) رواية شفوية للسيد كروش ميمون، من مواليد 1930 بجبل وكسان، الناظور،(أذن بالإشارة إليه).

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي ألمت بالريف، نجد عاملا اقتصاديا آخر كان سببا في هجرة الريفيين نحو الجزائر، ويتمثل في عامل الأجر. فالأجرة التي يتقاضاها العامل الريفي عن عمله في الجزائر كانت مرتفعة، وتفوق بكثير الأجرة التي كان يتقاضها في بلده(27).

لذا نجده دائما يفضل الذهاب للعمل في الجزائر حتى وإن توفر العمل في بلده.

ب -أسـباب سياسـية

تتجلى هذه الأسباب بالخصوص في الاستعمار الاسباني لمنطقة الريف. فبمجرد أن ثبتت إسبانيا أقدامها في شمال المغرب، بدأت في تطبيق سياستها الاستعمارية القائمة على أساس استغلال واستنزاف ثروات المنطقة، وكان اغتصابها للأراضي يدخل ضمن هذا الإطار. ولتحقيق ذلك استخدمت عدة أساليب، كفرضها لضرائب مجحفة على الفلاحين الذين كانوا، في كثير من الأحيان يعجزون عن أدائها لضعف مردودية الأرض بسبب الجفاف الذي كان يؤدي إلى إرغام الفلاح على التنازل عن أرضه.

وتعتبر هذه الضرائب المجحفة من أهم العوامل في هروب بعض الفلاحين إلى خارج المغرب. وقد عبر الشعر الأمازيغي عن سرعة التسجيل في الجندية إلى الحد أن المواطن الريفي لم يتفطن إلى متى تم تسجيله، ولم يدرك متى ودع أمه، ولا متى غادر دياره وعبر البحر إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط ليجد نفسه في جبهة القتال

بي مرمي نورا ربي مرمي نزوا

ربي مرمي نشا الله يهني ك أ يمّا(28)

وعلى الرغم من اختصار الحدث في بيت واحد، إلا أنه يحمل دلالات متعددة للمجندين الذين كانوا يساقون بالمئات والألوف في وقت وجيز، وبدون سابق تدريب أو تجربة في القتال.

---

(27) ET-TABYI, « Emigraciones », *Miscelanca Marroupui,* Biblioteca Militar de Melilla, p.351.

(28) والبيت من المأثور عن الرجال والنساء اللذين عايشوا فترة الحرب الأهلية، وترجمته: "يا الله متى سجلنا، ومتى عبرنا البحر ومتى ودعنا أمهاتنا!". وللإشارة إن أكثر الرجال والنساء الذين يروون هذا الشعر ويحفظونه يتحرجون من ذكر أسمائهم في الرواية لأسباب اجتماعية وعرفية، وهو ما جعلني أغض الطرف عن ذكر أسمائهم تجنبا للإحراج.

فها هو الشعر يصف حتى الأطفال، وهم يجتمعون حول أبيهم الذي سيتوجه نحو الموت المحتوم بإسبانيا :

أمونمد أ يحتجان، سارسد السينيات

نشين أقا نو يور غا سبانيا أنمث(29)

وليس هذا الإدراك المسبق لمصير معيلهم و مصيرهم بعده من قبيل التكهن أو الرجم بالغيب، بل هو من صميم الحقيقة المرئية والمسموعة عن الجنود الذين قتلوا في أيامهم الأولى من التحاقهم بإسبانيا.

ويتكرر المشهد نفسه، في رؤية الجندي حين ينظر إلى السفن التي تنتظره بميناء مدينة مليلية، كأنما يرى فيها شبح مصيره المحتوم، إذ يرى في سفن (الروم) الموت المحقق وهو لم يعبر البحر بعد:

أغربو أرومي ذي مريتس ترجا يي

للا تمورث إينو عماس تزريذ أيي(30)

وكيفما كانت طريقة اغتصاب الأراضي، فإن الفلاح يفقد أرضه في الأخير ويتحول إلى عامل بالأجرة لدى المعمر الإسباني، وبالتالي تكون اسبانيا قد ضمنت لنفسها أراضي زراعية وأيدي عاملة رخيصة، استغلتها في الميدان الفلاحي، وفي استخراج المعادن- خاصة بمنطقة بني بويفرور الغنية بمعدن الحديد -وكذلك في الأشغال العمومية كبناء الطرق التي تربط مناطق الاستهلاك بمناطق الإنتاج الذي يتم تصديره عبر ميناء مليلية .كما يجب أن لا نغفل دور الحروب التي عرفتها المنطقة الريفية، ـ سواء التي خاضتها قبائل قلعية بقيادة الشريف محمد أمزيان (1909-1912) أو التي خاضتها قبيلة بني ورياغل بزعامة محمد عبد الكريم الخطابي (1921-1926) ـ في انعدام الأمن والاستقرار بالبلاد، حيث كان سكان الريف ينتقلون من قبيلة إلى أخرى بحثا عن أماكن أكثر هدوءا(31).

---

(29) وترجمته : "اجتمع الغلمان (أو الصبيان) حول سينية الشاي، وقالوا : إننا ذاهبون لنموت".

(30) ترجمة البيت :«سفينة الرومي تنتظرني بميناء مليلية، وبلادي لن تراني أبدا بعد اليوم».

(31) رواية شفوية للسيد لمسلك ميمون، 66 سنة، فلاح، الناظور(أذن بالإشارة إليه).

ويعتبر التجنيد الإجباري الذي فرضه الإسبان على المواطنين الريفيين، خاصة إبان الحرب الأهلية الإسبانية، سببا أساسيا في هروب البعض منهم إلى خارج المغرب كي يتخلصوا من ملاحقة الإسبان لهم [32].

بالإضافة إلى كل هذا، كان المعمر الإسبان يستغل أبناء الريف أبشع استغلال، إذ كان يشغلهم بأجور زهيدة، بل في كثير من الأحيان كان يفرض عليهم الاشتغال المجاني الإجباري، والذي كان يعرف ب " الكرفي"[33].

ج -أسـباب اجتماعـية

إن الحديث عن العوامل الاجتماعية التي أدت إلى هجرة الريفيين نحو الجزائر، يدفعنا للحديث عن سكان الريف وعن مدى توافق نسبتهم مع نسبة الإنتاج الذي توفره المنطقة باعتبارها منطقة زراعية ذات إمكانيات محدودة.

وانطلاقا من المعطيات التاريخية الخاصة بساكنة الريف، فإنه يتعذر علينا معرفة نسبة هذه الساكنة بشكل دقيق، وذلك لعدم وجود إحصائيات مكتوبة تساعدنا على إلقاء الضوء على هذا الجانب الأساسي من الموضوع . غير أنه تم الحصول على بعض النسب التقريبية التي ترجع بالأساس إلى حرب الريف التحريرية والتي قدرت بـ 300 ألف نسمة[34] . وحسب Maria Rosa ، فإن هذه النسبة قد تزايدت خلال السنوات الموالية، إذ وصل عدد السكان إلى ما يناهز 552,153 نسمة.

إلى جانب هذه الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تعتبر أسبابا داخلية، هناك أسباب أخرى خارجية ترتبط بالمكان المستقطب نفسه وهو الجزائر، ويمكن تلخيص أهم تلك الأسباب في"وجود ثروات مهمة بالبلاد دون استثمار، ورغبة المعمرين في تحقيق مشاريع في البنيات التحتية وتوسيع الفلاحة خاصة في منطقة وهران، ثم ضعف الكثافة السكانية في الجزائر بسبب الحروب ورحيل بعض القبائل نحو المغرب هروبا من الاستيطان الفرنسي"[35] وهذا ما كان يخلق باستمرار الحاجة إلى العمالة ، فتزايد بذلك

(32) عبد الكريم غلاب : تاريخ الحركة الوطنية "... ، مرجع سابق، ص:188.

(33) رواية شفوية للسيد كرطيط أحمد : من مواليد 1928، الناظور (أذن بالإشارة إليه).

(34) جرمان عياش :أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1992، ص:91.

(35) BAUTISTA Juan Vilar y NAVARRO Joaquin Matinez «Melila en las emigracions Rifennbas a la Argelia francesa", op.cit. p. 232.

الطلب على اليد العاملة المغربية وخاصة الريفية منها، والتي كان يتهافت عليها المعمرون في الجزائر، وذلك لكون هؤلاء يعتبرون "عمالا ممتازين، وسيرتهم الحسنة كان يضرب بها المثل، كما أنهم نادرا ما يرتكبون بعض الهفوات"(36).

-تيمة الهجرة إلى إسبانيا

بعد هذه الجولة السريعة في معرفة طبيعة هجرة أبناء الريف إلى الجزائر والدوافع التي كانت وراءها، ننتقل إلى الشعر الأمازيغي بالريف الذي يؤرخ لبعض خبايا الحرب الأهلية الإسبانية التي حصدت مئات الآلاف، فضلا عن المعطوبين والجرحى وما خلفت من اليتامى في سنوات القحط والجوع.

1 - تسجيل الشباب الريفي للجندية وإرسالهم إلى جبهات القتال

عبّر الشعر الأمازيغي عن التسجيل في الجندية إلى حد أن المجند لم يع نفسه إلا وهو في الجبهة

رَبِّ مَرْمِ نُورَا رَبِّ مَرْمِ نَزْوَا
ربِّ مَرْمِ نَنَّا اللَّيْهَنيكْ أَيمَّا(37)

وقد يتساءل سامع أو قارئ هذا الشعر، لماذا يعبر المهاجر الريفي إلى إسبانيا للمشاركة في هذه الحرب مادام أنه يعلم علم اليقين بأنه سيموت؟.

إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل قد نعثر عليها في كثير من شواهد هذا الشعر .فلنصغ إلى هذين البيتين اللذين أنشئا على ألسنة شباب الريف الذين قرروا الذهاب إلى إسبانيا، معبرين عن القحط والجدب الذي أصاب بلادهم، حتى لم يعد ينبت فيها إلا نبات الشوك بفعل هجرة الأيدي العاملة إلى الجزائر بعد حرب الريف، وإهمال الأراضي الفلاحية وقلة البذور وإثقال الفلاحين بالضرائب التي لا تحتمل:

(36) VIDAL del Rif, « Emigracions à argelia », *in El télegrama del Rif*, N° 1840, Melilia : jueves 14 enero de 1909.

(37) والبيت من المأثور عن الرجال والنساء الذين عايشوا فترة الحرب الأهلية وترجمته : "لله متى سُجِّلنا، ومتى عبرنا البحر ومتى ودعنا امهاتنا ."!وللإشارة إن أكثر الرجال والنساء الذين يروون هذا الشعر ويحفظونه يتحرجون من ذكر أسمائهم في الرواية لأسباب اجتماعية وعرفية، وهو ما جعلني أغضي الطرف عن ذكر أسمائهم تجنبا للإحراج.

نَشِّينْ نُورا أَنَزْوَا وَدْنَجِّي بوثَزْوَاثْ

للاّ تَموُّرْثْ أَنَّغْ أَزُّونْ ذايَمْ تازكورت[38]

وظهور النبات الشوكي بشكل ملفت للنظر كناية على أن الأرض صارت مهملة ولم يعد هناك من يحرثها ويهتم بها، أو لأن الجفاف قد عمها لعدة سنوات حتى غدت هذه النباتات الشوكية في شكل أشجار تظلل الأرض الجرداء التي تشبه أرض الصحراء.

2 - دوافع الانخراط

إنه لمن باب التضليل أن يقال بأن أبناء الريف شاركوا في الحرب الأهلية الإسبانية عن طواعية بغية محاربة النظام الجمهوري الشيوعي، أو لأن المشاركة في هذه الحرب فيها مصلحة للوطن والمواطنين، أو لأن المغاربة ذهبوا لمحاربة فرنسا التي كانت تؤيد الجمهوريين، أو لمساعدة النظام الفرنكوي الديكتاتوري كونه يعطف على المسلمين ويتعاطف مع الإسلام، أو أن فرانكو أرسل وفد الحجاج بنية محبته للإسلام والمسلمين، أوأن فرانكو كان يحب المسلمين من صميم قلبه، كما فاه بذلك لوفد الحجاج العائدين من الديار المقدسة.

إنه لمن السذاجة أن نصدق بأن فرانكو كان سيهدي للمغاربة أحسن الورود حينما ستظهر شجرة السلام. ألم يكن هذا العسكري هو الذي قتل وجوَّع المغاربة بعد استلائه على الريف فضلا عما فعل في مواطنيه الإسبان؟

وإذا كنا نرغب في معرفة حقيقة انخراط المغاربة في الجندية إلى جانب فرانكو ودوافعها، فعلينا أن نعود إلى شعر الهجرة القصرية الذي مايزال يردده الذين عايشوا هذه الحرب من نساء وشيوخ . من ذلك هذا البيت الذي قيل على لسان شاب قرر أن ينخرط في صفوف جيش فرانكو، مستأذنا أمه أن تسمح له بذلك ليحصل على رغيفين صغيرين : أحدهما يسد به رمقه والآخر سيرسله إلى أمه من إسبانيا:

---

(38) ترجمته : أقدمنا على الانخراط في الجندية للعبور إلى إسبانيا من دون أن نرتكب ما يلطخ سمعتنا، لأن أرضنا زرعوا فيها النبات الشوكي (السدرة).

أَجِّيي أَيَمّا أجِّيي أذَبولْسَغْ

إشْتْ بُويُوتْ أتشّاغ، إشّت أم تد سقاذاغ[39]

إن حديث الشاب الذي يستأذن أمّه للانخراط في الهجرة القصرية من أجل الرغيفين الصغيرين، هو تعبير عن المجاعة والقحط اللذين عرفهما الريف زمن الحرب الأهلية. وبعبارة أخرى لم يقدم على الانخراط في الجندية لمحاربة الشيوعية ولا دفاعا عن الإسلام ولا محاربة لفرنسا بقدر ما انخرط من أجل سد رمقه وإنقاذ أمه وأهله من الجوع القاتل . وحسبنا هذا البيت الذي يعبر بدون رمزية ولا استعارة عن ذلك:

أَتَمْغَاثْ أوبُلِيسْ تَرْزَا فُوذْ ذِي تَاسَا

تَقَازْ إِيَرْني ذي الْعـَوْضْ مْبَطـاطــَا[40]

- الشعر الريفي شعر توثيقي وتأريخي

تبدو أهمية الشعر الأمازيغي في الكتابة التاريخية في كونه يعبر عن مواقف أصحابه أو المتغنين به ونظرتهم للحياة الاجتماعية والسياسية، فضلا عما يمكن أن يتضمنه من وصف لمظاهرها العامة .ويكفي أن نشير إلى تلك القصائد التي عبرت بشعر صادق عن الكوارث التي ألمت بالشعب المغربي، أو التي أرخت لكثير من الحروب،"وللمغاربة منذ القديم عناية بالشعر، فقد ثبت أنهم كانوا ينظمون الملاحم على عهد الرومان يسجلون فيها بطولاتهم، ويتمادحون بما عندهم من أمجاد"[41].

لقد أطلق الشعراء في الريف العنان لقرائحهم، فتكون شعر أمازيغي معبر وصادق نابع من الأعماق، يتميز بصدق العاطفة، هو ديوان الحماسة المغربي في القرن العشرين، واكب الهجرة والمقاومة المسلحة منذ انطلاقها، وهو عبارة عن صرخات مدوية تحمل جمرة الحماس، فتزرع الرعب والفزع في صفوف المستعمر، والشجاعة والتحريض واستنهاض العزائم في صفوف المجاهدين وقد كانت لطبيعته وارتباطه بالغناء وقع خاص في نفوس

---

(39) وترجمته : أتوسل منك يا أمي ان ترخصي لي بالانخراط في الجندية بغية الحصول على رغيفين :آكل واحدا وأبعث إليك بالآخر.

(40) وترجمته : "تلك هي زوج الجندي التي غرست ركبتها في الحفرة تقوم بالبحث عن ثمار الدغفول (إيَرْني) عوض استخراج البطاطس المفقودة من الأرض.

(41) عباس الجراري من وحي التراث "مطبعة الأمنية ص:137.

المتلقين، فتجدهم يسارعون إلى الجهاد، والالتحاق بصفوف المقاومة، إنه "شعر سياسي عندما تصبح موضوعاته تنشد الحرية وتتوق إلى الاستقلال وتستخف بالمستعمر وتقاومه"(42).

لقد التفت الشاعر الريفي إلى تصوير المعاناة التي كابدها المهاجرون في ظل واقع الحرب الإسبانية، فبدا مؤرخا أمينا يصور بإيجاز ما عرفه شمال المغرب، وما عايشه من أحداث وصراعات .لقد كان أشبه بالمراسل العسكري في الجبهة، ينقل أخبار المعارك . ولو طلب من كاتب سيناريو أن يضع سيناريو لفيلم عن الهجرة إلى إسبانيا لما وجد صعوبة في ذلك :ولما استعان بكثير من المراجع والمصادر والمؤرخين لأن الشاعر الريفي ترك شعرا يصور فيه تلك الهجرة القصرية أحسن تصوير، ويوثق لكل جزئياتها أدق تصوير .ومما يؤكد وثائقية هذا الشعر تسميته لأحداث ووقائع وأشخاص شاركوا في هذه الحرب الإسبانية، وتحديده لزمان وقوع تلك الأحداث، وعدد المشاركين والقتلى .ذلك لأنه كان يتمتع بعين ثاقبة، وقلب مفعم بحبه للوطن وهذا الإنسان، وجسد ملتصق بترابها وجذورها كنخلة شامخة. إن تفاعل الشاعر مع ما سمع وما رأى في تلك الحقبة من تاريخه على المدى الطويل، فالشواهد ثابتة والقرائن بينة.

ونعتبر أن المأثور الشفوي من خلال نظرتين : نظرة فنية، ونظرة تاريخية، كوثيقة تاريخية، يمكن أن يساهم في إجلاء نوع من التاريخية historicité في موضوع الهجرة الأمازيغية. وبهذا نفند رأي الأستاذ جرمان عياش الذي يقول : "... ذلك أنه لم يكن يوجد بالريف أي كتاب أو صحيفة من شأنها أن تحتفظ لنا بشريط الوقائع كما كان الناس يرونها (...) أمام تعذر العثور على مثل هذه الوثائق بالقدر الكافي، هل لنا على الأقل شهادات موثوق بها ولو كانت بعد الأحداث"(43).

"إن الخوض في موضوع وثائقية الشعر (...) أكدت فعالية المادة الشعرية في استخراج كثير من الحقائق التاريخية التي قد تكون أغفلتها مجموعة من الكتابات التاريخية عن قصد أو عن غير قصد ..."(44).

---

(42) نص لهنري باسيت أورده الأستاذ محمد الشامي في مقاله "حرب الريف والمأثور الشفوي شعر المقاومة والجهاد " من كتاب

(43) جرمان عياش : أصول حرب الريف . ترجمه عن الفرنسية محمد الأمين البزار وعبد العزيز التمسماني خلوق مطبعة الشركة المغربية المتحدة .ص: 15 .

(44) الأستاذ مصطفى الغديري: "الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939 من خلال الشعر الأمازيغي بالريف ص 43-44 : من كتاب"سؤال الثقافة الأمازيغية : البناء النظرية " إعداد بلقاسم الجطاري الناشر كلية الآداب وجدة مطبعة جسور وجدة .س 2000 ط.1 .

إن الشعر الأمازيغي يحتوي على معلومات مهمة استطاع الشاعر أن يرتبها كما وقعت في الأرض الإسبانية وحسب التسلسل الكرونولوجي لأحداث الحرب الأهلية، هذا التسلسل المتفق عليه في مختلف المصادر والمراجع مع الإشارة إلى أن هذه الأشعار تمدنا في بعض الأحيان بوصف دقيق لبعض المعارك والأسلحة المستعملة فيها من قبل الإسبان .دون أن ننسى أن هذا الشعر يوثق لأسماء بعض المهاجرين الأبطال الذين استشهدوا ويشيد بهم، والخونة الذين باعوا إ خوانهم المجاهدين .كما لا ينسى الشاعر الدور الذي قامت به المرأة الريفية في الوقوف مع المهاجر الأمازيغي .

لذا أرى أن الشعر الأمازيغي بالريف في حاجة مستعجلة للجمع والتدوين وهو مطلب علمي ملح في الوقت الراهن حتى يسهل على الباحثين دراسته دراسة مستفيضة وبمنهجية علمية تتناول موضوعاته وتيماته، الشيء الذي سوف يميط اللثام على جوانب مهمة من الحضارة المغربية، ويجيب على العديد من الإشكالات، ويسد الكثير من الحلقات المبتورة التي يعاني منها تاريخ المغرب.

لائحة المراجع والمصادر

أ -الكتب

أبو بكر القادري، رجال عرفتهم في المغرب والمشرق، مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء 1983.

أحمد الطاهري، إمارة بني صالح في بلاد نكور، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ط1، 1988.

أحمد البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج . مط دار المل طنجة، 1975.

الحاج العربي الورياشي، الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف سيدي محمد امزيان مط المهدية تطوان ط1،1976.

"الحرب الكيماوية ضد الريف"، أعمال الندوة الدولية حول استعمال الغازات السامة، حرب الريف نموذجا الناظور 24 فبراير 2004 مط ايدسيون أمازيغ، سلا، ط،1، 2005.

الطيب بوتبقالت، عبد الكريم الخطابي، حرب الريف والرأي العالمي، سلسلة شراع عدد 14 وكالة شراع، أبريل، س1997.

جرمان عياش، أصول حرب الريف، ترجمة عن الفرنسية محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة الشركة المغربية المتحدة، الرباط.

جميل حمداوي وفؤاد أزروال، قراءات في الشعر الأمازيغي بالريف، دار النشر الجسور وجدة الطبعة 1 س1997.

دافيد مونتجمري هارت، القانون العرفي، نصوص مختارة من أعمال إيميليو بلانكو إيثاكا ترجمة محمد الولي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، س2004.

عباس الجراري، من وحي التراث، مطبعة الأمنية، ط1 ، الرباط 1971.

ميكيل مارتين، الاستعمار الإسباني في المغرب 1860 م/ 1956، ترجمه عن الإسبانية عبد العزيز الوديي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ط1، 1988.

محمد أقوضاض، الاحتراق والتوهج، الريف بين 860 1 و 1920مطبعة دار النشر الجسور، وجدة الطبعة1،2001.

محمد عمر القاضي، أسد الريف محمد عبد الكريم الخطابي، مطابع ديسيريس تطوان ط1، س 1979.

ب -المجلات والمقالات

- مجلة أمل .ع .8 س 3 مطبعة النجاح الجديدة.
- حفريات مغربية، ع 1 دجنبر2001 ، دار النشر جسور .وجدة.

- حوليات الريف.ع1، س1، 1998، مطبعة النجاح الجديدة.

- سؤال الأمازيغية،"البناء، النظرية" إعداد بلقاسم الجطاري، مطبعة جسور وجدة.

- الحسين المجاهد،"لمحة عن الأدب الأمازيغي بالمغرب" مجلة آفاق ع1.

- محمد الشامي،"حرب الريف والمأثور الشفوي، شعر المقاومة والجهاد"، ندوة حول جوانب من الأدب في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم1، ط1، 1986.

- محمد الشامي،"معمري ومسألة الهوية الثقافية "بمناسبة الأيام الثقافية والفنية من 17 إلى 21 مارس1990، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

ج -البحوث

الحدوشي جمال، الشعر الأمازيغي بالريف، بحث لنيل الإجازة في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، وجدة، السنة الجامعية 1996-1997 :

رشيدة بلهادي، الشعر الأمازيغي في الريف بين القديم والحديث، بحث لنيل الإجازة في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، وجدة، السنة الجامعية1983-1982 :

عبد الرزاق العمري، الأغنية الشعبية في الريف، مظاهرها وأنواعها، بحث في التراث الشعبي بالغرب الإسلامي السنة الجامعية.2005-2004 :

إمحرف عبد الناصر، شعر المقاومة بالمنطقة الريفية إبان الاستعمار(1900-1940). بحث لنيل الإجازة في اللغة العربية وآدابها .كلية الآداب وجدة .السنة الجامعية.1983-1984

الغربة في الشعر الأمازيغي بالأطلس المتوسط

سعيدي المولودي

كلية الآداب ـ مكناس

لايهدف هذا العرض في موضوع الغربة في الشعر الأمازيغي بالأطلس المتوسط إلا إلى طرق خفيف لموضوع يبدو أنه يشكل مظهرا لمعاناة الإنسان الأمازيغي وفضاء خصبا لإنجازاته الإبداعية ، وهو ما يجعله مجرد خطوة أولى في ملا مسة الموضوع، وإضاءة السبيل إليه .ولذلك فإن كل الاستنتاجات أو التقييمات التي قد يطرحها ليس لها أي بعد شمولي أو إطلاقي ، فهي نسبية ومحكومة بسياقات محددة قد تضيق معها احتمالات التأويل أو الذهاب في مجراه بعيدا، وذلك عائد بالدرجة الأولى إلى أن المجال الذي اشتغل عليه العرض واستثمر بعض المعطيات المرتبطة به، مجال محدود من الوجهة الجغرافية أولا، و من حيث المادة الخام أو النصوص التي نهض بمحاولة قراءتها أو استقراء بعض دلالاتها.

ونستعرض عناصره من خلال النقط التالية :

1. في حد الغربة والاغتراب

ليس بوسعنا الذهاب بعيدا في مجال الإحاطة أو استقراء كلي لمفهوم الغربة أو الاغتراب وجوهر دلالاتهما، إذ يبدو أن ذلك مهمة شاقة، تستدعي الالتجاء إلى حقول معرفية عديدة بمقدورها أن تضيء كثيرا من مناطق الظل في مسار هذه الدلالات.

ولذلك بدا لنا أن نشير فقط إلى التحديدات التي رسم معالمها أبو حيان التوحيدي في إشاراته، فهي قد تغنينا عن كثير من الإحالات .فقد كان موضوع الغربة هو محور رسالة (يا) من الإشارات، وذهب فيها إلى أن الغريب ليس من " **نأى عن وطن بني بالماء والطين وبعد عن ألاف له عهدهم الخشونة واللين**" وإنما هو من "**طالت غربته في وطنه وقل حظه ونصيبه من حبيبه وسكنه**" ويضيف "**وقد قيل الغريب من جفاه الحبيب، وأنا أقول : بل الغريب من صار غريبا في وطنه**"، بل ويتقدم في هذا السياق ليعلن أن

"**الغريب من هو في غربته غريب**"(1). وهي إشارات تتوغل في السمو بالدلالة إلى حدودها القصوى، وتضفي عليها سياقا من المفارقات أو التناقضات التي تغذي طاقتها بأبعاد جديدة.

أما الدلالة الشائعة للغربة والاغتراب، كما هو معروف فتعني : البعد والنوى والذهاب والتنحي عن الناس، والنزوح عن الأوطان والترحال والهجر وما يتصل بمدارات هذه الدلالة ، وهو ما يحملنا للقول بوجه عام إن بؤرة الدلالة تتمحور حول ثنائية الانتماء واللانتماء، والاتصال والانفصال والألفة والانفصام.

وتعتبر الغربة ظاهرة إنسانية عريقة مشدودة إلى سيرورة الوجود الإنساني وعلاقات الإنسان بواقعه وبالعالم الموضوعي، وتكتسب ملامحها وصورها المادية والمعنوية في كل الحقب أو اللحظات التاريخية الاجتماعية الثقافية التي تنشأ فيها اختلالات في التوازنات التي توجه حركة نمو وتطور سياق العلاقات المختلفة التي تخضع لها أية سيرورة اجتماعية، وقد تكتسب مظهر شعور بتصدع أو انهيار مظاهر الانسجام أو التواؤم مع الواقع والذات، وقد لا تكون لها شروط وجود قارة بالقدر الذي تكتسب معالمها وخصائصها وسماتها في كل مرحلة.

2 . الاغتراب المكاني

يحضر عنصر الانتماء بشكل أو آخر في دورة الاغتراب، إذ أن انعدامه أو الإحساس بفقدانه هو ما يقود إليه، والانتماء غالبا يحيل إلى الارتباط بالأرض، العنصر العظيم في تكوين الكون. وربما على هذا الأساس تتقاطع رمزية الأرض وحقيقتها أيضا في الثقافة الأمازيغية مع دلالة الأم باعتبارهما معا المصدر الدائم للحياة وللبقاء والوجود الذى لا ينضب، وباعتبارهما كذلك القوة العظيمة التي تمنح هذا الوجود فورة الحياة والتجدد والاستمرارية. وثمة كثير من الإشارات التي تحيل إلى معالم هذا التداخل، والعلاقات الحميمية التي تؤالف بينهما "**ثامزيرث يون مايس آي ثكا**" فالأرض التي ترعى النسل

---

(1) أبو حيان التوحيدي :الإشارات الإلهية .تحقيق عبد الرحمن بدوي.وكالة المطبوعات .الكويت .دار القلم بيروت. الطبعة الأولى.1981ص 112-119.

مثلما تنتج الصخور والينابيع والأشجار والأعشاب، هي أم، إنها ليست المكان الذي تبدأ فيه الحياة وتحقق انبعاثاتها واستمرارها فحسب، ولكنها كذلك الفاعل الأول في ترسيخ أواصر القرابات واستغراق نمط من الوجود معين أي بمعنى ما تلك القوة الخالقة التي حضنت الإنسان وتولت استعباده بالقدر الذي منحت له حريته أو أسهمت على الأقل في تحريره. هذا التطابق والتماثل بين الأرض والأم وما يحمله من دلالات رمزية نعثر عليها دائما في الثقافات الزراعية هو ما يكشف عن بعد الانتماء الكوني للإنسان.وفي الشعر الأمازيغي ما يضعنا دائما أمام هذه الصورة المتداخلة والمتعانقة :

(إيما نو آيث كيذ آثامازيرث، إيسو ذيكم أول شحال إيموراك آيث سموترذ) .

ورغم نبرة العتاب التي تهيمن على السياق هنا فإن العمق الدلالي ينبني على التطابق بين القطبين الأرض والأم، بشكل ينفث في الأرض حياتها الداخلية والشكل الأمومي والإنساني، وهو مدعاة الاستغراب من قوة تحمل هذه الأرض على ضوء ما راكمته من أوصاب وآلام وأشواق.

وإيقاع هذه العلاقة الحميمية هو ما يجعل الأرض أقرب إلى الكينونة الخاصة، حيث توظف صورتها بكل حمولات الأمومة جزءا من كيان الإنسان الأمازيغي والشاعر الأمازيغي على وجه التدقيق، الذي يتوجه صوب الأرض و يستدعي كائناتها ليمنحها أنسها ويبثها أحاسيسه وعواطفه حتى لتبدو هذه الكائنات، وكأن لها حياة خاصة، وفيها روح تموج وتتحرك، فالأحجار والأشجار والحقول والمزارع والجبال والروابي والأطيار تحيا حياتها كجزء من كينونته وتنبض بفيض من المعاناة أو أشكال وجود يتقاسمها الجميع .واعتبارا لهذا الطابع الروحاني الذي يتعامل عبره الشاعر الأمازيغي مع الطبيعة، يبدو وكأن كل شيء فيها جزء منه، وتترسخ خيوط علاقات خفية بينه وبين أي شيء في هذه الأرض، تصغي الصخرة لوحدته ولآلامه وانكساراته، وتعانق الجبال الراسيات همومه وهكذا، وتستشري هذه الصيغة من الحلول في كثير من النماذج الشعرية التي يبدو أنها أسيرة الشعور العريق بالانتماء للأرض وربما هذا ما يجعل الانفصال عن الطبيعة - الأرض وكأنه فقدان لجزء من الحياة أو عناصر الوجود، إذ أن الشاعر لا يكتشف نفسه إلا من خلال هذه الكائنات التي تعمر الأرض وتصنع الوجود .

في الوقت ذاته فإن هذا الحلول يرتبط في تقديرنا بمنحى قديم في علاقة الإنسان بالأرض وطبيعة الكون، وهي ذات جذور أسطورية واضحة،إن دلالات الحلول في الكون في

تقديرنا ما زالت تسكن على سبيل المثال مقدمات القصائد (**ثيفرين**) بالأطلس المتوسط، والتي لا يطرق الشاعر فضاءاتها إلا عبر استعادة قصة الخلق الأولى، واعتبار الكون بأجرامه ومظاهره وظواهره دليلا على قوة الوجود، وإذا كانت اتخذت في ما بعد طابعا دينيا أو تستلهم مرجعيات ثقافة دينية معينة فإنها تتضمن في العمق أوجها متباينة تحيل إلى المراحل العريقة للاتحاد بجوهر الأرض والكائنات .ويبدو وكأن الشاعرالأمازيغي لا يتعامل مع الأرض إلا على أساس أنها تميط اللثام عن سياق أسطوري يوجه سياق ميلاد الكون ووجود الإنسان.

والتغني بالأرض على هذا الصعيد يحمل كشفا عن كينونة ما للأشياء المقدسة الضائعة في مقامات الوجود، ولذلك تحمل في كل مرة أكثر من دلالة وإيحاءات أوغل في عمق الكون توقظ آثار الوجود الممكن الراسخ فيه، في قصيدة له بعنوان" ثمازيرث "يضعنا الشاعر عمر الطاوس[2] أمام شكل من أشكال هذا الحلول، حيث الأرض مثواها القلب والأعماق:

(ثامازيرث ئينو، ثامازيرث ئينو

ثليذ ك وول ئينو، ثليذ ك ثاسا نو)

والعودة إلى وعاء القلب والكبد لهما بعدهما الرمزي الكثيف بالنظر إلى ما يحمله توظيفهما في الشعر الأمازيغي من أبعاد دلالية إذ أنهما منبع الحنان والعطف والود والمحبة وما يجري مجراها .و تمضي القصيدة على إيقاع طقس إنشادي فريد يحمل في طياته ظلال تلك العلاقات الراسبة في أزمنة الذكرى وتقترب من تلك الصورة التي تعيدنا إلى طقوس الخلق والميلاد الأول.

وبقدر ما تشكل هذه الصيغة حركة تنطلق في اتجاه محور الانتماء، فإن حالة الانفصال تتجسد على طول محور ردود أفعال وانفعالات و إحساسات يمكن إجمالها عبر هذه المستويات:

أ . التذكر أو الاسترجاع

إحدى الدلالات التي لها علاقة عضوية متينة ب"**تامازيرت**" لفظة "**أمازير**" وهو دال يحمل معنى الانفصال عن الأرض، والخروج من دائرة رحم الذكرى،ويعني بقايا الرسوم

---

(2) عمر الطاوس : إيدجيكن ن إيكنا . مطبعة امبريال .الرباط .ص:7 :

والآثار التي يخلفها الظاعنون أو الراحلون حين يهجرون مواقع استقرارهم، ويشهد بهذا الشكل أو ذاك على لحظات مضيئة تستدرجها هوادة النسيان، توقد لوعة الحنين والعودة إلى الجذور التي تتصل بمدى الأزمنة المضيئة في الغالب، تظل ذكرى موشومة ترسم الخيط الواصل بين المكان والزمن البائدين، والراهن المكاني والزماني الذي يحضن دورة الحياة :

"هاش آنسيون، هاش آينا ك نتغيما، س وول أور خسير ث كام آييميزار لمراوث"

والتغني بإيميزار أو الوقوف عليها وتذكرها والحسرة أو البكاء عليها هو صورة عن العلاقات الفريدة التي تحكمها طبيعة المجتمعات الزراعية والرعوية القائمة على الانتجاع والارتحال المتجدد، بحثا عن الأرض الطيبة التي تنبت الكلأ والعشب والعز، ويعكس التعلق بها وجها للصراع بين زمنين ومكانين يرشحان معا بمتعة حياة دافقة، لكنها تتوزع بين لحظات هاربة تحضر أعباؤها لتثقل كاهل اللحظة الراهنة وتراكم أحداثها وبقدر ما تحمل الدلالات هنا تقابلا ممكنا بين الماضي والراهن بين الفناء والتجدد والدمار والانبعاث والحياة والموت ، ترسم بصورة أعمق وأوضح مأزق الانفصال وفقدان عامل الانتماء، وآلام البعاد والفراق، فراق لحظات المجد واللهو السعيد، حيث يتصارع في ظلها الشعور الراسخ بوطأة الحضور والغياب، من خلال وجود الرسم أو الطلل وحضوره وغياب لحظاته المشرقة، وفي نفس الوقت يمكن اعتباره لحظة استعادة روح الحلول في صيرورة المكان ـ الأرض.

وترتبط دلالات "إيميزار" عادة بالروابي الصخرية (ثيقشميرين) ، والأودية (إيغزران) والظلال (إيمولا .. (باعتبارها منابت الذكرى التي يوقظ الشاعر أوارها لتغذي مظاهر إقامة التوازن بين الذات وتقلبات المكان والزمن، فهي تبدو وكأنها طقس عبور إلى الفردوس المفقود الذي لا سبيل إليه غير طريق هذا الترابط الذي يؤسسه الشاعر لحظة التذكر، وفعل التذكر هو بمعنى ما اغتراب عن المكان الخلاق المكان الأول بالقدر الذي هو اغتراب عن المكان البديل أو القائم :

(ما يريخ الليسي آ بابا أو لا شان ثغوري، ريح ثيقشميرين نا ك إيتغيما أوسمون)

وهذه الصرخة لا تعبر إلا عن لحظة يأس من قوة اللحظة الراهنة، ورفض لتداعياتها، وفعل استعادة لفعالية حضور الزمن الماضي، الذي تنام في غياباته الذكريات، ويعلن الشاعر إصراره بالانتماء إلى فضاءاتها اليانعة.

ترتبط دلالة "**أمازير**" وبعدها الاغترابي بالمحبوب، أي بتلك الآصرة التي تجمع الشاعر وخلانه وأترابه وأحبابه الدائرة الأكثر تميزا في تحقيق بعد الانتماء إلى الجماعة، إلى الأرض التي تؤوي هذه الجماعة، وتمنح طاقة الإحساس الدائم بالأمان.

إن التعلق بالحديث عن إيميزار في النهاية يعكس في العمق علاقات التوتر ومظاهر الاغتراب الطاريء عن حقل الانتماء، ومحاولة خلق صيرورة تجاوب أو تواصل وتواشج بين ما هو بائد أو دارس وما هو متجدد على صعيد قيم الوجود داخل دورة المكان والزمن.

ب . الحنين والتوق

تستعيد الأرض هنا صورتها في الانتماء واستغراق بعد الوطن كله، يبدأ المأزق هنا من لحظة الابتعاد عن الوطن حيث تتقطع أواصر المودة عن الجذور، وتستعر عاطفة الارتباط والتعلق المطلق بالأرض، لتحرك هواجس الاغتراب والإحساس بالرغبة الجارفة للاحتماء بأحضان الأرض/الأم التي تتبدى مهدا لذكريات تطل من زمن بعيد سعيد، وتجسد كثير من الصور الشعرية هذا الاختلال في الوجود، وطغيان حلقات اليأس والضيق والتبرم جراء الابتعاد عن الأرض:

(آوا ميلان ثيغرمينا ك دوكيخ ميلان ثامزيرث ا ك ساراخ آفاذنم آ ث ئينو)

هكذا تتصاعد قوة السؤال لمن هذه المنازل الطارئة العابرة، وكل هذه البلاد التي لا تحقق لحظة الامتلاء والإشباع العاطفي الذي لا يتحقق إلا عبر الحنين والعودة إلى حضن الأرض الأولى التي تجسد حقيقة الوجود، وتمنحه معنى يحمل فيه بذرة الحياة، وتعميق هذا الشعور يولد إحساسا جارفا بالاغتراب والرهبة والخوف الذي لا ينتهي :

(نكين ذا براني ك ثمازيرث ميدن، آيا مارك تراخش الحرم ألا وضخ ثينو)

ولا يجد الشاعر في هذه الحال غير الاستغاثة بموج الأشواق لترأف بوجوده وتمنحه الأمان أو الحصانة حتى يبلغ حماه، ويعانق هواء الأرض التي يغريها صوتها.

يتكرر الشعور بالرعب والخوف في كثير من النماذج الشعرية، كنبرة إحساس بانعدام الأمان، وبالضياع وفقدان إمكانات الاندماج واحتمالات التلاؤم والانسجام، والإحساس المضاعف بالعزلة والوحشة المدمرة، وافتقاد الشعور الصحيح بالذات وقدراتها على التوافق :

(كيخ أبراني ك ثمازيرث ميدن أور سينخ أساكا أوبريد إيتصناون)

يغدو الآخرون في هذه الصورة أعداء يحاصرون وجود الذات ويقذف بها وضع الغربة لحافة صدع لا يلتئم، وتحتشد أسباب التوتر ليتعثر الوجود بأسباب الحيرة والرغبة في الخلاص وأي السبل يمكن أن يشكل معبرا إلى برية الأمان. والذات المغتربة هنا متصدعة ولا يحوطها غير أفق الاختناق ومحاولة الخروج من دائرة الضغط وشروط الاغتراب.

وتتكثف رهبة الخوف أحيانا لتصبح رهابا خشية النهاية المؤلمة وتكون الغربة بابا للموت ولأتفه الأسباب ، فالغريب لا حرمة له، وكل العيون ترميه شرا ، ولا غرو فقد تكون مجرد نظرة طائشة منه مدعاة للهلاك، فليس في وجود الغربة غير الشر المستطير :

(نك ذا براني ك ثمازيرث ميدن لا توكذخ آذيينغ شا خف أوهزا ن ثيط إينيناس الحب أخف إيتونغ)

كأن الوجود يتلاشى تحت وطأة الهلع الذي يحيق بالذات، ويستغرقه الحذر الجاثم من السقوط في أية لحظة في هاوية الإخلال بتوازنات الوجود المغترب، حتى فكرة الخلاص عن طريق خيار التكيف أو الانفلات من الوضع عن طريق البحث عن الألفة بواسطة الحب مثلا ، لن يكون إلا طريقا للهلاك، ولا تكاد تتمثل لحظة أمل لتجاوز الوضع، حتى تنتفض سيول الأشواق والذكريات الثاوية لتصرخ في الأعماق وتتولى الحض على السير قدما نحو الأرض البعيدة:

(ديخذ ك بريذ آويخ أبرم قيمخ، إيثابعيذ أومارك إيناي ي كر ماذ إيسثقيمذ)

هذه الرهبة وهذا التوثب والإحساس بفقدان الأرض/الأم في كل لحظة اغتراب تزداد اشتعالا وترتفع معه حدة التوتر، ليتصاعد منها أنين هذا الحنين الكامن إلى دفء الوجود والفردوس المفقود.

3. الاغتراب العاطفي

يمكن القول إن الشعر الأمازيغي بالأطلس المتوسط في بعض مستوياته يحقق وفرة من الغنائية التي تمنحه الكثير من جمالياته واستواء بنياته الدلالية، ويحتفي بالذروة العاطفية التي يتحول فيها الحب إلى فضاء متشابك من الدلالات مشحون بفائض من الرموز الشاسعة التي تفتح أمام القصيدة طاقة التعبير عن مظاهر متجددة للحب والألفة والمودة والعشق. والتلاحم أو الترابط الرمزي أو الأسطوري القائم بين المرأة والأرض كمكونين ثابتين في الثقافة الأمازيغية، جعل المرأة ينبوعا ثرا لمختلف التصورات والتلوينات التي يسبح فيها

شعر الغزليات وإيقاعاته المتعددة، والمادة التي توفرها الأغاني والأشعار غزيرة في هذا الباب، ويبدو من العسير حصر امتداداتها الدلالية.

وكثير من عناصر الاغتراب العاطفي متصلة بسياق علاقة التوحد التي تتخلخل أو تنهار أو تفسد من خلال الانفصال في مجال الحب التي تتمثل في الفراق أو البعاد والهجر وما يوازيهما.

وكما أشرنا فإن بعضا من عناصر الاغتراب العاطفي ترتبط بالحبيبة التي غالبا ما يكون الطلل (أمازير) مثيرا لها، أو باعثا لذكراها، وهذا الترابط يتولد عمليا من صلب العلاقات الثاوية التي تجمع الأرض بالأم كمنبع للحياة، حيث يكون الوقوف أو البكاء أو الحسرة على فقدان المكان والزمن والألفة بين الأحباب والأصحاب الذين كانوا مصدر أنس فيها:

(ديخذ لك بريذ آويخ آبرم آنايخ إيغرم أوسمون توتين زيكي إيمطاون)

وهذا مشهد قد نجد له أصداء في كثير من النصوص، فمنزل الحبيب الدارس أو الماثل تتصل رمزيته بقوة ومعاني الألفة والمودة، وهذا الحنين الهادر الذي يؤجج اللوعة ويحمل على النواح والبكاء، وكأن الأمر يتعلق بطقس من طقوس الفناء أو الموت.

البكاء جزء من سيرة الاغتراب العاطفي، إذ يتمثل نافذة للخلاص وطريقا للمواجهة ومقاومة حرقة البعاد وآلام الفراق، حتى كائنات الطبيعة يتم استدعاؤها لتقاسم الغريب نحيبه وبكاءه :

(آطيكوك رو عاونخاش دجاس إوغريب آتنكاث سين

شكين آتروذ إ يعاري نك آذاسروخ إي وسمون)

هكذا يغدو البكاء قاسما مشتركا بين طائر الوقواق الذي يبكي الأعالي بينما الشاعر يبكي حبيبه الغائب، وتضيء الذكرى عتمات الألفة البائدة فتتفجر الرغبة في الخلاص والعودة بأقصى السرعة لأحضان الحبيب، مهما كانت الأهوال محدقة :

(شثيخد إيخامن شثيخد وايذريخ آرورزوخ أبريذ آذ دوخ كيظ)

وعلى صعيد الأغاني يتم توظيف لازمات ترشح بهذا الوجه من الغربة :

(آسي الرحيل نش آوا آسيخ وينو ظاراش ماخ إيس ذا ترحال آي تيدوكلا آ ونا ريخ)

وهو رفض واضح للرحيل أو فك الارتباط مع أرض المحبة، لأن من يحيا بنور الألفة لا ينبغي أن يرحل، فلمن سيترك ينابيع الذكريات ومراتع الود .وأحيانا تبدو هذه الغربة المأساة العاطفية مسؤولية هؤلاء الذين عانوا أو اجتازوا التجربة واختبروا حرقة الفراق، فهم يستحقون اللوم كله لغضهم الطرف على رحيل الأحبة :

(إيدا أوسمون إيرحل ييوي ثاذكات ماخ أور توميزم آ وينا جربنين)

على أن هذه الغربة العاطفية أحيانا تكون أمرا مرغوبا فيه ، ويكافح من أجلها الأحبة، ولكن خارج منطقة الهجر والبعاد، حيث تبدو الرغبة في الاستئثار بالمحبوب والابتعاد أو الهروب به عن نطاق الألفة العام إلى نطاق أضيق ، مستندا إلى دواعي الوحشة والعزلة والاعتزال :

(آوا ك إيكشمن آعاري آذيك آسمون إي لوحوش)

آذي مون ذ ونا ث ئيران آلاينا كورثي تانيي شا)

فالاحتماء بالغاب ومصاحبة الوحوش واعتزال الآخرين يعني إمعانا في طريق العبور إلى اغتراب من لون خاص يكشف بعض أوجه الإحساس بضرورة تغريب الألفة:

(آوا ك بضان آبريذينو ذي نجذا آتيتكا غاس نكين ذ وايذ ريخ)

إنها الرغبة في الخروج من حيز الانتماء الجمعي إلى انتماء يحاصر جدواه في لحظة تفرد وتوحد مع الحبيب وتغريبه والاغتراب به، وفيه.

وتبلغ صورة هذه الغربة ذروتها على مستوى آخر ذروتها حين يحتد البعاد وتنقطع أواصر الألفة أو الأنس أو اللقاء بمعنى من المعاني، حيث الحبيب في أرض بعيدة لا تطأها الأقدام ولا يرتادها العابرون أو تبلغها قوافل السائرين، ولا يبقى غير الاستسلام وإعلان الخضوع لمشيئة الاغتراب والاكتواء بناره :

(إيلان أوسمون ك ثمازيرث نا أور إيتك أوظار أولا كين إيمازان ثاما نس)

على كل ينبغي القول إن الغربة العاطفية تتشكل عبر صور ومواقف عديدة وأشتات من التمثلات التي ترسم تضاريس تجربة الحب وما تكتنزه من ثراء ، وملامح لا تحصى، ولذاك يمكن اعتبارها جزءا من مظاهر امتلاك الشاعر الأمازيغي لعلاقاته بوجوده الخاص وعلاقاته مع الآخرين ومكابداته من أجل البحث عن موقع آمن في خضم العلاقات الاجتماعية والارتباط مع الآخرين.

4. الاغتراب الوجودي

في استثمار دلالات الغربة أو الاغتراب في الشعر الأمازيغي بالأطلس المتوسط نواجه مستويات عدة لهذا الاستثمار أو التوظيف فهناك من جهة توظيف لفظ الغربة في إطلاقها بما قد يسمح لتأويله على أوجه وجهات شتى، بقدر ما تتيحه بعض القرائن المتصلة بالسياق، وتتخذ صيغة "**ثيغوريا ثعمايي**" أو صيغة أكثر تجريدا وحلولا في أشياء الطبيعة **(لاجبال آغر مي ديخ، ثاغي لغروبيث، نك آذروخ إيمطي، شني ترويات س ثاكوت)** فالاحتماء بالأعالي هروب واغتراب أو توحد بمداها وهي تطلق عناء نحيبها عبر الغيوم الماطرة، والتماهي مع هذا الوضع، أو الحلول فيه .وهي صيغة تطغى على كثير من الصور في هذا الباب.

وتتحدد ماهية الغربة على صعيد الوجود عبر معاناة الذات وانخراطها في عمليات التنافر مع واقعها حيث تتحطم علاقات الود وأواصر الألفة، ومن صلب هذا الإحساس بالتصدع والتنافر وعدم التوافق تولد صيغ دلالات أخرى تنحو منحى وجوديا تتأسس على ما يمكن أن ندعوه "**لاجدوى**" أو "**لامعنى**" الوجود، وما قد يواكب هذا الوضع من ابتعاد وضياع وشعور باليأس والانكسار، والأسى تجاه واقع لا يطاق ولا حقيقة وراءه أو ملاذ يسند راية الأمل . وفي هذا التمثل تحضر كذلك أشياء الطبيعة لتحقق صيغة التماهي أو الانصهار في كينونتها، واستغلال رمزيتها لترتيب طقوس اغتراب يصبح جزءا من عالم الطبيعة / الأرض ، جبالها وأنهارها ونجومها وكواكبها، وهكذا :

(أداي كرح وايور لادجان ميدن غاس نكين ذ وامان آمي دام ثاحوفث)

يلقي القمر بنوره على الأرجاء ينام الخلق أجمعون عدا الماء، وهذا الغريب الذي لا يحالفه غير حظ التيه الأزلي، والمضي لما لانهاية، وبقدر ما تحمل الصورة سياقا جماليا رائعا، تستدعي في العمق مشهدا من مشاهد الرعب والاغتراب الذي لا يقاوم، وتوصد معه احتمالات الخلاص، ليس الماء وحده المعادل المعبر عن ذروة ضياع لا حدود له، وانتماء يجري فيه إلغاء الوجود، بل إن الشمس أيضا لها وضعها الاغترابي، إنها وحيدة في سمائها، وكذلك الوضع بالنسبة للغريب الذي لايرى في العالم غير أنه وحيد فيه وغريب عنه، أكيد أن الوحدانية في الأعالي ليست هي في الأسافل، لكن سياقهما معا يلتئم ليمنح الغربة بعدا وجوديا تتضافر في بنائه كل الكائنات وتتقاسم مداه :

(نكين تافوشت أميي إيخا أوزدوغ نكين ك شال نتاث ك إيجنا)

وتتضافر مع هذا البعد صورة أخرى يكون الطير فيها أحد أطرافها، تكثف منحى الاغتراب والتحول في ظله على فريسة تنهشها الجوارح والكواسر :

(كيخ ثين أونكارو العش إيزريي با نمزي أوفرون آيثما قيمخ آري سمخزان الوحوش)

وهناك صورة أكثر إيغالا في رسم ملامح هذا الاغتراب الوجودي، وتستدعي أصلا أسطوريا معبرا يعكس فجيعة هذا الاغتراب، وهي تعبر بكثافة مغرية عن اغتراب وجودي وعاطفي في الآن ذاته :

(آذروخ إيوا رو كاخ ثين إيجظاظ أيا سمون قاري يعقوب آلث قارخ)

وتحيل الصورة إلى أسطورة تستعيد حكايات الخلق الأولى حيث تحكي الأسطورة أنه في أزمنة غابرة كان لامرأة صالحة طفلان أحدهما يحمل اسم يعقوب والثاني اسم إسحاق، وكان أن كلفتهما أمهما ذات يوم ليحملا بعض جودها من الطعام إلى إحدى جاراتها غير بعيد من مقامها، وانطلق الطفلان في الطريق، وأغرتهما تلقائيتهما الصغيرة أن يعبثا بالطعام، وأفسداه، ليعودا إلى والدتهما يشكوان أمرهما ويلتمسان صفحها، ولكنها قست في حقهما ، ودعت عليهما بأن يجعلهما الله في غصن واحد ولا يرى أي منهما الآخر أو يسمعه حين يناديه، واستجاب الرب لدعوة المرأة الصالحة، ومسخ الطفلان طائرين يقعان معا وأبدا على غصن واحد وكل منهما ينادي أخاه ولكن لا أحد منهما يسمع الآخر أو يراه .وهي صورة على ما يبدو تحمل معاني عميقة تجسد رؤية ممعنة في التعبير عن الاغتراب الوجودي الذي يعصف بالوجود ويفرغه من جدواه وإيقاعه الفعلي والإيجابي .

بنية الهجرة في السرد المغربي

الهجرة من الريف[1] نموذجا

محمد أقضاض

باحث سابق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

الرباط

تمثل الهجرة، في أي مجتمع، أحد أهم مكونات التركيبة الثقافية والحضارية للإنسان. وقد عرف المغاربة الهجرة، منذ وجودهم، سواء على شكل أسفار أو على شكل رحلات أوعلى شكل الهجرات للاستقرار. وخلدت الكتابة ذلك منذ القدم وبوضوح، فنجد أسفار آبوليوس في كتابه "الحمار الذهبي"، وفي العصور الوسطى نذكر رحلة ابن بطوطة، كما اهتم الأدب المغربي المكتوب باللغات الثلاث، العربية والفرنسية والأمازيغية، في العقود الأخيرة، بالموضوع اهتماما متميزا .

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن الكلمة هي مادة الإنتاج الأدبي، وهي في هذا الإنتاج، منتزعة من أغوار جسد المجتمع، ينتزعها المبدع من هذا الجسد متشرية لكيانه بقضاياه وهمومه وأحلامه وهواجسه، ويلصقها بجسد الكتابة، فيتم التفاعل بينهما. وتمثل الهجرة إحدى أهم القضايا والهموم التي تخترق المجتمع المغربي، فتتشربها الكلمة المبدعة. فقد تداول الأدب المغربي، شعرا ومسرحا وقصة ورواية، الهجرة بكثافة. ويهمنا هنا أن نركز قراءتنا لبنية الهجرة في هذا الأدب من خلال بعض الكتابات السردية، خاصة التي عالجت الهجرة من الريف.

1. كثيرون هم القاصون والروائيون الذين تناولوا الهجرة، من المغرب إلى أوربا على الخصوص، وضمنهم مبدعون مغاربة بالمهجر، في طليعتهم القاص والروائي المهجري علال افيلال الذي يركز، في كتاباته، على الهجرة من القرية إلى المدينة ومنهما إلى أوربا، وبالذات فرنسا، تحت ضغط الفقر. يهتم بالمهاجر ككتلة من القيم والعلاقات، قيم الشرف والأنفة وحب الموطن والعلاقات الأسرية الحميمة وعمق الارتباط بالفضاء. وفي المقابل

---

(1) يطلق مصطلح الريف على المنطقة الشمالية من المغرب.

يسلط الضوء الكاشف على القيم الجديدة والعلاقات السائدة في المهجر الأوربي، حيث تتحكم المادة وحب الاغتناء بكل الوسائل، ويسود التحرر إلى حد السقوط، وينتشر التعالي والعنصرية أحيانا. وفي كتابات علال افيلال يبرز حقلان دلاليان، أحدهما يعود إلى القرية والمدينة المغربيتين اللتين انطلق منهما المهاجر، والثاني مرتبط بالمهجر، وبالتدريج يبتلع ويدمر هذا ذاك وفي نفس الوقت يدمر المهاجرَ وقيمه.

2. ومن الكتاب المغاربة الذين عالجوا هذا الموضوع في بعض نصوصهم السردية، من داخل المغرب، نشير إلى محمد عز الدين التازي، بل وخصص له روايته "أيها الرائي"[(2)]، التي جعلت إفريقيا كلها مصدر الهجرة وأوربا هي المستقبل .ويركز هنا التازي على الصراع بين مستويين حضاريين متفاوتين تفاوت القارتين، من خلال رؤية المهاجر لنفسه بكونه أسود أو أسمر وجائعا لكل شيء : للخبز، للماء، للجنس وللأمن ... ومن خلال رؤية الأوربي المتعالية لنفسه بكونه إنسانا أبيض أو أشقر متخما بالشبع من كل شيء ... ومن خلال رؤية هذا لذاك، يراه أقرب إلى الحيوان منه إلى الإنسان، جاء من غابات وأدغال إفريقية يحمل توحشه إلى أوربا ... ومن خلال رؤية المهاجر الإفريقي للإنسان الأوربي، حيث يرى فيه رمزا للتعالي والعنصرية والعنف والاستغلال ... فيتعمق ضياع وخوف وغربة المهاجر. والكاتب في هذه الرواية ينقل المهاجر إلى أوربا ككيان ثقافي وهوياتي، في اسمه ولغته وقيمه وطقوسه ومقدساته وطابوهاته وخرافاته وعقده، يقابل بها كيانا ثقافيا وهوياتيا مختلفا، كل الاختلاف، في لغته ودينه وقيمه المادية والعقائدية والثقافية والاستهلاكية ...

3. ويمكن أن نستشف، من خلال هذه الإشارة إلى الكاتبين المذكورين، كيف يمكن أن تعالج النصوص السردية التي تناولت الهجرة من الريف. فقد اهتمت رواية "الخبز الحافي"[(3)]، لمحمد شكري، بحالة الريف خلال الحرب العالمية الثانية، تحت إدارة الاستعمار الإسباني؛ إذ عانى الريف المجاعة الناتجة عن الاستعمار و"القحط والحرب"[(4)]، كما يقول شكري، وهي عناصر ثلاثة تضافرت على إنتاج الموت. ولتلافي الموت جوعا فضل الناس الهجرة إلى مناطق مغربية داخلية في الشمالصوالشرق والجنوب[(5)]، أو خارجية إلى الجزائر على الخصوص .

---

(2) طبعة ونشر دار الأمان، الرباط، 1990.
(3) الطبعة السابعة2001.
(4) ص.5 .
(5) ص.55 .

وكانت الهجرة، إلى طنجة بحثا عن الخبز والأمن، يقول السارد :

و"في طريق هجرتنا، مشيا على الأقدام، رأينا جثث المواشي تحوم حولها الطيور السوداء والكلاب ...الناس، أحيانا، يدفنون موتاهم حيث يسقطون".

وكانت الوجهة الثانية المهمة لأبناء الريف هي الجزائر(الشرق).

في الطريق إلى الجزائر، "عبرنا نهر ملوية. النساء والأطفال يعبرون على أكتاف العابرين"، يؤكد السارد.

وهي وجهة أكثر مأساوية من السابقة، فـ"نهر ملوية"، في النص، يحمل دلالات اجتماعية متعلقة بالتنقل عبره من منطقة الفقر والجوع إلى منطقة الشغل لمحاربة الجوع، وبدلالة نفسية مرعبة لأنه نهر ابتلع كثيرا من الريفيين حين حاولوا اجتيازه في اتجاه الجزائر .لذلك تماثل ذاكرته ذاكرة" قوارب الموت"، الحالية، في البحر الأبيض المتوسط ثم في المحيط.

كان الحدث الرئيسي، الذي قامت عليه هذه السيرة الذاتية، هو انتشار الجوع وآثار الحرب في الريف خلال بداية الأربعينيات من القرن الماضي، فكانت الهجرة والتجنيد في جيش الإسبان هما الخلاص . وتلك القلة التي تمكنت من الوصول إلى المهجر عاشت هناك حياة أشد من القسوة، سكنت حتى في الكهوف بالجزائر(6). وأنفقت التقشف والقناعة .

والمهاجر أيضا، في"الخبز الحافي"، يحمل كيانه إلى مهجره، لذلك وظف شكري اللغة الأمازيغية الريفية في الفصول الأولى من الرواية، حين كانت ذاكرة الطفل حية طرية في ذاكرة محمد شكري/الكاتب. وإلى جانب هذه اللغة، يمكن أن نشير إلى أسماء الأعلام الأمازيغية الخاصة بالشخوص والأمكنة. ويضفي استعمال اللغة الأمازيغية والأسماء الشخوصية والمكانية واقعية حادة على النص، وفي نفس الوقت ينقل بها واقعا مأساويا صادما. وفضلا عن ذلك نقل أهل شكري إلى مهجرهم، في طنجة كما في تطوان والجزائر، كثيرا من العادات والأعراف والطقوس الريفية. وهنا أيضا ينتقل المهاجر بكليته المحلية والإنسانية.

4. أما الرواية الثانية التي ركزت على الهجرة من الريف فهي"جنوب الروح"(7) لمحمد الأشعري. اهتمت هذه الرواية أيضا، بإحدى الهجرات التي عرفها الريف أواخر القرن

(6) س.55 .

(7) منشورات الرابطة .الدار البيضاء .1996.

التاسع عشر، حيث هاجر الفرسيوي، الشخصية الرئيسية في النصف الأول من الرواية، من لعزيب ميضار، نواحي الناظور، مشيا على الأقدام يسوق حمارا يحمل فوقه طفلين صغيرين خلال رحلة طويلة، يبحث عن موقع لاستقراره، وقد وجد هذا الموقع في نواحي زرهون، التي اعتاد أهل الريف أن يهاجروا إليه،

"فما لبث أن رأى نفسه -يقول السارد -في نفس الهضبة القشيبة في تلك القرية التي نزل إليها في بداية القرن مهاجرون طائشون من قبائل تشظت بالمجاعات والحروب" (8).

أسس الفرسيوي، في هذا الموقع، قرية ريفية متكاملة، ريفية في جميع مظاهرها من لغة وشعر وحكاية وخرافة وأسماء أشخاص وأماكن وطب ومعمار وطبخ وزي وفلاحة وحرفة ودقة تصويب إطلاق النار، وجميع العادات التي كانت معروفة في الريف، قرية مقتطعة من فضاء ريف آنذاك. وتركز الرواية أسباب هذه الهجرة من الريف في اثنين : الجوع والحروب. فالجوع انتشر في الريف نتيجة القحط والجفاف، أما الحروب التي تناولتها الرواية فهي حروب الثأر، والفرسيوي نفسه هرب بابني أخيه خوفا من الثأر حين قتل أخوه ريفيا آخر.

ورغم هذا الاستقرار في"بومندرة" ، نواحي زرهون، ورغم ازدهار الحياة المعيشية في هذه القرية الجديدة بكثرة المزارع والأشجار المثمرة وقطعان الماشية، وانتشار المساجد وحفاظ القرآن ووجود أهل الله، فإن سلالة الفرسيوي كانت دائمة الحلم بالعودة إلى أصلها في الريف، ودائما تتسقط أخبار الريف، فتعرف كل ما جرى ويجري هناك. بل وأن الأقرع محمد الفرسيوي(9)، الذي أصبح راويا للحكايات التي سمعها من أبيه، في حلقات مكناس ومراكش، وقد حفظ فيها أرضهم في الريف دارا بدار وشجرة بشجرة، اعتقد أهله في بومندرة أنه يزور الريف في غياباته الكثيرة، بينما هو لم ير الريف قط. لقد اعتنت سلالة الفرسيوي في مهجرها بالحكي. والحكي، كما هو معروف هو زاد المهاجر، وهو هنا أساس لتأريخ معاصر للريف. فقد هاجر الريف مع مهاجريه في حكيهم المكثف كما في ثقافتهم.

---

(8) جنوب الروح .ص.8.

(9) ولد أقرعا لأن أباه الفرسيوي كان يحكي الحكايات نهارا، والعادة في الريف أن الذي يحكي الحكايات نهارا يلد أبناءه قرعا، وكانت هموشة زوجة الفرسيوي الأولى تذكره بذلك، فتحققت العادة في ابن الفرسيوي من زوجته الثانية الصغيرة التي كانت تحب حكي الفرسيوي ليلا ونهارا، ولم يخرج محمد الأقرع من بطنها حتى سل روحها، فربته هموشة .أنظر الرواية.

غير أن قرية بومندرة في المهجر أصبحت عرضة للخراب التدريجي نحو الخراب المطلق، حين ظهرت الهجرة إلى أوربا، فهاجر أبناء من سلالة الفرسيوي إلى ألمانيا، يؤكد السارد أنه :

"من هناك انطلقت أسراب هجرة جديدة نحو ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولاندا، تقاطرت عقد العمل على شباب الدوار وباع الناس أبقارهم وغلالهم للحصول على جوازات السفر الصعبة وبدأت دورة أخرى في حياة بومندرة بدأت بازدهار مدوخ أوصلت إليها أجهزة الراديو والأواني والمصابيح المشتعلة بالبطاريات وزرابي المصانع، ثم آلت إلى ضمور محزن" (10).

بيعُ الأملاك والمتاع، ثم الغياب والغربة وترك الأرض جدباء من رجالها، تلك هي أسباب هذا الضمور المحزن .الضمور الذي يتحول إلى خراب،

تعريب : "عاد عمار بن سلام - يقول السارد -من ألمانيا فجأة صبيحة ذات يوم بارد [...] لكن الناس في بومندرة سيعيشون هذه العودة كصدمة قاسية، لأن الرجل الذي دفع الباب المتداعي لبيتهم القديم بعد طرق خفيف لم يُستجب له، سرعان ما أطلق صرخة فزع مروعة عندما تهاوى الباب وانبعث له من الخرائب المتربة ثعبان ضخم رفع رأسه عاليا وصار يترنح كما لو كان يرقص لهذه الزيارة المفاجئة "(11).

ورغم أن الهجرة من الريف إلى الغرب، داخل المغرب، هي هجرة عاشت على حنين العودة إلى الأصل، فإن الهجرة إلى أوربا هي هجرة تنتج الضمور والخراب والرعب .

5 وتُلمح رواية "بعيدا عن بوقانا" لعبد الحكيم امعيوة، إلى هذا الخراب بطريقة أخرى(12). فهي تحكي قصة عامل مثقف اشتغل في ألمانيا ثم عاد عودة موسمية إلى وطنه. هناك عانى صنوف عذاب الغربة والذل والحرمان والعنصرية، يقول السارد :

---

(10) ص.46 .

(11) ص.101 .

(12) ـ منشورات اتحاد كتاب المغرب .الطبعة الأولى2007. هي رواية ريفية خالصة مكتوبة باللغة العربية، كما هي رواية معاناة المهاجر في المهجر وبعد العودة إلى وطنه.

"ركبتَ الميترو وجلست في مقصورة، تفقدت بطاقتك الشهرية. حاول ذلك الأشقر أن يمنعك من الصعود .ولما كسرت شوكته أتاك من الخارج .قبالة كرسيك، فبصق على وجهك الذي كان لصق زجاج النافذة. سال لعابه على الزجاج .الشقر الآخرون ينظرون وكأنه أهداك وردة" (13)...

هذه إحدى الصور الواضحة مما يعانيه المهاجر الباحث عن لقمة عيش مرًّة، وفي نفس الوقت يسهم هناك في بناء بلد ليس هو بلده .

غير أن هذا العامل المثقف لا يملك إلا أن يكتب عن تلك المحنة، فتصرح الشخصية :

"ولقد سبق لك أن أقسمت بأن تنتقم لجيلك الضائع هناك .يجب أن تكون وفيا وبسيطا في حكيك ما استطعت ...أنت لست مزدادا في (فاسربورج) على ضفاف (بودنسي) حتى يعلمك (مارتن فالسر) كيف تكتب ...لا تبال. آلامك تختلف. ثم إنك مزداد بمزوجة بقيادة بني نصار. إن (فالسر) يكتب بلغة (بودسني) وأنت عليك أن تكتب بلغة بوقانا وعن أبناء بوقانا الضائعين هناك"(14).

لقد امتلك البطل السارد هذه الأداة، الكتابة، لفضح الضياع والعنصرية هناك، هي كتابة ينبغي أن تكون مختلفة عن كتابة كتاب الغرب لأن هموم ناسها ولغتهم وحضارتهم مختلفة . لكنها أداة لم تسعفه هو نفسه. فقد عاد إلى وطنه متخما بالضياع والغربة والذل، ليجد كيانه في وطنه أيضا غريبا، إلا من بعض الخلان العابرين، فأغرق ذاته في الخمرة وممارسة الجنس والانتقام من كل القيم السائدة، أدمن شرب الخمر واستهلاك الذات في الجنس مع امرأة مطلقة عانت من نفس الضياع والحرمان. والغريب أن أحداث الرواية، المؤطرة بالجنس والخمرة، تجري على شاطئ بوقانا؛ شبه الجزيرة الممتدة من بني نصار إلى قرية أركمان، بين بحيرة الناظور،"مار اتشيكا"، والبحر الأبيض المتوسط. فضاء برزخ يطل على أوربا، من خلال الأبيض المتوسط ومليلية، وعلى المغرب من خلال البحيرة وبني نصار، فضاء معلق بين قارتين وحضارتين وعالمين ... فالمهاجر إذن هو كيان معلق في الفضاء.

---

(13) بعيدا عن بوقانا .ص.76.

(14) نفسه.

6. أما الكتابة باللغة الأمازيغية في الريف، فلا يكاد يخلو نص سردي فيها من معالجة موضوع الهجرة. فقد تمكنت الرواية الثانية لمحمد بوزكو(15)، من معالجة هذا الموضوع برؤية جديدة لم تعرفها الكتابة الأمازيغية بعد .إذ استفاد من المقاطع المتعلقة بالهجرة في"الخبز الحافي"، حيث استطاع البطل اجتياز نهر ملوية ثم الوصول إلى الجزائر ليشتغل ذليلا هناك، في ضيعة، بعد جهد جهيد، فتسلطت عليه امرأة شبقة رأت فيه تلك الفحولة المتوحشة واللذيذة. ورغم تمنعه المتكرر اضطر للخضوع، تحت تهديد الفصل من العمل . في ذلك الغياب كان وليده الرضيع في الريف حاضرا معه يرشده ويجره نحو العودة إلى الأرض وإلى الزوجة التي تنتظره. بل عمق الهجرة نحو فرنسا ليشتغل في فيلا لامرأة فرنسية. قُتلت صاحبة الفيلا، واتهم بطل القصة بقتلها، فاعتقل وسجن .لقد استثمر الكاتب هنا حدثا واقعيا تعرض له مهاجر مغاربي وأثار ضجة إعلامية في الوسائل السمعية البصرية وفي كثير من الصحف العالمية، وهو قصة عمر الرداد، جعل الكاتب هذا الحدث محكيا رئيسيا حوّله إلى سياق إبداعي متميز.

ولأن الشخصية الرئيسية كانت غارقة في الوحدة والغربة، فقد وجدت عزاءها في المونولوج الداخلي، الذي اعتمده الكاتب ليستبطن دواخل الشخصية عبر ضميرها المتكلم فتتم معرفتها من داخلها . وقد عمل الكاتب على تفكيك الشخصيات في الأزمنة والأمكنة، فشخصية الصبي في الرواية، هي شخصيتان : شخصية رضيع في قريته بالريف وشخصية تتبع أباها في المهجر كشخصية ناضجة. والحقيقة أن هذه الشخصية محمولة في كيان الأب المهاجر نفسه لتشكل رقابة داخلية على الذات. فالمهاجر يحمل معه أسرته في هذه الذات كما يحمل ثقافته وقيمه ولغته. وحين تم استهلاكه عاد البطل شيخا منكسرا، بل ومدمرا مشرفا على الموت .

7. وفي المجموعة القصصية تيفادْجَاسْ، يتناول وليد ميمون الهجرة في قوارب الموت نحو أوربا، فتقول إحدى الشخصيات فيها :

"ثغاربوت ثشـُّار سـ ثاروا ذْ دْشار. ئسْندُّو دايسن ربْحار أمشناو شا ذْ تقْذيحت ذْ وْغي ئثراجا مرْمي تْغايْسو .عمّاروش يقيّم زّاثي حدّو .شبّارن ذي ثفْروت اماشْناو ئفْضيضن ذگ وڤْزين" ...،" ربْحار ياني گ ونداو، أمان تبْرُوشُوضن غار ئغنْباب امشناو ئمدّارْضان.

(15) Ticri *x tma n tsarraft*, Ed. Trifagraf, Brkan.

تعريب : (امتلأ القارب بأبناء القرية، يمخضهم البحر مثل شكوة اللبن ينتظر متى يعبها جلس عمّاروشْ بمحاذاة حَدُّو، تشبثا داخل القارب باللوح مثل البق في جلد كلب ...البحر يشتد هيجانه، مياه أمواجه تصفع الوجوه...)" ."وار ؤشين ارامي ؤفين ئخف نْسن تْمْشوبُّوضن اگ ئذورار نـ وامان...

تعريب : (لم يشعروا إلا وهم يتصارعون مع الأمواج خارج القارب، وسط البحر ...)"نطق أحد رجال الشرطة الإسبان: ... *Me parece dos moros muertos* (أظن أنهما مغربيان ميتان)"(16).

في هذه الفقرة يتناول القاص تجربة قوارب الموت، وهي تجربة انطلقت من الريف، وما زالت إلى حد الآن تنطلق، فيوظف جملا قصيرة معبرة ذات حمولة دلالية مأساوية، مثل عبارة "القارب مليء بأبناء القرية"، جملة تحمل معناها وضده، فامتلاء القارب يوحي بإفراغ القرية. وجملة" يمخض فيهم البحر وكأنه شكوة مخض اللبن ينتظر أن يعبها، فالقارب هنا هو الشكوة وأبناء القرية فيها هم لبن والبحر غول ينتظر أن يعب اللبن ... لقد استثمر الكاتب في هذه الصورة، حكاية شعبية أمازيغية معروفة في الريف.

ورغم مأساة السفر فإن المهاجرين السريين في قوارب الموت، إما يبتلعهم البحر ثم يرميهم موتى على إحدى الضفتين يتلقفهم رجال الشرطة، أو يعودون إلى بلادهم أحياء دون أن يصلوا إلى الضفة الأخرى، أو يتمكنون من الوصول إلى أوربا، فتبدأ محن أخرى:

تعريب :"البحث عن أمكنة الاختفاء يبيتون في العراء تحت رحمة الأمطار والثلوج ... ينتهي بهم المطاف في يد الشرطة فيعيدونهم إلى مسقط الرأس"(17).

والهجرة عبر قوارب الموت تناولها أيضا الروائي عمر والقاضي، في روايته الأولى"البرزخ"، فهو يحكي قصة سماسرة الموت مع شباب جامعي معطل، منهم دكتور في الفيزياء، أرسلهم هؤلاء السماسرة مقابل حفنة نقود بعد أن لمعوا لهم الضفة الأخرى، وأوهموهم بحل كل مشاكلهم حين يصلون هناك. ولكن، يقول السارد:

---

(16) اتيفادجاس"، أوتريخت 1996، ص. 28-29 .
(17) ن م. ص.8 .

"بعد أسبوع وصلوا في صناديق . كل حسب عنوانه، بعد أن تكرمت جمعية التضامن، مع التائهين، بتقديم مصاريف نقلهم. لم يكن هناك وزير ولا وزيرة ولا آيات من الذكر الحكيم" (18).

فيلتقي الكاتبان، وليد ميمون بالأمازيغية، وعمر والقاضي، بالعربية، وهما معا من أبناء الريف، حول هذه الظاهرة.

8 ـ وفي المجموعة القصصية الأمازيغية لمايسا رشيدة المراقي، نجد نفس الاهتمام بمأساة قوارب الموت، ففي قصة ⵉⵙⵔⵎⴰⵏ ⵃⴷⴷⵓ حدو صائد السمك"، تتحدث عن صياد للسمك رمى شبكته في البحر فلما سحبها حملت له جثة تحللت، فقال السارد:

ⵉⴽⴽⵔ ⴷ ⵣⵣⴰⵕⵙ ⴰⴼⵓⵙ, ⵉⴽⴽⵔ ⴷ ⴰⵖⵉⵔ ⴷ ⵓⴷⴰⵔ, ⵉⵥⵥⵏ ⵜⵙⵉⵔⵉⵜ ⵜⴳⴷ ⵙ ⵉⴼⵉⵔⴰⵏ ⵎⴰⵔⵔⴰ ⵣⵣⵉⵕⵣⵡⵏ, ⵉⴳⵙⵉ ⵉⵊⵊ ⵏ ⵓⴼⵓⵙ ⵣⵅ ⵍⵉ, ⵉⵅⵣⴰⵔ ⴷⴰⵕⵙ ⵔⵅⵣⵔⴰⵜ ⵜⵅⵕⵕⵥ. ⵜⵡⵣⵡⵉⵣ ⵔⵅⵣⵔⴰⵜ... ⵜⵣⵔⵖⴷ ⴰⴽⵉⴷⵙ ⵙ ⵉⵎⴹⴹⴰⵡⵍ... ⵉⵙⵙⵖⵔⵉ ⵉⵎⵜⵎⵉ ⵕⴰⵔⵣⵅ ⵉⵙⵙⵖⵔⵉ ⴷⴰⵕⵙ ⴰⴹⴹⴰⵟ ⵏ ⵜⴰⵔⵊⴰ, ⴰⴹⴹⴰⵟ ⵏ ⵓⵙⵉⵜⵎ, ⴰⴹⴹⴰⵟ ⵏ ⵔⴰⵕⴰⵙ, ⵉⵍⴰ ⴰⵙ :

- ⵃⴰⴷ ⵉⵎⵎⴰⴳ ⴰⴷ ⵜⵉⵔⵉ ⵜⵔⴰⵊⴰ ⵖⴰⵔⴽ ⵎⵔⵎⵉ ⵖⴰ ⴷ ⵜⵙⵥⴰⴷⵓⴷ ⵔⵎⴰⵏⴻⴰ, ⴰⴷ ⵜⴰⵡⵕⴷ ⵜⵜⵓⵎⵓⵚⵉⵏ ⴰⴷ ⵖⴰⵔⵙ ⵜⴷⵡⵔ ⴷ ⵙ ⵔⴳⵡⴰⵖⴻ..(19)

تعريب : "وجد فيها يدا وذراعا، وجد فيها رجلا، منتعلا حذاء مربوطا بخيوط اخضوضرت بماء البحر، رفع منها يدا، تأملها بنظرة غاضبة، مؤلمة، نظرة ... جعلت الدموع تنهمر . .. بلع ريقه مرّا بلع معه طموحا وأحلاما وآمالا كثيرة، فقال له :

- ربما ما زالت أمك تنتظرك لترسل لها نقودا، وتعود إليها بسيارة فاخرة، وقد أنجزت وثائقك القانونية هناك".

هذه العبارة تحمل مرارة موت الناس في البحر وقد حلموا أن يصلوا، من خلال القوارب، نحو الجنة الأوربية، تفسخت وتحللت جثثهم في الماء، والكل هنا ينتظر عودتهم أحياء، أغنياء وقد أنجزوا وثائقهم المطلوبة هناك .كل تلك الأحلام تحولت كوابيس ومآس.

وفي تيمة الخراب، الذي تتركه الهجرة في بلاد الانطلاق، تقول الأم في القصة الأولى من المجموعة المذكورة :

---

(18) طبعة دار النجاح الجديدة الدار البيضاء .1996 .ص.24 .

(19) *Izrman n tadjst*, Ed. Institut Royal de la Culture Amazighe, 2006. p. 51-52.

ⵓⵢⴰⵛ ⵔⵓⵅⴰ ⵜⵇⴹⵡⴷ ⵉⵙⵖⵡⴰⵏ, ⵜⴼⵙⵢⴷ ⵉⵛⴷⴷⴰⵏ, ⵜⴷⴷⵍⵃⵅⴷ ⵣⵣⴰⵢⵉ! ⵎⵖⴰⵔ ⵏⵛⵛ, ⴷⵛⴰⵔ ⵉⵅⵔⴰ ⵣⵅ ⵉⵡⴷⴰⵏ ⵓⵛⵛⴰⵏⴻⵏ ⵙⵇⴷⵃⵏ ⵓⵢⵔⴰⵏ, ⵉⵎⵎⴰⵛ ⴰ ⵎⵎⵉ ⴱⴷⴷⵏ ⵣⵣⴰⵢⵙ ⵡⵓⵙⵙⴰⵏ... ⴰⵎⵎⵉ ⴷⵡⵔⴷ ⴰ ⵎⵎⵉ,,,[20]

تعريب : "أنت ذهبت الآن وقطعت الأسباب بيننا، هاجرت هاربا مني !بقيتُ وحيدة هنا، والقرية فارغة من أبنائها، الذئاب وحدها تكشر عن أنيابها، أمك يا ولدي تكالب عليها الظلام ...يا ولدي عد، عد يا ولدي..."."

الهجرة هي الخراب والتوحش والوحدة والغربة، وهو ما رأيناه في النصوص السابقة .إلى جانب ذلك تحمل العبارة الحنين وشدة الشوق إلى الابن المفقود. وقلب الأم دليلها فمنذ اللحظة التي يغادرها فيها الإبن وهي تحدس عذاباته، وهذا ما تؤكده سميرة المراقي في روايتها ⵉⵣⵔⵎⴰⵏ ⵏ ⵜⴰⴷⵊⵙⵜ، فالمهاجر يمكن أن يتعرض هناك لكل مكروه بما فيه السجن .

ⵎⴰⵛⴰ, ⵓⵔⴰ ⴷ ⵉⵊⵊⵏ ⵡⴰⵔ ⴷ ⴰⵙ-ⵢⴻⵙⵙⵉⵖⵅ ⴼⵓⵙⵙ-ⵍⴻⵙ. ⵡⴰⵔ ⵢⵓⴼⵉ ⵣⵣⴰⵜ-ⵙ ⵎⵖⴰⵔ ⵜⵓⴽⴰⵔⴷⴰ. ⴰⴷ ⵢⴰⵛⴰⵔ ⵢⵉⵍⵉ ⵉⵜ-ⵢⵓⵛⴰⵔⴻⵏ, ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵢⴻⵙⴻⵙⵇⴰⵔ ⵔⴰⵅⴷⴰⵔ-ⵍⴻⵙ, ⵎⴰⵃⵏⴷ ⴰⴷ ⵢⴰⴼ ⴰⴷⵔⵉⵎ ⵉ ⵣⵉ ⴷ ⵖⴰ ⵢⴻⴷⵡⴻⵔⵅⴰⵔ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ-ⵍⴻⵙ ⵉⵜⵡⴰⵛⴰⵔⴻⵏ. ⵎⴰⵛⴰ, ⵓⵔⴰ ⴷ ⵜⵓⴽⴰⵔⴷⴰ ⵖⴰⵔ-ⵙ ⵉⵡⴷⴰⵏ-ⵍⴻⵙ. ⵜⴼⴻⵏ ⵃⵎⵎⵓ ⴰⵎⴻⵏ ⵉⵜⴰⵛⴰⵔ. ⵉⵖⵉⵔ-ⴰⵙ ⵉ ⵃⵎⵎⵓ ⴰⵜ- ⵃⴱⵙⴻⵏ ⵉ ⵛⴰ ⵏ ⵡⵓⵙⵙⴰⵏ ⵓⵛⴰ ⴰⴷ ⴰⵙ-ⴷ-ⴰⵔⵅⴻⵏ[21]

تعريب : "لا أحد مد له يد المساعدة . لم يجد أمامه غير أن يمارس السرقة ...كي يجمع بعض النقود ليعود إلى بلاده المسروقة .ولكن السرقة أيضا لها أصحابها .ألقوا القبض على حمو متلبسا. ظن حمو أنهم سيعتقلونه بعض الساعات ثم يطلقون سراحه".

فالمهاجر غارق في كل أنواع التيه والضياع والمآسي، أحيانا يجد نفسه وحيدا عاجزا عن التواصل، فتتعمق غربته، بل أحيانا يكون جائعا وبلا مأوى فيضطر للسرقة ثم يتعرض للسجن، فيُنسى لفترة لا أحد يسأل عنه. أو يمكن أن يلقى حتفه أثناء عمله، فيرسل إلى بلاده في اللحد، وقد اشتد اشتياق أبنائه لرؤيته حيا، كما تشير فاطمة بوزيان في إحدى قصصها بالعربية، تقول الشخصية :

"يجرجر جسده (عمها) باتجاهي كأنه عائد للتو من أفدح الهزائم في قلب التاريخ .. أيعقل أن يكون في الأمر التباس؟ لا، ظلال الحداد تغمر وجهه وعيناه قطعتان من كبد نزعت

(20) نفس المصدر .ص.6 .

(21) Tasrit n wzru, Trifaghraf. Brkan, p. 236.

للتو من جوف ذبيحة، بصري يجول في وجهه حائرا كأنه نحل طريد يبحث عن ملاذ صغير وهو أمامي تمثال صامت، أبحث عن صوتي كي اسأله، لا أجده، أسبح في فضاء رمادي، عمي رسالة مصفرة تحمل نعي أبي ودموعي ندف ثلج .. يا أبي دثرني بغطائك عل ثلجي وثلجك يذوب، ضمني إليك عل صوتي يعود فاصرخ ملء القلب : عشقي فيك مريد مؤبد وحياتي فيك، فيك فقط تميد بين الخمائل والجداول، أبي عشتك دوما طيفا في شرنقة الغياب وها طيفك ينأى ولا يؤوب وها سكينة البُد الكبير تصيرك سرابا مهيبا بلا يدين تربت بهما على كتفي وحضن تدفنني فيه"[22].

وإذا كانت الأم في قصة رشيدة المراقي هي التي تبكي ابنها المهاجر، فإن البنت في هذه القصة لفاطمة بوزيان، هي التي تبكي فقد أبيها، وهي تنتظر قدومه في المطار وإذا به يصل مسجى في لحد، كانت تتمنى أن تتمتع بأبوته الحية ولو بنظرة حنان خاطفة.

خلاصـــة

هكذا يتضح أن الهجرة من الريف في السرد المغربي، سواء كان بالعربية أو بالأمازيغية، هي نوعان ومساران، هجرة داخلية في المغرب، وهجرة خارجية نحو الجزائر أو أوربا، وهي هجرة شرعية إلى أوربا تمت عبر عُقد العمل، أو هجرة غير شرعية عبر قوارب الموت التي ترمي بالمهاجرين في أعماق البحر.

والهجرة في تلك الكتابات السردية، التي رأينا، هي بنية متكاملة في طبيعتها وأسبابها وأهدافها ونتائجها وفي سيكولوجيتها :

- فالمهاجر يحمل داخله كيانه اللغوي والثقافي والحضاري، إلى عالم له كيانه، اللغوي والثقافي والحضاري المختلف، فيلتقي الكيانان في الاختلاف والغلبة .
- يرتكز معجم الكتابة عن الهجرة على حقلين دلاليين، حقل يكمن في كيان المهاجر وحقل خاص بالمهجر. وهما حقلان متصادمان.
- في المهجر يقرأ الناس هذا المهاجر قراءة سميائية، ويجدونه علامة دالة على ثقافة ودين وحضارة وفقر وكبت، علامة على الاختلاف. فيتموقفون منه بناء على قراءاتهم.

---

(22) مجموعة همس النوايا .طبعة .2001 ص.39 .

- والهجرة ناتجة عن شدة الفقر والتفقير وعن الحرب والثأر والقمع.
- وهي خراب لموطن المهاجر وفقْد في المجتمع والأسرة، وضياع في المهجر وفي الموطن بعد العودة.
- الهجرة معاناة للذل والاحتقار والعنصرية والاستغلال .هي غربة واغتراب وشدة الحنين إلى الوطن.
- الهجرة موت محقق عبر قوارب الموت، أو هي هجرة لا تختلف عن الانتحار الفردي والجماعي.
- والملاحظ أن هذه الكتابات السردية لا تشير مطلقا لما هو إيجابي في تلك الهجرة، سواء كان ذلك الإيجابي مجرد محاربة الفقر أو من خلال المثاقفة. ربما وجدنا هذه الإيجابية النسبية في الكتابات التي ينجزها مبدعون مهاجرون من الجيلين الثاني والثالث. وهذا موضوع آخر.

الهجرة في ضوء المتخيل النسائي
قراءة في فيلم"لراكد" لياسمين قصاري

إبراهيم حسناوي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
الرباط

إن السينما فن الهجرة بامتياز، هجرة العلامات والرموز والمؤشرات والصور. أما موضوعة الهجرة في السينما، فتتجلى أحيانا في سرد حكاية مهاجر واحد أو عدة مهاجرين، كما تتجلى كذلك في العودة إلى الأساطير أو الاقتباس من الأحداث التاريخية والسياسية والنصوص الأدبية، لمعرفة المرجعية التاريخية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الهجرة. إن السينما تحيل على الهجرة، كما تدل على الانتظار والنسيان اللذين يمكن أن يتعرض لهما كل مهاجر في الكون.

إن الحديث عن الهجرة حديث عن أراضي الغير وتبني وجهة نظره، ونصوصه وقوانينه. لقد كانت ظاهرة الهجرة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مرتبطة بدواع اقتصادية، أما اليوم، فإن هذه المقاربة لم تعد مطروحة، إذ أصبح موضوع الهجرة يقارب من وجهة نظر ثقافية، ترتبط بالهوية والمتخيل الفردي والجمعي، والمعتقدات والبناء السيكولوجي للأفراد. كما أن الهجرة تعتبر اليوم من أهم الأسئلة والقضايا المرتبطة بالتحولات التي يعرفها العالم، وتمثل كذلك موضوعا لخطابات متعددة : إثنية، وجغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وتاريخية، وجمالية. إنها تمثل أيضا موضوعا لإنتاج الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخطاب الجسد واللغة والعلامة والأيقون والمتخيل الفردي والجمعي. أما من الناحية الإبداعية والفنية، فإن الهجرة تمثل كذلك مجالا خاصا بمنتجي الدلالة، من أدباء وموسيقيين وسينمائيين وتشكيليين ...

لقد أصبحت السينما فنا للتعبير عن قضايا الهجرة، وأسئلتها المرتبطة بالهوية الثقافية والنفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. وما يدعم هذا الاختيار هو طموح سينمائيي المهجر، إن صح التعبير، إلى إنتاج الصور والعلامات، والافتتان بسلطاتها المتعددة وتأويلاتها الرمزية التي تستهوي جيلا من الشباب المولودين بالمهجر، أو يقيمون به. جيل

ولد داخل حضارة الصورة وثقافة الأيقون والعلامة والتلفزيون. وهذا ما جعل هؤلاء السينمائيين يبدعون أفلاما تقارب علامات وموضوعات تتغير باستمرار، وتعرض علينا رؤى مختلفة حول الهجرة والمهاجرين. وذلك ما سنسعى إلى مقاربته في فيلم "الراكَد"(1)، لمخرجته ياسمين قصاري، فيلم يعرض تأويلا لموضوعة الهجرة في سياق مجتمعي، يتعايش فيه الوجود الأمازيغي والعربي تعايشا على مستوى اللغة والأحاسيس والفضاء، كما يعرض كذلك المواقف الناجمة عن هذه الهجرة من رغبات وأحلام وتدبير للهوية الأنثوية، واشتغال للعنف الرمزي والمادي، والفقد والضياع، والتيه الوجودي.

يبدأ عرض الفيلم بعدد من اللقطات المشهدPlans Séquence التي تصور حفل زفاف. وسيتبين، مع توالي الأحداث داخل المشاهد الطويلة التي تميز بداية الفيلم، أن الأمر يتعلق بزواج" حسن "من" زينب ."ويصاحب هذه المشاهد صوت خارجي voix-off، وهو عبارة عن أغنية شعبية تغنى برنة حزينة، تمثل إحدى الإيحاءات الأولى لفكرة الهجرة التي تتم داخل فضاء رحب، يوحي بكل معاني الانغلاق، فضاء تنطلق منه هجرة أخرى نحو الخارج، أي نحو أوروبا. ذلك أن اللقطات العامة plans générauxالموظفة لوصف هذا الفضاء، تحدد الظروف العامة في الزمن والمكان اللذين يحتضنان الصراع بين الرجال المقبلين على الهجرة إلى إسبانيا تحديدا (أحمد وحسن)، والنساء الرافضات لها أي (زينب، حليمة، الأم، الجدة، وسهام الطفلة الصغيرة).

إن الفضاء هو المؤشر الأول لفعل الهجرة، ويولد المواقف النفسية والاجتماعية المترتبة عنها، فهو بذلك يمثل عصب الحكاية الفيلمية، ويدبر مسارات السرد، ومنعطفات الحكاية التي تفضي بنا من فعل إلى آخر، ومن مرحلة العرض إلى العقدة الفيلمية.

إن فضاء العرض يحتضن أوجه الصراع المختلفة، التي ولدتها الهجرة بين الرجل والمرأة، بين الأنا الفردية والمؤسسة الزوجية والمجتمعية، بين الرغبة والامتناع، بين الرغبة والعقاب. والنتيجة أن هذا الفضاء هو الذي يخلق الصراع داخل القصة، لأن القصة كما يقول أرسطو"لا يمكن أن تشتغل بدون صراع . فالصراع وحده هو الذي يحقق تطور القصة ونموها. ولكي يشتغل هذا الصراع داخل القصة ينبغي أن يكون محددا وملموسا وقابلا

(1) الراكَد، إنتاج سنة 2004 ، فيلم بالألوان مقاس 35 ملم ، 95 دقيقة، سيناريو وإخراج ياسمين قصاري .

للتصديق. حيث يكون الصراع بين قوتين متعارضتين صراعا واقعيا"(2). فإذا كان الزواج في العرف التقليدي والمنظور الديني، يدل على الاستقرار والسكينة والمودة، ويضمن استمرار النسل و التواصل بين الأفراد، فإنه يعبر هنا عن الانفصال والرحيل. ذلك أن الهجرة التي فرضها الفضاء على الرجل أقوى من ارتباطاته بالمؤسسة الأسرية والزوجية، وأقوى كذلك من الحب والانتماء الجغرافي."فالإنسان المحروم من المكان لا عالم ولا بيت ولا نار ولا مكان له .إنه يوجد في أي مكان"(3).

لقد جعل الرجال من الفضاء والمكان ذريعة للرحيل، وهذا ما عبر عنه الزوج "حسن" بشكل صريح في الحوار الذي دار بينه وبين أمه :

الإبن : مابقى مايندر هنا

الأم : وهذا الأرض شكون لي يخدمها؟

وكذلك الأمر نفسه في الحوار الذي دار بين أحمد وزوجته حليمة :

أحمد : غادي نريكّل أوراقي ونجي نديك

ولتوضيح هذه المواقف العاطفية والاجتماعية، يوظف الفيلم اللقطة المقربة plan rapproché التي تعزل الشخصية عن محيطها الحميمي، وتصور جزءها الأعلى كما يظهر في اللقطتين المذكورتين معا. حيث يكون الوجه visage ، وخصوصا وجه المرأة، أكثر تعبيرا عن هذه المواقف العاطفية.

إن الهجرة والابتعاد عن الموطن الأصلي والأسري والجسدي، لم يعف الرجل من مراقبة فضاء المرأة وتدبير آليات الحياة فيه. فالرجلان المهاجران (أحمد وحسن) حاضران بقوة في الحكاية الفيلمية التي توظف تقنية خارج الحقل hors champ. خارج الحقل البصري والصوتي معا، اللذين يشيران إلى وجود رجل أو عدة رجال بعيدين عن موطنهم الأصلي، لكنهم حاضرون في حياة المرأة وفي وعي الزوجة ومحيطها. بحيث يمارس هذا الرجل الغائب الحاضر سلطته عليها، وعلى المؤسسة الأسرية برمتها. إذ يحضر الرجل في حكاية المرأة من خلال حوارات النساء أنفسهن، أو من خلال الصور الأيقونية، مثل شريط الفيديو، الذي بعث به المهاجرون من المهجر إلى القرية، ويتحدثون فيه عن معاناتهم. وكذلك من

(2) ELIAD Tudor, Les secrets de l'adaptation, Dujarric, 1981, p. 65.
(3) POULET George, L'espace proustien, Gallimard, 1982, p. 22.

خلال العلامات اللفظية أو الكلمات التي كتبها "حسن"على ظهر الصورة الفوتوغرافية التي أرسلها إلى زوجته "زينب". وجلها مؤشرات تدل على حضور الرجل في حكاية المرأة ووعيها.

إن ربط الاتصال بين "الهنا" ici و"الهناك" ailleurs يتم في الفيلم عبر آليات تواصلية بصرية، مثل الصورة الفوتوغرافية والكاميرا، وهي آليات توحي بالأنوثة والحميمية، وتحيل في الآن نفسه على الذاكرة والنسيان. وكأن المرأة توظف الصورة وسلطاتها المتميزة ومفاتنها، لتشغل ذاكرة الزوج المهاجر وتمارس عليه نوعا من الإغراء. إغراء العودة للأنوثة، والجسد المحروم من اللذة عشية الزواج . وعليه فإن توظيف"زينب" للكاميرا، كأداة للتواصل مع الزوج المهاجر، يعتبر فعلا أنثويا ينم عن الحيوية، رغم عنف الهجرة المضاعفة في الداخل والخارج : "فالكاميرا المتحركة باستمرار تخلق نوعا من الحيوية الخاصة بالفضاء الذي يصبح وسطا عائليا ونابضا بالحياة عوضا عن كونه إطارا ثابتا. فالشخصيات توحي بأنها توجد داخل موسيقى الباليه (إذ يمكن الحديث بالتقريب عن وظيفة الرقص الخاصة بالكاميرا في نطاق تصبح فيه هي الراقصة...")[4]

يقدم الفيلم إذن، نموذجا لتدبير التناقضات، واستراتيجيات الهوية داخل فضاء يتعايش فيه الألم والحرمان المادي والمعنوي، وأشكال العنف الرمزي. وتلتبس فيه دلالات الانغلاق ومعاني الانفتاح والتواصل مع الآخر، إذ تدل هذه المؤشرات جميعها على الهجرة المضاعفة داخل الفضاء وخارجه. فالمرأة المهاجرة داخل الذات والفضاء معا تعيش موزعة بين فضائيين اثنين ينذران كذلك بالخطر،" فالمرور من الداخل إلى الخارج ، يرادف نوعا من الإفراغ الشرجي الذي يدل على خطر الإبادة"[5]، هكذا تقدم هؤلاء النسوة اللائي هجرهن أبناؤهن وأزواجهن نموذجا لتأسيس هوية أنثوية مقبولة ومعترف بها من الناحية الاجتماعية والثقافية، لأنها تحترم قيما خاصة ومتميزة يعترف بها الرجال أكثر من النساء. لقد ظل الرجل رغم بعده في المكان، حريصا على تدبير هوية المرأة، وأنوثتها، وجسدها، ورغباتها. وإذا كانت "زينب" قد استجابت لنزعة الذكورة رغم فتوتها وتوقها للذة، فإن الهجرة أذكت من زاوية أخرى الصراع بين الأنا الفردية والأنا الجماعية. "فحليمة" التي هجر زوجها، لم

(4) MARTIN Marcel, Le langage cinématographique, GERF , Paris, 1992, p. 57.
(5) SAMI Ali, L'espace imaginaire, Gallimard, Paris 1974, p 16.

تقو على كبح جماح اللذة وقمع رغبات جسدها الفتي، مما جعلها ترتكب المحرم أو الممنوع الذي يرفضه الوعي الجمعي، الذي فرض عليها هجرة مضاعفة، تتسم بكثير من العنف والعقاب.

ليس ثمة تقاطع واضح بين الواقعي والتخييلي في مقاربة موضوعة الهجرة في الفيلم، وإنما هناك إطراء للتخييل حسب تعبير "روجيه أودان"(6). لقد جعلت المخرجة من النص التخييلي المحلي أوالأسطوري أداة فنية، وآلية للإجابة عن أسئلة الهجرة اللاشرعية ودوافعها، وآثارها النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في سياق مجتمعي يعاني من الفقر والعزلة .وقد جعل الفيلم من الهجرة كذلك حافزا للعودة بالأسطورة المحلية، أي بالتخييل، إلى أصوله الأنثربولوجية، «فنكتشف إذن، أن التخييل إنجاز ثقافي لصيق بالبشرية»(7). ويدل على أن الحكاية الأسطورية تمثل أداة فنية، وشكلا من أشكال الكتابة السينمائية الخاصة بتصوير القضايا الإنسانية، والمزج بين الألم والعنف الرمزي والمادي، الذي يشتغل في الفيلم باعتباره خطابا فنيا.

لقد طور الفيلم استراتيجيات الهوية، وقدم نموذجا للممارسة الثقافية والمجتمعية المتعددة. إذ جعل الشخصيات تعبر عن مواقفها وصراعاتها وأحلامها ورغباتها وآلامها، بلغتيها المحليتين، الدارجة والأمازيغية اللتين أضفتا على اللحمة الدرامية للفيلم كثافة قوية . أما فضاء العرض، فقد شكل عنصرا لاشتغال موضوعة الهجرة في ضوء المتخيل النسائي، بعيدا عن النظرة الوثائقية، التي تحكم معظم الأفلام المغربية، التي أنجزت حول الهجرة. وهي أفلام تجعل من الأسلوب الوثائقي سندا للارتباط بالواقع؛ واقع يتعرض كثيرا للتغيير . كما تهتم هذه الأفلام بمقاربة المضمون أكثر من اهتمامها بقضايا الشكل والرؤية الفنية والجمالية، في حين أن البعد الجمالي في فيلم "الراكَد"، يتجلى في صياغة بنية موضوعاتية تجد مرجعيتها في الأشكال الرمزية والثقافية العتيقة، وفي سؤال الهجرة المتعددة والهوية المركبة. أليست وظيفة السينما اكتشاف أحداث وشخصيات وأنماط تفكير ومجتمعات مختلفة وحقب تاريخية وتخزينها؟

---

(6) ODIN Roger, De la fiction, Ed. De Boeck Université, 2000, p. 160.
(7) SCHAEFFER J.M., Pourquoi la fiction ? Ed. du Seuil, 1999, p. 85.

الهجرة وانعكاساتها على الرقص الأمازيغي

محمد صبري
الكلية المتعددة التخصصات
آسفي

جرت العادة أن تدرس الثقافة الامازيغية من خلال نماذج سلوكية معينة في الشكل الأدبي المتجلي في الشعر خاصة. لكن هنا، سوف يتم تناول هذه الثقافة باعتبارها سلوكا طقوسيا احتفاليا يساهم كأداة معرفية في تحديد هوية الثقافة الامازيغية، خصوصا في جانبها الفني والجمالي. لذلك فان النظر إلى هذا الطقس الاحتفالي، الذي هو الرقص الامازيغي، سيكون من جانب كيفية تحققه ، مع وظيفة الجسد فيه أو لغة الجسد فيه (من كلمة وإشارة وحركة ونغمه وإيقاع ثم تشكيل للمادة ...). والجسد بهذا المعنى، ليس مجرد هيكل آدمي، أو مادة حية بقدر ما هو علامة مفارقة، إنه ليس جسدا بين الأجساد، ولكنه هذا الجسد بالذات، جسد الشخصية الأمازيغية مركز الاستقطاب والجذب، ومن ثمة، فهو يكاد يصل إلى أن يصبح مصدرا للطاقة. لذا فإنه من البديهي أن تتوفر لدى صاحبه الموهبة أو الاستعداد، ومن ثم الرغبة أو النية في بث طاقته الحيوية بين الجمهور.

على أن تلك الرغبة في عرض الجسد، ولو في إيهاب شخصية أخرى، تكاد تكون هي ذاتها الرغبة في التعري أو مفارقة الذات، ولكنها لا تكون كذلك إلا نادرا، وفي أنواع خاصة من الفرجة، فالتعري هنا هو "تعري الروح لا تعري الجسد ... ولكن لأن عرض الروح المعراة أمر مستحيل، فالذي يتسنى عرضه عادة هو غلاف الروح ...أي الجسد[1]" إنه الجسد-الفرجة (corps-spectacle) الذي يدخل في حالة النشوة والإشراق عبر الرقص المرتبط بالاحتفال والذي يؤدي إلى الابتهاج، ويقود إلى شعور تام بالوجود، فيظهر أوضاعا وأمكنة من الجسد كانت قبل ذلك تحاط بأكبر قدر من التكتم في الحياة اليومية . وهو بالتالي بناء رمزي، وليس حقيقة في ذاتها، كما أن تصورات هذا الجسد والمعارف التي تبلغها تخضع لحالة اجتماعية ولرؤية للعالم، ثم لتعريف محدد للشخص من داخل هذه الرؤية[2]. هذا

---

(1) إيريك نبتلي، الحياة في الدراما، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3 س 1982 ص 153

(2) دافيد لوبروتون، أنتروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1 بيروت 1993 ص11.

البناء الذي ظل محتفظا، إلى وقت قريب، بتصور كلي للحياة وللوجود في مواجهة التقسيمات الثقافية والسلوكية. وهو تصور حسي، إلى حد كبير، يلعب فيه الجسد دور العنصر الواصل أو العتبة، بالمعنى الطقوسي، ما بين الطبيعي والثقافي. ومن هنا كان للطقوس الفرجوية ذات الأصول العرفية، دورها الملموس في استرجاع الحلم القديم، حلم التواصل والالتئام.

من هنا، يمكن القول بأن حركات الجسد الأمازيغي وإيحاءاته تتضمن حدثا ما، إذ تحكي وتشخص، فتنقلنا من صورة إلى صورة أخرى، فتحمل انطباعات الشخصيات، وذلك عن طريق الاعتناء بطول الحركة والإيماءة وقصرهما، وبأوضاعهما القوية والضعيفة، وكذا بتصور كمياتهما، كلغة جسدية، من حيث الكثافة والاعتناء . ولا غرو، أن هذا الاعتناء يصبو إلى تصوير الحركة والإيماءة نفسيا. إذ يهتم بترجمة المعطيات النفسية والفكرية والأخلاقية، وتصويرها جماليا عن طريق إبراز القيم الاجتماعية والتاريخية. لذلك فإن الجسد الراقص يقوم بنوع معين من الحركات والإيماءات دون غيره.

وأنى كان هدف لغة الجسد التصوري، فإنها تكون إما ذات طبيعة واقعية تميل إلى محاكاة حياة الإنسان الأمازيغي في حياته العادية، متخذة الإنفعال أساسا، وإما هي ذات طبيعة فنية تجسد إبداع هذا الجسد الراقص التصوري، معتمدة عنصر التنويع بغية تجنب الملل.

يبقى أن نشير هنا، إلى أن مفهوم الجسد-الفرجة إنما يفيد وصف صورة الجسد الراقص انطلاقا من مبدأ الغياب. هذا المفهوم الذي يبرز المساحات الشاسعة والأشكال الهندسية العليا للحياة عند الجسد هكذا لا يمكن للحياة إذن، أن تكون موضوعا للمعرفة والملاحظة إلا بالانتهاء منها، أن تعيش الحياة وأن تصفها و كما يوجد في الرياضيات التحليل المجرد (raisonnement par l'abstrait) فإن نظيره هنا يكون هو التحليل بالغياب[3] (raisonnement par l'absence).

إن ما نقترح الحديث عنه هنا، ينتمي حدسا إلى جنس من "الخطاب الجسدي المبني" - الذي يقابل الخطاب الطبيعي والآني للذات المتكلمة - "الاختزالي" في علاقته القوية والحيوية مع العالم الواقعي (المرجعي) المقترح: بحيث يجب على المتلقي أن يتعرف في

(3) BARBA E. SAVARESE N., *Anatomie de l'acteur,* Bonffonnerie contraste, 1986, p. 3.

الحال على الجسد الراقص والأدوار الموضوعاتية (العلاقات التي يتشكل منها النظام المعرفي الامازيغي (الأطلس المتوسط) وعلى الأحداث ثم على الإستراتيجيات التي تنظم هذه الأحداث (الأفعال) فتقلصها وتقدمها في شكل نصوص فرجوية تحاول دفع الحدود التعبيرية الإيمائية الحركية الإنسانية.

وفي حال النصوص الفرجوية للقبائل الامازيغية بالأطلس المتوسط، يستطيع المتفرج، إنطلاقا من اللحظة الأولى، وصف الرقص الطقوسي وصفا بصريا، لكنه يبقى وصفا طوباويا في غياب القاموس الثقافي الذي يؤطر هذه النصوص، والذي يساهم بشكل أساسي في الخطاب القولي وغير القولي، فيؤهله لإعطاء قراءة تأويلية تتناسب وفهمه لها.

ونذكر، بأن الأمر لا يتعلق بمكونات موجهة لتلقي النص كفرجة، ولكن بمكونات تستدعي تأملها كأشكال ورسوم، وتقتضي من المتلقي زمن تأمل أكبر من ذاك الذي تقتضيه عملية تلقي مكونات الفضاء النصي (نص الفرجة).

ونشير إلى أن كل مكونات الفضاء الصوري لنص الفرجة مرتبطة، كما سلف الذكر بالفضاء النصي، لأن مادة هذه المكونات تبقى هي اللغة الجسدية في حركتها لعرض أشكال بصرية مختلفة وإدماجها في فضاء نص الفرجة.

والمتتبع للرقص الامازيغي (خاصة قبائل الأطلس المتوسط)، يجد أن الريبيرتوار الحركي والإيمائي جد متنوع، بحيث يمزج في لغته الجسدية هذه بين الحركات والإيماءات ذات الأصل البيولوجي، اللعبي والإيماءات المستعملة اجتماعيا وثقافيا.

فالجسد الراقص المؤنث يستعمل الإيماءة أكثر من الحركة، ذلك أن اختيارها واستخدامها يكون من أجل توصيل رسالة معينة إلى المتلقي. ونتيجة لذلك، فإن الإيماءة تتسم بكونها متغيرة الدلالة، وفقا للثقافة الخاصة بها وبدرجة جديرة بأن نضعها في اعتبارنا. أما الأوضاع الجسدية فتتميز بكونها تظهر اتساقا في المعنى عبر الجسد كله.

وحيث أنها تميل لأن تكون لا شعورية، فإنها قد تتماهى مع الرسائل التي يتم توصيلها من خلال الكلمات. ومن ثم فإن الأوضاع الجسدية هي التي تعمل على"تسريب" الاتجاه الحقيقي الأساسي، أو الشعور الموجود خلف المظهر الخارجي للجسد.

إن هذا التمييز الخاص بين الإيماءة والوضع الجسدي، يبدو لنا في جوهره تمييزا متعلقا بمدى الاندماج الانفعالي، حيث "تنشأ الأوضاع الجسدية من المشاعر العميقة، بينما تعتبر الإيماءة شكلا من أشكال التخاطب الاجتماعي التي يمكن استخدامها بالإضافة إلى الكلمات[4].

فالراقص الذي يعمل على تجريد العالم الخارجي، حيث يوقف العالم من أجل خلق عالمه الخاص داخل"هذا النوع من الحياة غير المستقرة بشكل غريب والمنظم بغرابة"[5]، يبدو فيه الجسد الذي يرقص جاهلا بكل ما يحيط به من أجل ألا ينشغل إلا بنفسه. "فالراقصة توجد في عالم أخر غير ذلك المرسوم برؤيتنا، بل الذي تنسجه بخطواتها وتبنيه بإيماءاتها ... فليس للراقصة أي خارج ...ولا شيء يوجد خارج النسق الذي يتشكل بأفعالها"[6]

لكن السؤال عن معنى الرقص يشترط إمكانية الكتابة التي تقوم، أولا وقبل كل شيء، على استيعاب وإعادة إنتاج الطبيعة الخاصة بالجسد المتحرك ولمظاهره الخارجية (الوسط والهندسة ثم اللباس) كما هو الشأن داخل حميمية المعيش الأصلي.

إن الوصف الدقيق لحركة الجسد يصطدم بأسئلة الوضع والفضاء والزمن والإيقاع ثم التسلسل الذي ما كاد الترقيم الكتابي ليضبطه[7]. لكن الكتابة نفسها، في مجازاتها وممارساتها، منشطة بالحركة كمركز للحياة، تقيم مكانا لسيرورة الحضارة مع موضعة الطرق الجيدة لنسق التمييز الاجتماعي ولمفارقاته، وصولا إلى الغرائز الجنسية المكبوتة والبعد التهتكي للرقص الذي يعرض، أيضا، كرقص يتم بمرونة وبحركية تتسم بانحدار وأوزان ودورات وتسلسل ينم عن حلم ونشوة وافتتان.

إن كتابة الرقص تعني تحديده في الزمان والفضاء بواسطة الحروف والأرقام ثم العلامات الملائمة لتتابع هيئات الجسد الذي يسمح بإعادة بناء موضوع الرقص، لأن "كتابة الرقص" ليست فعلا مجانيا وفعلا مدعيا للفن بل يكون مرتبطا بتقليد لغوي مجازي

---

(4) جيلين ويلسون، سيكولوجية فنون الأداء، ترجمة شاكر عبد الحميد، سلسلة عالم المعرفة، عدد 322 يونيو 2002 ص200 .

(5) MONTANDON A., Ecrire la danse, Presses Universitaires, Blaise Pascal, 1999, p. 12.

(6) المرجع نفسه، ص18

(7) المرجع نفسه ص7

وتاريخي مهتمين بموضوع ما. وبلغة أخرى، فكتابة الرقص تعني تكييف هيئة أو حالة المتلقي /المتفرج الذي يكون إما داخل الرقص أو خارجه، وليس هناك نصف قياس[8].

وبخصوص البعد التعبيري للرقص الأمازيغي الأنثوي، فقد ارتبط، إلى جانب الرقص الرجالي (أحيدوس) بالتصور الكلاسيكي الذي يجعل "من الحركة وسيلة للتعبير ولإخراج محتوى نفسي داخلي) عاطفة، دلالة، رد فعل (على الجسد إبلاغه للآخر[9] . في مقابل هذا التصور التعبيري، هناك تصور آخر ينظر إلى الحركة في الطقوس الاحتفالية بصفة عامة، باعتبارها منتجة للعلامات، وليست باعتبارها مجرد إبلاغ لأحاسيس معبر عنها حركيا"[10]

إنه رقص يتم المزج فيه بين التسلية والنقل الخاص للقيم الثقافية، كما أنه منشط بيولوجي، إذ حينما يؤدى بكفاءة فإنه يقوم حتما بإطلاق الطاقات لدى المتلقي لهذا الفن . ومن أعراض هذا التنشيط الجسدي التصفيق والصفير والصراخ ...وهي أعراض تظهر لدى المتلقي الذي يتم تحريكه فعلا بفضل هذا الأداء ذي التزامن الحركي المتناغم.

إن الرقص الأمازيغي لغة حية تتحدث عن هذا الإنسان، ورسالة فنية تقذف بعيدا عن الواقع من أجل أن تتكلم بالصور والأليغوريات (allégories) (الصور الرمزية) عن الانفعالات الأكثر حميمية لهذا الإنسان، وعن حاجته إلى التواصل، لأن الإنسان، في نفس الوقت، مرسل ووسيط ومتلق، وأن آلة التعبير هي الجسد الإنساني، لأن الحركة الطبيعية لهذا الأخير هي مادة الرقص، المادة الوحيدة في الاستعمال .ولهذا، يعد الرقص وتعبيره مرتبطين بصفة حصرية بالإنسان وبقدرته على التحرك. وحين تنقطع هذه القدرة عن الوجود، يلتقي الرقص بحدود إمكانياته الإبداعية والتنفيذية.

وبالتأكيد، فليست حركة الجسد في ذاتها، ولكنها الأساس الأولي والأكيد الذي بدونه لن يكون هناك رقص. وحينما يحرر انفعال الإنسان) الجسد (الراقص لذة جعل الصور غير المرئية أيضا، فلأنه بواسطة حركة الجسد تظهر هذه الصور شكلها التعبيري، وأنه داخل الحركة حيث تنهك الإيماءة المولدة للنفس المنعش لقدرته الإيقاعية المرتجة...[11]

(8) المرجع نفسه ص17

(9) PAVIS P., *Dictionnaire du théâtre*, Ed. Sociales, 1986, p. 181.

(10) المرجع نفسه ص181

(11) WIGMAN M., *Le langage de la danse*, Ed. Chiron-Paris, 1990, p. 187.

هكذا تمنح الحركة الطبيعية المعنى والدلالة للغة الإيماء الجمالي المبتكرة والمبينة في الرقص الأمازيغي،لأن هذا الرقص لا يكون مفهوما إلا حينما يحترم ويحتفظ بمعناه، بالمقارنة مع اللغة الإيمائية الطبيعية للإنسان. وبعيدا عن التأويل الشخصي، الذي يلون إيماءة الجسد الراقص، هناك دائما مسؤولية وواجب جعل الدلالة المحلية صافية، بحيث لا يمكن للجسد الراقص تغييرها أوتبديلها بشكل عشوائي من غير وضع رسالتها في خطر. هكذا، لا يمكننا أن نسمي إيماءة "ثوزيا" (عملية استخراج الحليب من ضرع البقرة) ب "مز لوي ؤكروس" (عملية عقد العقد في النسيج) إذا كانت الراقصة ترغب في التعبير إيمائيا عن"ثوزيا"لأن ما يكون أصل الرموز هو التأليفات التي من نظام ذري ووظيفي . ووحدها السياقات السوسيوثقافية هي التي تعمل على إظهارها بطريقة مختلفة، فتقوم الرموز على الدلالة الممزوجة داخل حركات وإيماءات الراقصة، فتظهر قواعدها داخل بنية السطح، بينما تكون الدلالة محمولة بواسطة البنية العميقة .وبهذا يكون الرقص الأمازيغي فعلا ثقافيا ينتمي إلى نظام الدلالات، بحيث يمكن ترجمة نسق العلامات البصرية إلى نسق آخر هو العلامات اللسانية، وهذا ما يدخل في خانة الرقص التعبيري (chorégraphique) حيث أصبح تخصصا (discipline) بفعل تحويل إيماءات الجسد وحركاته وميماته من بواكير نشاط لعبي أولا، إلى لذة جمالية ثانيا، ثم إلى وسيلة تعبيرية مدهشة ثالثا[12] يعتمد شكلا من أشكال الكولاج لنماذج وأنماط اجتماعية تقدمها بأسلوب راقص، يفرض على المتفرج نوعا جديدا من التلقي القائم على إيجاد العلاقة بين النماذج والأنماط المعروضة والواقع الذي تعبر عنه بشكل يخلو تماما من الكلام في معظم العروض (خاصة في المتتالية الأخيرة المسماة تحيدوست) وتعتمد اعتمادا مطلقا على التعبير الجسدي الراقص المستحضر لبعض القواعد والأعراف الاجتماعية.

لكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بفعل عوامل الهجرة، خاصة من البادية إلى المدينة، وما تحمله من تأثيرات على البنيات السوسيوثقافية، بدأت تنعكس سلبا على هذا الجسد الراقص، وبدأت تمارس نوعا من التأثير السلبي على قدراته الحركية والإيمائية، بتقليص إبداعيته وتحويل لغته الحركية التعبيرية إلى التلقائية المفعمة بالذاتية التي تساهم في طمس الهوية، وذلك باستبدال اللغة اللعبية المجانية بتلك اللغة الثقافية التي لا تحمل أية رسالة بل تنم عن انفرادية ستقود لا محالة إلى اللاتواصل...

(12) *Encyclopédie des connaissances actuelles*, p 146-147.

لذا وجب الاهتمام بهذا الجسد الراقص المعبر عن وحدة الكيان الامازيغي، أي وحدة الجسم والعقل، لكون هذا الجسد، من حيث هو ذات عارفة، يمتلك القدرة على اكتشاف العالم وفهمه فهما ناقدا، استنادا إلى الوحدة بين العقل والحواس، فكيف يتم له ذلك؟

قد يختلط الأمر على البعض، فيتصور أن الرقص الأمازيغي هو نوع من أنواع الرقص الاستعراضي، وبذلك يرتبط في ذهن البعض بالرقص الحديث أو المعاصر، بينما هو مختلف تماما عن كليهما.

فالرقص الأمازيغي حكائي (درامي) في المقام الأول بيد أن الذي يميزه عن الحكاية) الدراما (بشكلها التقليدي والحديث، هو أنه يختزل الحكاية (الدراما) في التعبير الجسدي الراقص الذي يعتمد على الجسد، مستعرضا بذلك تاريخ الجسد ورموزه (الإيماءة، الحركة، الميم) باعتباره عالما معرفيا قائما بذاته وكيانا مستقلا. ومن هذه الزاوية يرتبط الرقص الأمازيغي بجدور الرقص الغريزي القائم على الطقوس البدائية. وقد تبدو ثمة مفارقة، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، أن يرتد الجسد الراقص الأمازيغي المنتمي إلى هذا القرن الجديد21 (م) إلى الجذور البدائية للرقص بهدف التجريب والتطوير ولطرح شكل جديد للرقص التعبيري الامازيغي .بيد أن العودة إلى الجذور ليست بالضرورة ارتدادا إلى الماضي أو تعبيرا عن ردة فنية، وإنما الهدف من العودة إلى الجذور هو البحث عن مادة خام جديدة للإبداع الفرجوي في إطار رؤية مستقبلية تنشد تجاوز الواقع من أجل تغييره وأنسنته، وفي هذا الإطار، سيتم تحويل الرقص الأمازيغي المادة الخام إلى مادة درامية من خلال جسد المؤدي على المسرح ووجوده في الفضاء الفرجوي بمختلف أنواعه الحركي والصوتي والأدائي . ومن ثم تعتمد عروض الجسد الراقص على التجارب الشخصية للمؤدين من حيث أنها تشكل المادة الخام للعروض، محققة بذلك الوحدة الفنية والإنسانية بين كل من الراقص والمتفرج، عن طريق المساءلة لأنه رقص التجـربـة (danse de l'expérience) لكونه يستطيع التعبير عن الواقع في شكل جمالي ملموس وحقيقي تعبيرا واقعيا ماديا عن طريق المواجهة المباشرة التي تحشد العواطف والمشاعر، فتجعل المتفرج يتأثر بأصالة هذه العواطف التي تخلط الحس بالإحساس.

لقد أمدنا الجسد الامازيغي الراقص بمادة وفيرة لمناقشة معنى الواقع في دائرة العرض الفرجوي (الحلقة ...) من خلال هذا النوع من رقص التجربة الذي لا يغير فقط شروط التلقي عن طريق إشراك كل حواس المتفرج وتحويل الرقص من المستوى الجمالي المجرد

إلى مستوى الخبرة الجسدية اليومية، وإنما أيضا عن طريق اختلاف الأسلوب والمضمون.فبينما كان يُنظر إلى الراقص سابقا على أنه مجال الأوهام الجذابة وملجأ التقنية المكيفة بذاتها والمعالجة التجريدية للأفكار الوجودية، فإن الرقص الامازيغي يعود بالمتفرج إلى الواقع، ويعني جعل الراقص راعيا بذاته أيضا، بتحميله بكل الظواهر الحقيقية أو الواقعية.

إن الخاصية المميزة للرقص هي حقيقة أنه يروي قصته من خلال الوجود الحسي للأجساد التي أصبحت الآن تستطيع أن تصف واقعا تحدده التقاليد الجسدية، حيث أصبح له دور ذو طابع واقعي، فيقوم بتوصيل مضمونه من خلال فعل الحكي الحركي بتوظيف مجموعة من الموتيفات المستعارة من عالم الخبرات اليومية التي تمكنه من تمثيل الإنسان الواقعي.

لذا، يجب النظر إلى الرقص الأمازيغي في إطار علاقة الفرد بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي أوضاع خارجية تمارس تأثيرها على الحالة النفسية للشخص، بالإضافة إلى كيفية انعكاس هذا الجسد على الراقص الذي لم يعد يتعامل مع الأشكال التقليدية، وبدأ يبتعد عن الذوق الجيد والتقاليد، وعن التاريخ في أعماقه البنيوية، وذلك بوضع قوانين صارمة تحكم هذا الرقص، بتنميط حركاته وإيماءاته طبقا للنظام الاجتماعي للعصر، بحيث يمكن أن يصير نموذجا لنوعية التحكم في العواطف المطلوب من الإنسان المعاصر .كي يستطيع الجسد الراقص التمييز بين التحكميين الجسدي والعقلي الذي يجب أن يخضع له الإنسان في هذا العصر الصناعي .وبالتالي يمكنه أن يضع حدا فاصلا لهذه الاستمرارية غير الواعية وغير المثمرة التي بات يتخبط فيها هذا الجسد الأمازيغي الراقص بفعل هذه الهجرة الداخلية المؤثرة وكذا المؤثرات الخارجية الوافدة، والمتمثلة في العولمة بكل مظاهرها المتنوعة والمتشعبة .فيتوقف الجسد الراقص ليتساءل عما يحركه ولماذا يتحرك؟؟

وهنا نكتسب الشرعية للحديث عن إمكانية وجود مسرح مغربي راقص يضاف فيه الإدراك العقلي والاستيعاب الفيزيقي إلى التعبير الفردي المادي.

إنه الشوق الذي لا وجود للأمل بدونه، وهو احتياج من حقه أن يكون له وجود في الجسد-الفرجة بالمغرب. وللوصول إلى هذه المرحلة، علينا الاسترشاد بمقولة الفيلسوف كانط الشهيرة :

"كن جريئا في إعمال عقلك"

"اللسان الأمازيغي في مواجهة تحديات الهجرة"،
قراءة في كتاب ذ. محمد شفيق
"أربعة و أربعون درسا في اللغة الأمازيغية " نموذجا

إبراهيم نادن
الكلية المتعددة التخصصات
آسفي

يعالج الموضوع الذي أتقدم به لهذه الندوة العلمية حول"الهجرة في الثقافة الأمازيغية"، إشكالية التحولات اللسانية المرتبطة بظاهرة الهجرة التي تعتبر من القضايا الفكرية والاجتماعية الملازمة للإنسان المعاصر. ويبدو أنه من المفيد، حتى لا نستغرق في التجريد والبحث في العلاقات بين الأفكار والمعطيات النظرية ، أن نشير إلى أن أطروحتنا في هذا السياق تحاول أن تتبنى نظرة نقدية لهذه الإشكالية الخطيرة المصاحبة لحركة الهجرة التي من دوافعها الرئيسة، أنها نزعة نحو الأفضل، بمعنى أن المهاجر ينظر إلى نقطة الانطلاق واقعا يجب أن يتغير، غير أن هذا الواقع ليس هكذا بهذه البساطة، بل هو القاعدة الضابطة لقراءته و تكيفه مع المجالات الجديدة، ومرجعه في نسج التواصل الثقافي والوجداني اليومي مع الجماعات الجديدة. إننا نلاحظ في حياتنا اليومية، كما نقرأ في وسائل الإعلام، وفي الأدب والسياسة نقاشا دائما عن ظاهرة الهجرة، وليس يعني ذلك إلا أننا نعيش في عالم جديد يريد مغادرة حالة الجمود إلى فجاج الحركة، والتغيير المنتج، والبحث عن مواطن جديدة، وإن كان من الأكيد أن الهجرة داخلية أم خارجية، ظاهرة إنسانية صاحبت حركة التاريخ، وهي باستمرار من مميزات الفئات النشيطة في المجتمعات، ولذلك خضعت في كل الأزمنة للأعراف والقوانين لتنظيمها، حتى تحدث في النهاية ذلك التجاوب الثقافي والحضاري بين "المجتمعات المهاجرة" و "المجتمعات المستقبلة". ولعل من أقوى الأدلة على ذلك، أن المهاجر المغربي الذي نحتفل كل سنة في العاشر من غشت بيومه الوطني، يمثل في كياننا صورة المغربي في الخارج، ولم نعتبر في أي وقت من الأوقات أن الأجيال من مغاربة الخارج لم يعودوا ينتمون إلى هذا الوطن، بل ما يلتقي فيه المغاربة سواء في الداخل أم في الخارج، هو نبذ ثقافة الاستلاب الحضاري بما تحمل من معاني التدجين، وفقدان مقومات الهوية الوطنية الحقة، والتي من مكوناتها الانتماء العرقي والديني واللغوي

للوطن الأم. إن المهاجر المغربي مثلما يدافع عن هذه المقومات، لا ينكر الباحث أنه يحمل تصورات عن المجتمعات التي يقيم فيها، ويعي تمام الإدراك الميكانزمات التاريخية التي تحرك مجتمعه الأصلي، ورغبته المستمرة في مواكبة التطور والتقدم، ومواصلة التحدي من أجل بناء المجتمع المعاصر الذي من أهم مقوماته التسيير الذاتي والكفاءة العالية، والمقاربات الشاملة، والمواطنة الحقة في إطار اتجاه عالمي جديد له توجهاته الخاصة تتقلص داخلها أهمية الثقافات المحلية أحيانا. وإذا كنا في هذا السياق نرى أن من المطالب الملحة للجالية المغربية في الخارج هو وضع برنامج لترسيخ الثقافة الوطنية، فإن ذلك يثير علاقة الهجرة بالتاريخ الوطني، من حيث إن دراسة التاريخ توسع أفق العمل وترفع مستوى الأخلاق لتوقيفها على كل ما هو عظيم سام، و تنبه الخيال العاطف(1).

إن التاريخ إذا كان هو وحده القادر على أن يضع ظواهر الحاضر ومتطلباته في وضعها الصحيح، فإن حديثنا عن الهجرة هو حديث عن المجتمع المتخيل انطلاقا من النظر إلى الهجرة سواء كانت داخلية أم خارجية، هي ظاهرة إنسانية وحركة نحو الأفضل ورغبة في الانتقال من التخلف إلى التقدم، ولذلك نسير مع الطرح القائل بأن المجتمع المتقدم هو الذي يعمل على تسهيل عملية التكيف لأفراده مع المستجدات الدائمة، والمجتمع المتخلف هو الذي لا يحسن ولا يجيد تسهيل هذه العملية(2).

وتأسيسا على هذا نقرأ أهمية هذه الندوة من حيث تركيزها على أهمية فلسفة التغيير في إحداث النقلات الاجتماعية، ومن حيث إشارتها ضمنيا في أثناء ذلك إلى أن المجتمعات المصدرة للعنصر البشري عموما، ليست هي القاعدة في السلوك الاجتماعي، وفي المقابل كذلك، فإن المهاجر الباحث عن الأفضل، وعن النهوض بمستواه العام، ليس هو القاعدة في صنع العالم المتخيل داخل الوعي الجمعي للجماعة، لسبب رئيس يتحكم في بناء أطروحة هذه المداخلة، وهو الفقدان التدريجي للمكون اللساني، كما تؤكد ذلك الملاحظة العينية لنتائج هجرات الأفراد من مواطنهم إلى مواطن جديدة، مما يؤكد ضرورة ملاحقة آثار الهجرة السلبية على هذا المكون ضمن السياسة اللغوية الوطنية.

---

(1) هونشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، دار الحداثة، لبنان، ط 2س 1982 ص105.

(2) زهير حطب، مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية، دراسة تحليلية لعينة من الأبحاث المنشورة في بعض الدوريات المتخصصة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1س1985

إن الحديث عن التجربة الأمازيغية في هذا الموضوع، انطلاقا من هذا القول، له سند من التاريخ، فإننا إذا اعتمدنا التاريخ المحلي لجهة دكالة عبدة، و قرأنا في بعض البحوث كقول أرمان أنطونا Armane Antona في كتابه "جهة عبدة" أننا نلمس بأن هناك أمرا يمكن أن يعتبر إلى حد ما حقيقيا ألا وهو منطقة عبدة، كما هي في الوقت الراهن، تضم عناصر مختلفة ممتزجة إلى أبعد حد، وإذا كان من بين تلك العناصر عنصر ما يمكن أن تسنده إلى الأصول العربية، فإن الأغلبية دون نقاش تبقى من أصول بربرية، وفي هذا الصدد إننا نجد علاوة على هذا تأكيدا ملموسا لهذا الطرح من خلال تلك العلاقة التي يربطها الزياني بين سفر الشيخ أحمد من قسطنطينية ومجيئه إلى دكالة من أجل القيام بمهمة القضاء، و هكذا فقد تحدث الشيخ أحمد كما يلي : "بعد أن تجاوزت أم الربيع اتجهت نحو أزمور من أجل قضاء الليل، ومن ثمة بلغت مدينة تيط القديمة ثم عين الفطير و دشر الوليدية، والبئر القديم، بدون شك"أيير"، ثم زاوية أسفي التي تعتبر آخر مدينة في منطقة دكالة، ومن أجل عبور هذا البلد على طوله و عرضه يتطلب الأمر خمسة أيام مشيا على الأقدام ... ومن بين سكان دكالة قليلا منهم من يتحدث العربية، ولقد تحدث مع الشيخ أبي بكر ابن العربي عندما عاد من سفره عبر العراق وهو متوجها عند أمير المؤمنين يوسف بن تاشفين في سنة 494 م. واستنتج بناء على ذلك أنه في فترة هذا السلطان المرابطي كان الناس بمنطقة عبدة يتكلمون في الغالب اللسان الأمازيغي[3].

كما عقد الباحث الفصل الرابع من كتابه للحديث عن الاعتبارات الإتنوغرافية والاجتماعية المتعلقة بساكنة عبدة، ومما جاء فيه أن بقاء الأسماء الأمازيغية أو بعض الصيغ الأمازيغية المستعملة لتعيين عدد من التجمعات المستقرة بالمنطقة يشهد على التجمعات المسماة ب "أهل أيير" وتاوريرت وتعني بالأمازيغية الهضبة، و الحدادشة، الجمع العربي لكلمة حدوش المشتق من حدو، الصيغة الأمازيغية لاسم أحمد، ءاييودا (الحوض بالأمازيغية) والشلوح، والشليحات وركراكة ... الروامشة، كاسين، أولاد حدو، عطوطا، مويسات[4].

---

(3) أرمان أنطونا، جهة عبدة، ترجمة علال ركَوكَ و محمد بن الشيخ، جمعية البحث والتوثيق والنشر، الرباط، ط 1 س2003 ، ص37.

(4) نفسه، ص75

وتتعزز هذه الإشارات بإشارة الفقيه الكانوني - الذي عني بتاريخ المنطقة - إلى استقرار عائلات سوسية بمنطقة الوليدية خلال القرن السادس عشر(5)، ومن المحتمل أن هؤلاء كانوا يتكلمون اللسان الأمازيغي، و أنه انقرض مع مرور الزمن دون أن ينقرض العنصر البشري، وذلك يجعلنا نقتنع بأن النظام التربوي والذي يراهن على ضرورة تحمله قيادة قاطرة التقدم، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإثنية والجغرافية وذلك في إطار فلسفة كلية تعي تمام الإدراك أهمية حماية هذه المكونات في صنع تاريخ الثقافة المغربية، لاسيما وأن القيمة العرقية لا تستبعد في الصراع بين الحضارات مما يتطلب منا تنمية الشعور بهذه القيمة(6)، وذلك في إطار العمل على تأكيد الكفاءات المعرفية(7)، وينبع هذا الاستنتاج من النظر إلى المكون اللساني الأمازيغي في الثقافة المغربية مكونا يحافظ على حياته ضمن الخريطة اللسنية للمجتمع المغربي المتميز بغناه اللساني والثقافي، ويجد من المؤهلات ما سيضمن له الاستمرارية في أداء وظيفته التواصلية بين حركات التاريخ السابقة والمستقبلية، ويظل من مسؤوليات الإنسان المغربي صاحب اللسان حمايته وتطويره، يقول عبد الهادي بوطالب في بحثه عن الحقوق اللغوية، وبالضبط في الفصل الرابع عن حق اللغة في التطور والنماء: "إن بقاء اللغة رهين أيضا بتطورها وتنميتها أي بتحولها من الداخل، كما أن تطور اللغة يفرض تأهيلها لكي تصبح وسيلة سهلة في أشكال التبادل الحديثة و التقنيات المعتمدة فيها، كما يفرض التشجيع على توظيف هذه اللغة في الشفوي والمكتوب، وفي الحياة العامة، وخاصة منها العلاقات مع الإدارة، واستعمالها في برامج التكوين والإعلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأيضا ضرورة مسايرتها لمجالات المعرفة الحديثة عن طريق إيجاد المصطلحات والتعبيرات الجديدة، ونشر المعرفة بالألفاظ التقنية واستعمالها"(8).

---

(5) محمد بن أحمد العبدي الكانوني، آسفي وما إليه، ص41

(6) م .جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي، نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، سلسلة عالم المعرفة، عدد 322 دجنبر2005 ، ص106.

(7) أنظر : الغالي أحرشاو، العلم والثقافة والتربية، رهانات استراتيجية للتنمية، الفصل السادس :تشخيص الكفاءات المعرفية وتنميتها، منشورات مجلة علوم التربية، عدد 2 مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط 1 س 2005 ص 137 وما بعدها

(8) عبد الهادي بوطالب، الحقوق اللغوية، حق اللغة في الوجود والبقاء والتطور والنماء والوحدة، دار الكتاب، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط 1 س 2003 ص 59 و60

إن السبيل الوحيد في استمرارية حياة لسان من الألسنة هي إيمانه بحقه في الوجود التاريخي، وبقيمته التواصلية، وفي تطوير أسلوب الوقوف على قدم المساواة مع جميع الألسنة مهما كانت أعداد الشرائح الموظفة لها، ولعل في تمييز دوسوسير التقليدي بين اللغة واللسان والكلام تأكيدا لهذه المساواة بين الألسن، وضرورة في نقل الألسنة المحلية من كونها إرثا شفويا إلى مرحلة التقعيد والبحث داخل المؤسسة العلمية الأكاديمية و ذلك لأن اللغة " ليست جسما بيولوجيا يولد ويعيش وينتهي بالضرورة، بل هي على العكس من ذلك واقعا ثقافيا لا يخضع للحتمية البيولوجية"[9].

نريد إذن أن ننبه من خلال هذه الاستنتاجات إلى أهمية حماية اللغات الوطنية من الانقراض الطبيعي أو الممنهج، إذ أن هذه اللغات قد تتراجع لأنها لا تتوفر على شروط التطور المذكورة غير أنه وكما يتضح من التجربة الإفريقية، فإنه يبدو من الصعب تحقيق السلم الاجتماعي والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق لغة واحدة في وسط يتسم بتعدده اللغوي، حتى في حال كونها ذات بعد دولي، إن لم تكن مستعملة من طرف العدد الأكبر من المواطنين[10].

كان لإشارتنا إلى الانحسار اللغوي الأمازيغي التاريخي عن جهة دكالة عبدة دور واضح في بلوغنا لهذا الاستنتاج، دون أن نعتقد رأي أرمان أنطونا Armane Antona لإدراكنا لقصور فهمه لفلسفة التاريخ المغربي، وإلا فماذا كان سيعلق على هذه المادة التاريخية التي مفادها أن السلطان المغربي عبد المؤمن بن علي الكَومي لما مهد بلاد المغرب رتب الخطباء بالمساجد من الذين يحفظون اللسان البربري يخطبون به، وعزل أصحاب اللسان العربي في جميع البلاد، فكان لا يخطب ولا يؤم إلا من يحفظ التوحيد بلسان البربر[11]. وهو يريد أن يتستر على صدام حضاري ديني لغوي عرقي عرفه المغرب منذ القرن الخامس عشر بين الشعب المغربي والدولة البرتغالية التي كانت تمثل قوة استعمارية كبرى في العالم القديم، والتي خرجت خالية الوفاض دون أن تنجح في تحقيق أهداف حملتها الاستعمارية العنصرية التبشيرية.

(9) نفسه، ص53.

(10) نفسه، ص 60 و61.

(11) م .الكانوني، آسفي ومنطقتها بملوك المغرب، تحقيق علال ركَوكَ و الرحالي الرضواني ومحمد الظريف، مطبعة ربانيت، ط 1 س 2004 ص27

كما أنني أنطلق في ذلك من الملاحظة الواقعية لعلاقة اللسان الأمازيغي بقضية الهجرة، فإننا نرى عينات من المجتمع المغربي تهاجر إلى مراكز و نقط متقاربة من إقليم مراكش إلى إقليم أسفي أو من نواحي أكَادير إلى مدينة الدار البيضاء على سبيل التمثيل، وتنجح في المساهمة المنتجة في الاقتصاد الوطني، وتنجح في إقامة العلاقات الاجتماعية المثمرة، مساهمة منها في التامين العام للحياة الاجتماعية داخل الوطن، وفي أثناء هذه المرحلة نرى الارتباط العضوي بأرض الآباء وطبائعهم وأخلاقهم الثابتة والعناية المتواصلة باللسان اللغة الأم، والتي مع مرور الأجيال يعتريها الضعف والوهن الذي يصل إلى الانقراض الحتمي، وهكذا فإذا كنا نؤمن بأن الشخصية كما يقال هي" ذلك التنظيم التكاملي الديناميكي الذي يتميز به الفرد، وتتكون من التفاعل المستمر المتبادل بين المكونات الجسمية والنفسية بشقيها العقلية والانفعالية ومؤثرات البيئة المادية والاجتماعية[12]، وأن الفرد الأمازيغي المهاجر يحتفظ بمميزات شخصية المواطن المغربي السوية، وبأخلاقه و طباعه وأنه معرض لا محالة بناء على هذا الطرح لفقدان لسانه، فيا ترى، ألا يحق لنا أن نتساءل بل ألا يجب علينا أن نجعل المكون اللساني الأمازيغي من الأسس الثابتة للشخصية، خصوصا وأن قيمة اللسان الأمازيغي تنبع من كونه مصدرا من المصادر التراثية التي لها اليوم علاقة بتطور المجتمع المعاصر، إذ أن هذا التراث يؤمن الأسس للهوية الوطنية، ويكون مرجعا للذاكرة و للروح لإيجاد توازن مع نوعية الحياة[13]، غير أن الباحث قد يعيد من باب الفضول العلمي طرح سؤال صاحب "كتاب" السياسة اللغوية : خلفياتها ومقاصدها في قوله التالي : "يعتبر استعمال لغة الأم في التعليم أي استعمال لغات الأقليات التي ينتمي إليها التلاميذ وسيلة للتدريس مفيدا إلى حد بعيد في أغراض معينة ولتلاميذ بعينهم والمسألة التي يختلف حولها المدرسون وواضعو السياسة اللغوية محددة فيما يأتي : في أي ظروف و لأي غايات ينبغي أن تشجع السياسة اللغوية الرسمية للتعليم بلغة الأم"[14].

---

(12) وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، الفكر الإسلامي والفلسفة، قسم الباكالوريا، مكتبة المعارف، الرباط، ط 1 س1979

(13) م .جما عليان، الحفاظ على التراث، ص56

(14) جيمس و .طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1 س 2007 ص59

يبدو أن هذا السؤال إلى حد ما هو من الهموم المؤرقة للباحث والمتتبع لبرنامج توظيف اللسان الأمازيغي في النظام البيداغوجي الوطني، لأننا مازلنا نلمس الفجوة الكبيرة داخل هذا النظام، وفراغه المهول من احتواء مضامين هدا اللسان الفكرية والوجدانية، وفي الوقت الذي يتلقى الأطفال في دور الحضانة تربيتهم بلغة أجنبية نتلكأ في إنتاج برنامج تكويني بالجامعة المغربية يؤهل للتواصل الجيد بلسان مغربي صرف تواصلا يعمل على إنتاج حوار داخل هذه العملية التواصلية بين المتكلم والمتلقي قائم على إشراك هذا الأخير في مختلف الآراء والتصورات والمواقف البناءة، ومحاولة الانفتاح عليه، ودفعه للتعبير عن وجهة نظره، ومشاركته في اتخاذ المواقف والقرارات داخل إطار من الاحترام والتقدير المتبادل بين طرفي الإرسالية التواصلية[15].

وإذا كان الباحث الأنكلوساكسوني قد قدم أربع إجابات عن السؤال السابق، فإنه يبدو من خلال السياق التاريخي الذي يتواجد فيه اللسان الأمازيغي أن قضية البحث عن المساعدة الرسمية قد لا تغطي موقعه داخل إشكالية الاستمرار الحضاري للإنسان المغربي في ظل التيارات الفكرية والاقتصادية العالمية المعاصرة، وفي ظل سلبياتها وآثارها العميقة في البناء الثقافي للشعوب، بالنظر إلى أن العولمة كما هي سائر النظريات ما هي إلا تجارب إنسانية ولا تمثل الحلول المثلى للأزمات الإنسانية الراهنة، وإن كان المنطلق هو أن تنوع الثقافات والحضارات يغني الثقافة والحضارة الإنسانية بمفهومها الشامل وأن الحضارة التي تعتمد على التنوع الثقافي في داخلها تكون دائما مرشحة للقيام بعمليات التطور والابتكار[16]. لذلك فإن الرؤية العلمية للأشياء تنبؤنا بحتمية استفادة الأجيال الراهنة من الثورات الصناعية والعلمية والتقنية في تطوير حضارتنا وثقافتنا الوطنية ويقتضي ذلك منطقيا نقل هذا الإرث التاريخي للأجيال القادمة، وتأسيسا على ذلك يقتضي المنهج العلمي منا أيضا الإجابة عن أسئلة جوهرية، من أ همها:

- لماذا إذن الحديث عن الحفاظ على اللسان الأمازيغي؟
- ما هو موقع اللسان الأمازيغي في الخريطة اللسنية العالمية؟ وما مدى مساهمته في السياسة الدولية؟ وما إسهاماته في الحضارة الإنسانية؟

---

(15) سعيدة إدريسي تفراوتي، اللغة والتواصل، الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية، مطبعة بني ازناسن، الرباط، ط 1 س 2005 ص21

(16) م .جمال عليان، الحفاظ على التراث، ص74.

- ما هي مخاطر انقراض اللسان الأمازيغي على الخصوصيات الثقافية المغربية عامة واللسنية خاصة؟
- وبالنظر إلى أن اللسان الدارج المغربي ليس لغة مثالية بقدر ما هو لغة الحياة الاجتماعية اليومية، والتي ترتبط أكثر بمجال المعاملات والحركة والنشاط الاجتماعي والاقتصادي، والذي ينجح الجميع في إتقانه منذ نعومة الأظافر فإن القضية اللسنية المطروحة في هذا المجال، لماذا لم يؤثر المعجم اللساني الأمازيغي مثلا بصورة جلية في هذا اللسان المغربي الدارج؟ وأقصد في سؤالي التأثير المعجمي خاصة.

يقودنا هذا الطرح إلى ما يلي :

- أن اللسان الأمازيغي مكون من المكونات الجوهرية للهوية الوطنية، ومن ثمة تكمن قيمته في القوة الوجدانية التي يبعثها في النسيج الثقافي الوطني، كما يساهم باعتباره التعبير عن فكر الجماعة الأمازيغية في التنظيم ورسم السياسة العامة للمجتمع المغربي، ويقتضي هذا أن اللسان الأمازيغي له نظامه الثابت وبنيته اللغوية المستقلة.
- أنه و حيث إن الأمر كذلك فإن الأمازيغية تقف على قدم المساواة مع جميع الألسنة العالمية،
- أن النظام التربوي الذي تأسس في ظل المخلفات الاستعمارية المتكررة والتي من بين نتائجها استيراد مناهج تربوية يكون من أهدافها التبعية، والانسلاخ الممنهج عن الخصوصيات الثقافية، قد آن له الأوان ليقوم بنقد ذاتي لإستراتيجيته في تكوين مواطن الجيل القادم، حفاظا على الهوية، و ذلك على إيقاع أكثر علمية وتاريخية.

لقد اخترت لهذه المداخلة "اللسان الأمازيغي" في مواجهة تحديات الهجرة، وأردت أن أقصد بتحديات الهجرة كل ما يصيب الجهاز اللساني من تطور أو تغير عن صورته الأصلية، وذلك انطلاقا من أن اللسان الأمازيغي مساو لجميع الألسنة البشرية لتوفره على نظامه الثابت، ولذلك رغبت في خاتمة هذا العرض البسيط، وأنا أعي تمام الوعي أن من أولى أولويات هذه الندوة أن تتحسس الرغبة الأكيدة لدى الطالب بالكلية المتعددة التخصصات بأسفي في اكتساب اللسان الأمازيغي، وأن ترعى الدرس اللساني الأمازيغي بهذه الكلية

الفتية، فلنا أمل أن تظهر بعد كل هذا إبداعات و كتابات ترسم تجارب بهذا "اللسان النبيل"، أقول رغبت لأجل هذا أن ألقي نظرة عن مشروع علمي قام به باحث غيور على الثقافة الأمازيغية ولسانها الأستاذ محمد شفيق عضو أكاديمية المملكة المغربية الذي هيأ للدارس العربي كتابا في تعلم اللغة الأمازيغية سماه "أربعة و أربعون درسا في اللغة الأمازيغية : نحو وصرف واشتقاق، ووصف له بنيتها اللسانية في بحثه "اللغة الأمازيغية " بنيتها اللسانية، ووضع معه معجما عربيا أمازيغيا، ولا نحتاج لفترة عمل لنسأل ناشئتنا التي لا تفقه هذا اللسان عن علاقته ببيئاتها المحلية، فإن أهميته الأدبية لن تكشف إلا بعد أن يصبح اللسان الأكاديمي داخل المؤسسة التربوية عامة والجامعية خاصة. إن اللسان الأمازيغي سيستفيد كثيرا من نشاط الحركة اللغوية عبر التاريخ، ولن ننتظر منه فوق ما تقوم به جميع الألسنة، بل إن النظرة المثالية التي نؤمن بها ونحن نناقش قضية التغيرات اللسانية أن أقصى ما يجب أن يهيأ للسان الأمازيغي هو حمايته بأن تنصرف إليه عناية الباحثين، وأن تشجع البحوث الرصينة والنصوص الإبداعية المكتوبة بالتيفيناغ، وأن يحرس تطوره بإنشاء مجمع لغوي أما زيغي يراقب الانزياحات اللغوية عن البنيات اللغوية المعيارية، ولنا في اللغة العربية الفصيحة خير مثال، إن حماية أنظمتنا اللسانية هو حفاظ على سلامة أنظمتنا الفكرية وصحة عملياتنا المنطقية والعقلية واستقامة إدراكنا وفهمنا للخطابات اللغوية وإنجازها انجازا بليغا جيدا وبذلك ستحتل اللغة الأمازيغية مكانها بين اللغات المستخدمة في التكوين بالمؤسسة الأكاديمية.

إن أول ما يصادف القارئ في كتاب محمد شفيق "أربعة و أربعون درسا في اللغة الأمازيغية ،نحو وصرف واشتقاق" الذي يقع في 338 صفحة من الحجم المتوسط، قول الباحث : "أيها القارئ الكريم، ما الذي دفعك إلى اقتنائك هذا الكتاب؟ أهو تعاطفك مع تراثنا المغربي الأصيل؟ إذا كان الأمر كذلك، فسر قدما، وابذل كل ما استطعت من جهد من أجل الوصول إلى غايتك، أما إذا كنت تعتقد أن الأمازيغية ليست إلا لهجة وأن الإحاطة بمعطياتها النحوية والصرفية والمعجمية لن تتطلب منك إلا بضع ساعات فإني أنصح لك أن تترك هذا الكتاب، وأن تتعاطى تعلم لغة تبجلها و تعظم شأنها كالإنكليزية أوالألمانية[17]..

(17) محمد شفيق، أربعة وأربعون درسا في اللغة الأمازيغية، نحو وصرف واشتقاق، النشر العربي الأفريقي، الرباط، ص5

إن هذا الاستشعار بأهمية اللسان الأمازيغي يؤكد على النظرة التي ينبغي أن تكون الإطار في تعلمه واكتسابه، وما مقارنتها ببعض اللغات الحية إلا للتنبيه على عنصر الحياة فيها، ويتضمن ذلك أيضا أن الباحث ينبه على أن اللغة الأمازيغية التي يتم التواصل اليومي بها ينبغي أن توجه بلغة معيارية تحافظ على بنيتها، ولن يتم ذلك إلا بواسطة البحث والتعلم، ومن أجل ذلك نبه في بحثه "اللغة الأمازيغية :بنيتها اللسانية" على خطر الإبادة اللغوية génocide des languesعارضا وجهة نظر اللساني ميشال ماليرب Michel Malherbe في مؤلفه "ألسنة البشرية " « les langues de l'humanité » بأن هنـــاك ثقافـات تمـــارس امبريالية لغوية قاهرة باسم المال والتجارة أو باسم الايديولوجيا في معناها الأوسع أو باسم القوة العسكرية، وليس يضنيه أكثر مما قال باحث آخر إن ما يقرب من 90% من اللغات الحية المتخاطب بها اليوم ستندثر في غضون القرن الواحد و العشرين غير أن نظرة الإسلام للألسن تجعله يدعو الباحث المسؤول إلى النظر في هذا الموضوع بكل رصانة وموضوعية فقال : "ومما ينبغي التنبيه إليه أن للإسلام بصفته دينا ورؤية إلى الكون، موقفا في الموضوع، بينه القرآن أولا، في الآية الكريمة، من سورة الروم "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين" وبناء على ذلك صرح قائلا : هذه الاعتبارات هي التي حدتني على التحدث إليكم في موضوع الأمازيغية، وبنيتها اللسانية، عسى أن أحفز همم الشباب للبحث في هذه المسألة العلمية الضخمة، وعسى أن ألفت، في الوقت نفسه، نظر المسؤولين السياسيين إلى ما سيلقيه عليهم التاريخ من التبعات بسبب إهمالهم صرحا شامخا من تراثنا الثقافي وتعريضهم إياه للضياع المخفف، ذلكم الصرح الحضاري الذي قال فيه الحسن الوزان l'Africain Léon إنه يسمى "أوال أمازيغ " أي اللسان النبيل، ذلكم اللسان الذي سار به من الأمثال وقصت من الأخبار ما "لو انصرفت إليه عناية الناقلين لملأت الدواوين، كما قال ابن خلدون(18).

يتكون الكتاب من أربعة وأربعين درسا، افتتحها بثلاثة دروس عن قواعد لكتابة الأمازيغية، إذ تكلم عن تسع قواعد يعرضها على الشكل التالي : إثبات مجموعة من الألفاظ الأمازيغية ثم شرح القاعدة التي تمثلها، كما في المثال التالي من الكتاب : يقول فلنكتب مجموعة أولى من الكلمات الأمازيغية، ننتقيها من بين أسماء الأماكن والأقاليم المعروفة : تافيلالت، تارودانت، تاوريرت، تيفلت، تونفيت.

---

(18) نفسه، صفحات 7 و 8 و9.

القاعدة الأولى : الألف والواو والياء هي التي تقوم مقام الفتحة و الضمة والكسرة في كتابة الأمازيغية، ولذا تسمى حروف التحريك، و هي لا تقتضي مدا في النطق لأن الأمازيغية لا مد فيها[19]، وعلى هذه الطريقة يستمر الباحث في عرض قواعد كتابة اللغة الأمازيغية، ويبدو أنه يدرك أن القارئ يجهل أبسط ما يتعلق بكتابة هذه اللغة، لذلك يعمل على الإبحار به فيها بكل ترو كي يمتلك هذه القواعد مستعينا بما يقابل ذلك في اللغة العربية، ومن حق ذلك أن يكون له الصدى في ذهن القارئ من أجل امتلاك قواعد هذه اللغة، وموادها اللغوية، و هكذا إذا تابعنا تحليله نجده يختم كل درس من الدروس الثلاثة المذكورة بتمرين يدعو فيه القارئ إلى قراءة الكلمات أو الجمل وحفظها متبعا أسلوب التدريج في التدريب، فإذا كنا نجده يذيل الدرس الأول بجدول من الكلمات و مقابلها العربي:

أركاز = الرجل	تامطوط = المرأة
أغروم = الخبز	تيفيكي =اللحم
أمان = الماء	تامزيرت = الأرض
أزكر = الثور	تافوناست = البقرة
أزرو = الصخرة	تاوريرت =الجبيل
أزاغار = السهل	تيطاون = العيون[20]

فإن الدرس الثاني في قواعد كتابة اللغة الأمازيغية يذيل فوق ذلك بجمل للحفظ،

ودم = الوجه	سيرد ودم نك = اغسل وجهك
أفوس = اليد	سيرد أفوس = اغسل يدك[21]

بينما تتقدم تمارين الدرس الثالث لتشمل مطالبة المتعلم بالترجمة من الأمازيغية إلى العربية، ومن العربية إلى الأمازيغية[22]، وبعد يتوالى عرض الباحث لمورفولجية اللغة الأمازيغية وتراكيبها (الاسم الفعل الجملة الأمازيغية)، وحتى يتضح للقارئ طريقة الباحث في ذلك نعرض المثال التالي من حديثه عن الجملة الأمازيغية :

(19) نفسه، ص7

(20) نفسه، ص9

(21) نفسه، ص13

(22) نفسه، ص17

الجملة المثبتة	ما يقابل الجملة الاسمية العربية
أركاز أد د أموسليم	هذا الرجل مسلم
أييس أن د وينس	ذلك الفرس له
تامطوط نات تاروميت	تلك المرأة نصرانية
تافوناست أدت تينس	هذه البقرة لها

نلاحظ :

1- أن بين المبتدأ والخبر دالا رابطة، لا يجوز حذفها، لأن الخبر اسم أو ما يشبه الاسم.

2- أن الدال الرابطة تقلب تاء إذا وليتها تاء، وتنطق مدغمة، ولا ترسم إلا للتذكير بوظيفتها في الجملة.

3- في الأمازيغية اسم خاص إذا أضيف إلى اسم آخر، أو أضيف إلى ضمير، صار يفيد مفهوم الملكية . ذلك الاسم هو : "وي" تقول مثلا : اسردون اد د وي ومغار "هذا البغل للشيخ، و تقول" أسردون اد د وينس = "هذا البغل له" ومؤنث "وي " هو "تي" تقول : تاسردونت ادت تي ومغار "و تقول :تاسر دونت اد ت تينس(23).

إن وقوفنا للإشارة إلى هذا الانجاز العلمي بصورة وجيزة وكذا على أسلوبه في مقاربة اللسان الأمازيغي للقارئ العربي يهدف إلى بيان أهمية الكتاب في تعليم اللغة الأمازيغية، خاصة وأننا نبهنا على الخطر الذي تتعرض له اللغات الوطنية من إهمال من أبنائها من جهة، ومن غيابها في السياسة اللغوية الوطنية، وبذلك يبدو أن ميله إلى ترسيخ اللسان الأمازيغي بواسطة الأسلوب المقارن بين اللغة العربية و اللغة الأمازيغية، وعمله على تدريب المتعلم على صياغة الجمل والتراكيب ومراعاة القواعد يصب في مجاري استعادة الذاكرة اللغوية لأفراد و جماعات فقدوا الملكة اللسانية الأمازيغية، وفي مجاري الدفاع على لسان له معجمه وتراكيبه ومستوياته ومدونته اللغوية المرجعية، ولم يفتنا في أكثر من مرة إلى المناداة بأن يكون عمل هذا الباحث المنطلق في الانكباب على تدريس اللسان الأمازيغي

(23) 1نفسه، ص137

عائدات الهجرة الدولية بمنطقة سوس،
عامل مركزي في توسع المدن

حسن ضايض
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس
فاس

مقدمة

عرفت سوس وخاصة جبالها (الأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير الغربي) الهجرة الدولية منذ عشرات العقود .ونظرا لقدم هذه الظاهرة فإن تأثيراتها المجالية هي الأخرى قديمة. حيث تعتبر سوس من المناطق المغربية الأولى التي استفادت من عائدات مهاجريها في الخارج. ويمكن، في هذا الصدد، التمييز بين عائدات المهاجرين التي استثمرت في البوادي وهي الأولى، وبين تلك التي استفادت منها المدن في ما بعد. ففي هذه الحالة، موضوع بحثنا، اعتبر المهاجرون السوسيون خاصة المنحدرون من الأحواض الهجرية الكبيرة (الأطلس الصغير الغربي، أزغار تزنيت، الأطلس الكبير الغربي) المساهمون الفعليون في انطلاق الظاهرة الحضرية السوسية .غير أن تأثيرات الهجرة على المدن ظلت إلى اليوم غير ذات أهمية كبيرة لكون غالبية المهاجرين تستثمر مدخراتها في القطاع العقاري أساسا.

1 - تطور الهجرة الدولية بسوس

تعتبر حركة الهجرة السوسية إلى الخارج قديمة جدا. فحسب La Fosse M. de ، كان جنوب المغرب يرتبط بعلاقات تجارية بالسودان قبل مجـــيء الإســـلام ,Daïde H., 1989 حسب الباحث، فبلاد السودان هي ترجمة ل"أكالن ن ئكَناون". ويرى محمد شفيق في معجمه، أن لفظة "أكناو" التي تعني الأعجم، كانت تطلق على"السوداني" لأنه لم يكن يتكلم الأمازيغية. (محمد شفيق، 1993، الجزء الأول، ص 559) .

وإذا اقتصرنا فقط على الفترة المعاصرة، فإن هجرة السوسيين إلى الخارج بدأت تتضح معالمها أكثر منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وخلال هذه الفترة كانت الهجرة السوسية تتجه أساسا نحو الجزائر، وتونس في ضيعات المعمر الفلاحي الأوربي .

غير أن هذه الهجرة لم تكن كثيفة مقارنة بنظيرتها الريفية، نظرا لطول المسافة بين سوس وهذين البلدين، ونظرا لضعف الأجور التي تمنحها هذه الضيعات. وإلى حدود 1950 لم يكن عدد السوسيين بالجزائر، والذين كانوا ينحدرون أساسا من الأطلس الصغير الغربي، يتجاوز2071 مهاجرا (Montjean, M. 1942).

وتعتبر فترة الحرب العالمية الأولى بداية حقيقية لانطلاق الهجرة من سوس في اتجاه فرنسا، حيث تراوح عددهم بين 35000 و40 ألف مهاجر خلال الفترة الممتدة بين 1914 و1918. وإلى حدود 1956 شكل السوسيون خاصة المنتمون إلى سهل تيزنيت والأطلس الصغير الغربي ما بين 80 و 90 % من المهاجرين المغاربة بفرنسا. وكان معظم المهاجرين يعملون في مناجم الفحم بشمال فرنسا. وقد استمرت هيمنة السوسيين على الهجرة الخارجية إلى بداية السبعينات، وهي الفترة التي فرضت فيها الدول الأوربية قيودا إدارية على المهاجرين للحد من تدفقهم عليها. وبالإضافة إلى هذا العامل الذي قلص من نصيب الهجرة السوسية في خريطة الهجرة بالمغرب، نجد عاملا آخر تجلى في ظهور مجالات هجرية مغربية جديدة، تتمثل في منطقة بني ملال والدار البيضاء. وهي مجالات صدرت آلاف المهاجرين نحو إيطاليا بشكل خاص. غير أن هذا لا يعني أن الهجرة من سوس إلى الخارج في تراجع وتقلص. فهي تتجدد باستمرار بفعل التجمع العائلي الذي انبثقت منه أجيال من المهاجرين، لا تزال تربطهم بسوس وشائج وعلاقات قوية .كما أن الهجرة من منطقة سوس، وخاصة منذ نهاية القرن الماضي إلى اليوم، اتخذت وجهة جديدة، هي اسبانيا من خلال الهجرة السرية التي تتنامى من سنة لأخرى في المناطق الفقيرة من سوس (تيزنيت، كلميم).

2 - تحويلات المهاجرين، أموال طائلة، من المستفيد الحقيقي؟

لا تختلف الدراسات والأبحاث في إشكالية الهجرة الخارجية، في كون عائداتها تعرف تصاعدا مستمرا وفي كونها عنصرا محوريا في الناتج الداخلي الخام. وهكذا إذا كانت قيمة تحويلات المهاجرين لا تتجاوز 5 مليار درهم في بداية السبعينات فإنها ارتفعت إلى 19 مليارا خلال سنة 1996، وإلى أكثر من 46 مليار درهم سنة 2006 ، ويرتقب أن تتجاوز 50 مليار درهم خلال سنة2007. وتكمن أهمية هذه التحويلات في كونها تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، وتعادل 40% من قيمة الصادرات و 80 %من العجز التجاري . وتعتبر منطقة سوس والدار البيضاء والريف وبني ملال، أهم المناطق التي تحول إليها هذه الأموال.

غير أننا نتسائل في ما إذا كانت هذه الأموال تحول فقط من طرف المغاربة المهاجرين، أم أن هناك قنوات أخرى ساهمت في الرفع من الصبيب المالي المتدفق على المغرب. ونظن أن الأمر هو كذلك، نظرا للتحول الذي وقع في تصرفات الجيل الثاني والثالث من المهاجرين في مسألة التحويلات المالية. فهؤلاء عكس آبائهم وأجدادهم الذين كانوا يحوّلون معظم أموالهم، يحاولون باستمرار، الاندماج الاجتماعي في الدول المستقبلة، من خلال تبني سلوكات استهلاكية عصرية على مستوى السكن والغذاء واللباس والنقل والترفيه. غير أن هذا لا يؤدي إلى قطع الصلات بالبلد الأم، حيث إن معظم أبناء الجيل الثاني والثالث ، يدخرون المال الكافي لقضاء عطلهم في سوس. وكل هذه الاعتبارات تجعل أبناء المهاجرين الذين أصبحوا يشكلون حاليا غالبية المهاجرين، لا يكترثون كثيرا بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى بلدهم الأصلي.

غالبا ما تنعت استثمارات المهاجرين بكونها غير منتجة، لأنها لا تذر الدخل بشكل مباشر. وهي كذلك لأن حوالي 50% من أموالهم تستعمل في الاستهلاك الأسري و14% في السكن وأقل من 10% في القطاعات المنتجة (الصناعة، التجارة، الخدمات ...). غير أن أموال المهاجر، رغم أنها ليست منتجة، تعتبر العامل الرئيس في التوسع المجالي الذي عرفته معظم مدن سوس خلال العقدين الأخيرين. إذ لا نتصور التطور المجالي السريع الذي عرفته مدينة أكادير، وتيزنيت، وآيت ملول، وأولاد تايمة على سبيل المثال، وما يرتبط به من أنشطة تجارية في غياب أموال المهاجرين. فمثلا، وصلت القيمة المالية لمجموع استثمارات المهاجرين في القطاع العقاري (السكن، القطع الأرضية) بالمؤسسة الجهوية للبناء والتجهيز بأكادير بين 2000 و 2006 إلى 553,780 مليون درهم (مؤسسة العمران، أكادير2007). كما أن الهجرة الخارجية ساهمت في تحسين مستوى عيش أسر ريفية كثيرة. ولعل بناء مسكن وتحسين مستوى العيش، يعتبران في نظر معظم المهاجرين أهم الأهداف والمنجزات التي حققوها، لأنهم لم يكونوا يكترثون بالاستثمار في قطاعات تتجاوز مدخراتهم ومستوياتهم المهنية.

إن المتأمل في علاقة التحويلات المهمة والقديمة للمهاجرين، والتنمية الاقتصادية للدول المصدرة للهجرة يتبين له ، من جهة، أن المستفيد الحقيقي منها ليس هو المهاجر ومحيطه الاجتماعي المباشر. وإنما قطاعات أخرى تتمثل أساسا في البنوك والمؤسسات الضخمة للبناء. ويتبين له، من جهة أخرى، أن ضعف الاستثمارات المنتجة لا يتحمله المهاجر وإنما الدولة والمؤسسات المالية. فالأولى لا تتوفر على مشروع واضح يمكن من

استثمار أموال الهجرة الخارجية استثمارا يعود بالنفع الدائم على الأوساط الريفية والحضرية، التي تصدر اليد العاملة إلى الخارج . وأما المؤسسات البنكية التي تقوّت بفضل تحويلات المهاجرين، فإن هدفها يتمثل في استقبال أموال المهاجرين 1/3 (الودائع البنكية حاليا) وتحويلها إلى مقراتها المركزية، ليتم إعادة توظيفها في قطاعات بعيدة جغرافيا عن هذه الأوساط، وخاصة الريفية منها. وفي هذا الصدد، إذا أخذنا على سبيل المثال أرياف تيزنيت التي يوجد الآلاف من مهجريها في أوربا، يتضح أن فقر مواردها أصبح شبه مزمن، وأنها لا تزال تصدر أبناءها، بشكل أو بآخر، إلى الخارج. وكل هذا يعني أن الهجرة الخارجية، عوض أن تحسن من مستوى عيش ساكنة هذه المنطقة، تولد بشكل مستمر ومتجدد الهجرة والرغبة في الهجرة إلى الخارج.

ولإبراز أهمية مدخرات المهاجرين في البنوك نورد الجدول التالي:

جدول رقم رقم :1 أهمية مدخرات المهاجرين في الأبناك المغربية

الأقاليم	ودائع المهاجرين البنكية(%)
الناظور	87.0
الحسيمة	86.0
كلميم	78.0
خنيفرة	63.0
تزنيت	85.0
تارودانت	64.0
ورزازات	88.0

Chattou Z : 1998, p.125

تعتبر، إذن، أموال المهاجرين الدعامة الأساسية للبنوك المغربية، وبدونها لا يمكن أن تكون هذه المؤسسات على ما هي عليه اليوم.

كما أن المؤسسات العمومية وشبه العمومية، المختصة في البناء والتجهيز، ظلت تستثمر في العقار أساسا، عوض أن تساهم في إنجاز مشاريع اقتصادية حضرية منتجة (صناعية مثلا) من خلال مدخرات المهاجرين، تكون موجهة لهم أو لغيرهم بالشكل الذي يمكن من

تنويع الشغل خارج القطاع العقاري .ونشير في هذا الصدد إلى أن هذه المؤسسات تعتبر من المستفيدين الرئيسيين من أموال الهجرة. فعلى سبيل المثال، وصلت القيمة المالية لمبيعات المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء لأكادير (ERAC) في الميدان العقاري (شقق، وسكن، وقطع أرضية) منذ تأسيسها إلى 2006 إلى حوالي 900 مليون درهم (مؤسسة العمران أكادير 2007).

3- مدينة تيزنيت، نموذج لنمو حضري في علاقة وثيقة باستثمار المهاجرين

3-1 استثمارات مهمة للمهاجرين بقطاع البناء

من خلال الإطلاع على رخص البناء بمدينة تيزنيت منذ (1976 سنة اعتماد تصميم التهيئة) إلى نهاية الثمانينات، تبين أن عدد الرخص المسلمة سنويا تجاوز 300 رخصة . ويعزى هذا التطور أساسا إلى التوافد الكبير للمهاجرين على هذه المدينة، حيث تجاوز عدد المهاجرين المستثمرين بقطاع البناء 3500 مستثمر مهاجر، ينتمي معظمهم إلى إقليم تيزنيت، أي حوالي40% من مجموع المستثمرين في هذا القطاع .

ومن خلال دراسة ميدانية (حسن ضايض2003) ، وصلت كلفة بناء مسكن واحد بين نهاية الثمانينات ونهاية التسعينات في المتوسط إلى 200 ألف درهم .ومن هنا يمكن أن نتصور بسهولة الأموال الضخمة التي تم حقنها في بناء آلاف الدور التي هي في ملك المهاجرين بهذه المدينة. ولا شك أن مساهمة المهاجرين في تنمية المجال المبني لمدينة تيزنيت، هي في نفس الوقت مساهمة في تنمية قطاع البناء، وما يرتبط به من مقاولين ومنعشين عقاريين ووسطاء (سماسرة) وتجار مواد البناء.

كما أن توافد هؤلاء المستثمرين الجدد، ساهم إلى حد كبير في ارتفاع أثمنة الأرض في كل أحياء المدينة. فقبل 1978 لم يكن ثمن الأرض يتجاوز200 درهم للمتر المربع في المتوسط، ليرتفع بعد ذلك في أواسط الثمانينات إلى 600 درهم للمتر المربع، وليتجاوز اليوم 3000 درهم في المتوسط .

3- 2 إسهام فعال في تنمية القطاع التجاري

إذا اقتصرنا فقط على استثمارات المهاجرين خلال عقد الثمانينات، أي خلال الفترة التي عرفت توافدهم الكبير على مدينة تيزنيت، يتضح أن المؤسسات التجارية التي هي

في ملكهم تجاوزت 90 مؤسسة، نصفها يمثله تجارة المواد الغذائية .غير أن هذا العدد هو في تطور مستمر، نظرا لتزايد المهاجرين الذين يتركون دواويرهم للاستقرار بهذه المدينة بعد حصولهم على التقاعد .فحسب إحصاء 1994، يقدر عدد المهاجرين المتقاعدين الوافدين على هذه المدينة في المتوسط سنويا بست (6) مهاجرين بين 1982 و1994، بينما وصل مجموع ما استقبلته أرياف تيزنيت خلال هذه الفترة 2300 مهاجرا متقاعدا[1]. ومن خلال ملاحظاتنا الميدانية في مختلف مناحي سوس (تيزنيت وهوارة ومسكينة)، فإن حوالي نصف المهاجرين المتقاعدين بالبوادي، يهاجرون إلى المدن بعد مدة استقرار لا تتجاوز في الغالب خمس سنوات.

3-3 توزيع مؤسسات المهاجرين التجارية وتطور النسيج التجاري

لقد ساهم انتقال السكن من أحياء المدينة الأصيلة بشكل مواز في انتقال الأنشطة التجارية. وهكذا فإن معظم متاجر المهاجرين تتركز في الأحياء المتميزة بديناميتها التجارية والتي هي ساحة المشور، وحي اليوسفية، وعلى امتداد شارع محمد الخامس .كما أن المهاجر ساهم إلى حد كبير في تنمية القطاع التجاري للمدينة، إذ ظهرت عدة نقط للبيع وخاصة منها المتعلقة بتجارة البناء التي يرتبط ازدهارها الحالي بشكل وثيق باستثمارات آلاف المهاجرين في بناء سكنهم الخاص .

نشير كذلك في هذا الصدد إلى أن كلفة كل استثمار تجاري هو في ملك مهاجر تيزنيتي، تصل إلى 30 ألف درهم في المتوسط. وغالبا ما تتميز استثمارات المهاجرين التجارية بهذه المدينة بكونها ذات حجم متوسط. غير أنه في حالات عدة نجد استثمارات تجارية تتجاوز كلفتها 100 ألف درهم. وهي استثمارات تذر على أصحابها أموالا طائلة، جعلتهم من الفئات الميسورة بمدينة تيزنيت. وإذا اقتصرنا فقط على مؤسسات المهاجرين التجارية، فإن قيمة الأرباح العامة التي يجنون منها تتجاوز سنويا مليون درهما.

3-4 مساهمة فعالة في تنمية الاقتصاد الحضري

تسهم النفقات الغذائية وغير الغذائية للمهاجرين خلال عودتهم السنوية ونفقات أسرهم الحضريين، بشكل كبير، في تنمية النشاط التجاري الحضري.

---

(1) وصل هذه عدد المهاجرين المتقاعدين الذين استقروا بشكل نهائي بأكادير الكبير إلى حدود 1994 إلى 2320 مهاجر (الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994).

أ -النفقات الغذائية وغير الغذائية في تقوية مردودية المؤسسات التجارية

يصل متوسط حجم النفقات الغذائية وغير الغذائية السنوية لكل أسرة مهاجر مستقرة بمدينة تيزنيت إلى حوالي 1500 درهم. وهي نفقات تضخ مباشرة وبشكل منتظم في صناديق التجار. ومن خلال عملية حسابية بسيطة فإن نفقات العدد الكبير لهذه الأسر (أكثر من 2000 أسرة) يعتبر عاملا أساسيا في تنمية القطاع التجاري لهذه المدينة، وبدونها لا نتصور الإقلاع التجاري الذي وصلت إليه اليوم. وأما إذا اعتبرنا ما تنفقه آلاف أسر المهاجرين التي لا تزال تستقر في أرياف تيزنيت، بفضل الأموال التي تحصل عليها من الخارج، وإذا اعتبرنا نفقات المهاجرين الحضريين والريفيين خلال عودتهم السنوية، فإن 60 % من أرباح تجار هذه المدينة مصدرها عائدات المهاجرين التيزنيتيين بالخارج (حسن ضايض1989).

ب - عودة المهاجرين السنوية عامل آخر لتنمية التجارة الحضرية

تعرف الأرباح التي يجنيها التاجر التيزنيتي تباينا واضحا من شهر لآخر. وتعرف هذه الأرباح أوجها وذروتها خلال فصل الصيف . إذ أن الفرق بين أرباح فصل الشتاء وأرباح فصل الصيف تصل في المتوسط إلى 1200 درهم. وبفضل مصاريف هذه الفئة من المستهلكين فإن الربح الصافي الذي يجنيه التاجر الحضري خلال فصل الصيف يرتفع في المتوسط إلى 2000 درهم مقابل حوالي 1000 درهم خلال فصل الشتاء. وتختلف هذه الأرباح من قطاع تجاري إلى آخر. فعلى سبيل المثال تعرف تجارة اللحوم وتجارة الذهب والفضة رواجا منقطع النظير خلال موسم عودة للمهاجرين إلى تيزنيت.

وتمكن معرفة قيمة النفقات السنوية للمهاجرين من إدراك العلاقة البنيوية بين عائدات الهجرة الخارجية وتطور النسيج التجاري لهذه المدينة. وفي هذا الصدد صرحت أغلبية المهاجرين أنهم ينفقون سنويا خلال عودتهم في المتوسط 20 ألف درهم. وهي نفقات تستعمل فقط في التغذية وليس في شراء عقار أو إعادة ترميم وصيانة مسكن.

وإذا اعتبرنا كل هذا، ندرك بسهولة القاعدة المادية الصلبة التي تنمو عليها وبفضلها مدينة تيزنيت ومعظم مدن سوس.

ج - مساهمة محدودة في تنمية قطاع السياحة والصناعة

إذا كانت لعائدات الهجرة انعكاسات جلية على القطاع التجاري الحضري، فإنها لم تكن كذلك على القطاعين الصناعي والسياحي اللذين لم يستقبلا إلا حوالي 18% فقط من استثمارات المهاجرين، واللذين هما عبارة عن استثمارات صغيرة، باستثناء امتلاك أحد المهاجرين لفندق من الحجم المتوسط .وغالبا ما يبرر المهاجرون ضعف إقبالهم على القطاعات الاقتصادية المدرة للدخل، والقصور على الاستثمارات ذات التوجه الاجتماعي الصرف بمجموعة من العوامل، منها على الخصوص إمكانياتهم المالية المحدودة التي لا تمكنهم من هذا النوع من الادخار، وغياب التسهيلات الفعلية المتعلقة بالتخفيف من قيمة الضرائب، وكذلك غياب شبكات تحسيسية وتوجيهية رسمية في شأن الاستثمارات المنتجة، كما هو عليه الأمر بتونس حيث ساهمت أموال المهاجرين في تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني .

د - أموال المهاجرين وتنمية الشغل في قطاع البناء

إذا ساهمت عائدات المهاجرين في تنمية قطاع التجارة والبناء بشكل مباشر وغير مباشر، فإنها ساهمت كذلك في تقوية سوء تشغيل (sous-emploi) اليد العاملة في البناء بسبب تراجع وتيرة استثماراتهم في هذا القطاع. وهكذا إذا كان عدد منازل المهاجرين بمدينة تيزنيت التي تبنى سنويا بين نهاية السبعينات وأواسط الثمانينات يتراوح بين 50 و100 منزل فإنه تراوح بعد ذلك إلى ما بين 15 و 30 منزلا فقط. وفي هذا الصدد يقول أحد البنائين "إذا كان ورش بناء منزل من طابقين يحتاج، بين 1978 و1985، إلى ثمانية عمال لإنهائه بسرعة لأن ورشات أخرى تنتظرهم، فإن الأمر اليوم لا يتطلب أكثر من ثلاث عمال". ويمكن أن نلمس بشكل جلي تنامي سوء التشغيل في قطاع البناء بهذه المدينة من خلال الأعداد المهمة للعمال وللبنائين العاطلين على امتداد شارع سيدي عبد الرحمان وغيره من الأحياء خارج أسوار المدينة الأصلية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تراجع وتيرة البناء في هذه المدينة لا يجد تفسيره في تراجع استثمارات المهاجرين فحسب، وإنما كذلك في التحول المجالي الجديد الذي عرفته استثمارات المهاجرين . فالمنحدرون من إقليم تيزنيت وخاصة منهم المهاجرون التجار أصبحوا يفضلون توظيف أموالهم في قطاعات ضخمة في المدن المغربية ذات الإشعاع الجهوي، كأكادير، والمدن ذات الإشعاع الوطني، كالدار البيضاء، لأنها توفر لهم إمكانيات

الربح والارتقاء الاجتماعي السريعين، عوض توظيفها في مدن صغيرة مثل تيزنيت، لا تمكنهم من ذلك. ومن هذا المنظور أصبح العديد من المهاجرين المستثمرين في قطاع البناء والأنشطة الخدماتية بهذه المدن أثرياء حقيقيين .

4 - الهجرة إلى الخارج عامل من عوامل إفراغ الريف وتخلفه

إن الدارس لتأثيرات عائدات الهجرة الخارجية على الدول المصدرة لها، تسترعي انتباهه أشكال الخلل المجالي التي ساهمت فيها استثمارات المهاجرين. فالبوادي أوالأحواض الهجرية التي انطلقت منها الحركة السكانية، لم تستفد من هذه الاستثمارات كما استفادت المدن التي استقبلت معظمها وأهمها. وبتعبير آخر، بالرغم من كون معظم المهاجرين السوسيين هم ريفيون في الأصل، فإن أهم الأموال الموظفة في قطاع البناء والتجارة احتضنتها المدن المحلية والجهوية، بينما لم تستفد البوادي وقطاعاتها الاقتصادية (السكن والفلاحة) إلا من أموال محدودة، غالبا ما تعود إلى عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وحتى المهاجرون الذين لا يزالون مستقرين بالبوادي والذين يتوفرون، في معظمهم، على استثمارات عقارية في مدنهم المحلية، يكتفون بإنفاق مدخراتهم أساسا في الاستهلاك الغذائي الأسري، وفي الترميم اللامتناهي لسكنهم. وأما استثمار أموالهم في القطاعات الاقتصادية المنتجة فتظل شبه منعدمة. وهي علاقة معرضة للزوال، لأن نسبة مهمة من مهاجري الجيل الأول، أي مهاجري الستينات، قضوا نحبهم، ولأن أبناءهم اللذين لا يزالون في تواصل مستمر مع بلدهم يفضلون الاستثمار والاستقرار خلال عودتهم السنوية بالمدن عوض البوادي.

ومن هذا المنظور، يمكن القول، إن أموال المهاجرين السوسيين عوض أن تسهم في تنمية أريافهم، تعتبر في نهاية الأمر عاملا من عوامل تخلف البوادي. فهذه الأخيرة، كما هو الشأن بالنسبة لبوادي إقليم تيزنيت، لا تزال، لفقر وتخلف مواردها الاقتصادية والاجتماعية، تصدر الهجرة بشكل مستمر إلى المدن. وتعتبر معدلات النمو السنوي للساكنة الريفية لهذا الإقليم دليلا على ذلك .فمن بين 40 جماعة قروية، 33 جماعة عرفت معدلات نمو سكاني سلبي بين 1994 و 2004 تراوحت بين -0.1 و .-4.1% وتعرف الجماعة القروية صبويا من الجماعات التي تتميز حاليا بهجرة قوية إلى إسبانيا، أكبر معدل نمو سلبي سنوي -4% : ومقابل هذا النمو السلبي للأرياف، سجلت مدن الإقليم نموا ديموغرافيا إيجابيا . فعلى سبيل المثال، عرفت مدينة تيزنيت معدل نمو سنوي وصل إلى 2.2 % بين 1994

و2004. ويعزى هذا النمو إلى التطور الاقتصادي الذي عرفته المدينة خلال العقدين السابقين ارتباطا بعائدات الهجرة الخارجية، والذي جعلها تستقطب الهجرة الداخلية المحلية، ومنها هجرة المغاربة بالخارج .

وبشكل عام، يمكن القول إن المهاجرين إلى الخارج عامل من عوامل تخلف البوادي لأنها لم تتمكن من جلب استثماراتهم بالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد الشغل وتثبيت السكان. وهذا الخلل هو الذي يفسر اليوم تنامي الهجرة السرية بهذه البوادي.

5-الهجرة السوسية إلى الخارج أو توسع المجال الأمازيغي

لقد مكنت هجرة السوسيين إلى الخارج من تحقيق هدفين كبيرين، هما توسيع دائرة الهجرة الداخلية التقليدية، وتوسيع مجال الثقافة واللغة الأمازيغيتين .ففي ما يتعلق بالهدف الأول، مكنت هذه الحركة المجالية من استقرار عدة أسر أمازيغية في مناطق جديدة غالبية سكانها عرب. وخير مثال نسوقه هنا مدينة أولاد تايمة التي كانت، قبل الثمانينات، مدينة الهواريين العربية بامتياز، لأنها كانت سوقا عقاريا وتجاريا مفتوحا أساسا على قبيلة هوارة. وأما الأمازيغيون الذين يوجدون بها فكان عددهم، قبل هذه الفترة، محدودا، وكانوا يمارسون تجارة المواد الغذائية. غير أن الأصول الجغرافية للمستقرين بهذه المدينة(2) ستعرف، منذ بداية الثمانينات، تنوعا كبيرا بفضل توافد مهاجرين جدد ينتمون إلى الجبال المجاورة وإلى أزغار تيزنيت، تمكنوا من ذلك بفضل عائدات هجرتهم إلى الخارج. وقد ترتب عن هذه الهجرة الداخلية المرتبطة بالهجرة الخارجية تكوين فسيفساء قبلية حقيقية في هذه المدينة تمثل مختلف قبائل سوس.

ومن بين النتائج الأخرى التي ترتبت عنها كذلك تلك المتعلقة بنقل عادات وتقاليد أمازيغية إلى هذه المدينة، خاصة ما يتعلق بالأعراس. بل إن علاقات التصاهر بين الهواري والتيزنيتي على سبيل المثال والتي كانت من قبل شبه منعدمة، أصبحت اليوم تتم دون اعتبار القيود والحواجز العرقية والقبلية .

وأما الهدف الآخر فيتمثل في كون هجرة الأمازيغ ساهمت في نقل ثقافتهم وعاداتهم ولغتهم إلى ما وراء الحدود. فبفضل هذه الحركة، ونظرا لقدمها) أوائل القرن الماضي

---

(2) ساهمت عائدات الهجرة الخارجية بشكل كبير في التوسع المجالي لهذه المدينة وتطوير هياكلها الاقتصادية ، إذ أن أحياء كثيرة تعرف تركزا كبيرا لهم .

(وللعدد المهم للمهاجرين الأمازيغ بفرنسا تمكنت الهجرة السوسية الأمازيغية إلى أوربا، من تحقيق مآرب كثيرة لم تتحقق من قبل في الدول المصدرة للهجرة. ولعل تدريس الأمازيغية منذ بداية السبعينات في عدة جامعات فرنسية دليل على الأهمية التي تحظى بها لغة تامزغا في النسيج الثقافي والعلمي الفرنسي. كما ظهرت بأوربا مئات الجمعيات التي تعنى بقضايا أمازيغية في بعدها العلمي والثقافي والفني . وقد شجعها على ذلك وجود جالية كبيرة ذات أصول أمازيغية. بل إن جمعيات بفرنسا وسعت من جغرافية تدخلها، بحيث أصبحت تهتم بتقديم المساعدات للجمعيات المغربية المحلية، من خلال الإشراف على مشاريعها، ونقل الكفاءات اللازمة لإنجاحها، وكذلك تقديم الدعم لإنجاز وإنجاح مشاريع مدرة للدخل.

خـاتمـة

لم تمكن عائدات الهجرة الخارجية بسوس رغم، قدمها من إرساء أسس تنمية اقتصادية متينة بالبوادي والمدن بالشكل الذي يجعلها آلية من الآليات التي تقلل من تنامي الهجرة إلى الخارج، والرغبة المستمرة فيها. فعند انطلاقها بشكل كثيف خلال الستينات والسبعينات، اعتبرت الهجرة من طرف المخططين أهم الوسائل التي ستمكن من نقل التكنلوجيا إلى الدول المتخلفة ومن تحقيق الإقلاع الاقتصادي. غير أنه بعد مرور أكثر من 40 سنة على انطلاقها الحقيقي، لم تتمكن الهجرة من ذلك ولم تساهم أساسا إلا في التوسع المجالي للمدن الذي يعتبر السكن والتجارة الصغيرة أهم مكوناته. كذلك ساهمت الهجرة إلى الخارج في إفراغ البوادي، لأنها لم تستفد من عائدات المهاجرين الذين فضلوا استثمار معظمها في المدن، لأن البوادي تفتقر إلى شروط الاستقرار وظروفه على مستوى البنيات التحتية والاجتماعية، وهي بذلك لا توفر للمهاجر إمكانيات الارتقاء الاجتماعي. ولذلك يمكن القول إن الهجرة الخارجية تؤدي في النهاية إلى الهجرة الداخلية. ويعتبر هذا تحولا في العوامل المفسرة للهجرة الداخلية. فإذا كان فقر الريفيين، في الهجرة الريفية التقليدية، هو الذي يفسر توجهه إلى المدينة، فإن الإمكانيات التي يتوفر عليها الريفي المهاجر إلى أوربا، هي عامل جديد في تفسير توافده على المدينة من أجل الاستقرار بها .

بيبليوغرافيا

محمد شفيق1993 : "المعجم العربي الأمازيغي". الجزء الأول، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، سلسلة معاجم.

AKNIN, (A), 2001, *Gestion des risques et migration dans les pays en développement : une mise en perspective de la nouvelle économie des migrations de travail*, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Versailles – Saint Quentin en Yvelines

Ben Attou, (M), 1994, «Ressortissants marocains à l'étranger et l'immobilier : dynamisme ou investissement défensif (le cas d'Agadir) ». *In feuille d'information*, n°3, Réseau Migration et développement, n°109, Paris-Agadir.

Boukouss, (A.), 1977, «L'émigration des Soussis » in B.E.S. M, n°135.

Chattou, (Z.), 1998, *«Migration marocaine en Europe, le paradoxe des itinéraires»*, L'Harmattan, Paris.

Daïde (H.), 1989, *«Rôle de la migration internationale de Travail dans le développement urbain de deux petites villes du Souss, Tiznit et Ouled Teïma »*, Th. Doctorat, Université de Poitiers, France.

Daïde (H.), 2003, «Economie urbaine et économie migratoire, quelle relation ?» *in Rev. Espaces Maghrébins*, n°3 et 4, U.G.M, Casablanca.

De La Fosse (M.), 1924, « Les relations du Maroc avec le Soudan à travers les âges » *in Hesperis*, Archives berbères et Bulletin de l'institut des Hautes Etudes Marocaines, Paris.

INSEA 2000, « Les Marocains résidant à l'étranger : une enquête socio-économique ». Institut National de la Statistique Et de l'Economie Appliquée, Rabat, Maroc.

Justinard (Cne), 1928, « Les Chleuhs dans la banlieue de Paris » *in Revue des Etudes Islamiques*, Paris.

Hnaka(A.),1994, «Migration et mobilité sociale urbaine dans le Souss». Communication au séminaire de Paris VII, Med-Campus n°109.

Hnaka (A), 2004, «Réseaux transnationaux entre l'Europe et le Maghreb, les entrepreneurs migrants soussis dans le grand Agadir » *In Le grand Agadir : mémoires et défis du futur*, publications de la faculté des lettres, Agadir, série colloques et séminaires, 2004.

Montjean (M.), 1942, *L'émigration berbère dans l'Anti-Atlas*, CHEAM, Paris.

Quitout (M.), 2006, «L'enseignement de l'amazighe (berbère) en France et en Europe » *in Le Monde amazighe*, déc. n° 79, Rabat, 2006.

Williamson (J.), 1988, « Migration and Urbanization », *in Handbook of Development Economics,* Vol 1 A , Chenery H. et Srinivasan T., (eds), North-Holland, Elservier Science Publishing, Amsterdan, pp.425-465.

جدلية العلاقة بين الهجرة والتنمية
من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية المجالية بالمغرب

موسى كرزازي
جامعة محمد الخامس أكَدال
الرباط

تمهيـد

الهجرة ظاهرة اجتماعية، ارتبطت بظهور الإنسان الذي عرف التحرك عبر المجال خلال الحقب الزمنية المتتالية، من أجل ضمان استمرارية وجوده على البسيطة في بداية حياته، ثم لتحسين ظروف عيشه في مرحلة متقدمة، وأخيرا للوصول إلى نوعية حياة أفضل، تتمثل في جودة مثلى في سكنه، وكذا في ظروف عمله وبيئته المحيطة به، من خلال الخدمات المقدمة إليه .

نسعى من وراء هذه المداخلة، المساهمة في النقاش الدائر حول جدلية العلاقة بين الهجرة والتنمية، من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية والمجالية بالمغرب، وكذا المجال المتوسطي المرتبط به تاريخيا واقتصاديا؛ ذلك أن العلاقة جدلية بين الهجرة والتنمية بصفة عامة .فرغم النقاش الدائر حول أهمية الهجرة، والتساؤل المطروح حول ما إذا كانت الهجرة تساهم في مسلسل التنمية أم تعرقله، فإن الهجرة في جل الحالات، تساهم في تنمية المجالات الترابية وفي تحسين مستوى عيش الساكنة المهاجرة، سواء كان ذلك في مكان المنطلق أو الوصول، رغم صعوبة التعميم والحسم في الموضوع، نظرا لاختلاف ظروف الهجرة، والميكانزمات المتحكمة فيها، والنسبية العلمية في الحكم على النتائج.

إن القارة الأوروبية، من خلال سياسات حكومات بلدانها وطنيا، أو من خلال الاتحاد الأوروبي، مهتمة باستمرار بظاهرة الهجرة وما يرتبط بها من انعكاسات سوسيومجالية واقتصادية وثقافية. فانعقاد مؤتمرات دولية متعاقبة (بالرباط، طرابلس 2006، 2007، وبلشبونة دجنبر 2007؛ وبولونيا 2008) حول موضوع الهجرة والتنمية، له دلالة ومغزى وجب فك رموزها .

وسنحاول في هذا السياق العام، الوطني والمتوسطي، معالجة بعض جوانب هذه الإشكالية الكبرى حول الهجرة من خلال طرح السؤال التالي : "هل الهجرة تساهم في مسلسل التنمية أم تعرقلها، من خلال أمثلة حول انعكاساتها السوسيو مجالية والاقتصادية"؟

1. تعريف الهجرة وتحديد بعض المصطلحات المرتبطة باستعمالها حسب الزمان والمكان

لغويا : الهجرة تعنى انتقال الناس من موطن إلى آخر؛ هاجر فلان أي ترك وطنه .هجر فلان نقله من موطن إلى آخر (المعجم الوجيز،1995، ص 644 و645)

الهجرة Migration (باللاتينية Migratio)، هي انتقال ساكنة من بلد إلى آخر من أجل الاستقرار به. وتتخذ عدة أشكال : هجرة مغادرة، وهجرة وافدة. وقد تنتظم الهجرة على شكل غزو.

كما تعني الهجرة أيضا تنقل ساكنة من مكان إلى آخر كالحركة التراقصية، والتنقلات العادية بين مقر العمل والسكنى (عن قاموس Petit Robert, 1988, ص1199).

جغرافيا[1] : تعني الهجرة (Migration) انتقال شخص (أو مجموعة أشخاص) من مكان الانطلاق(Lieu d'origine أو Lieu de départ) إلى مكان يستقر فيه، يدعى مكان الوصول أو الاستقبال (Lieu d'arrivée, de destination, Lieu d'accueil)

وهنا لا بد من التمييز بين وضعيات المهاجر في الزمان والمكان.

على مستوى المكان :

يطلق على المهاجر(migrant)الذي غادر المكان "مهاجرا مغادرا" أو "نازحا" (Emigrant)، مقابل مهاجر وافد(Immigrant) وهو الذي حل بمكان الوصول واستقر به .

---

(1) للتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى مؤلفنا حول الهجرة والتنمية بالمغرب:

KERZAZI M., 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Pub FLSH, UM5A, Rabat, (500 p.).

على مستوى الزمان :

قد تكون نية المهاجر هجرة مؤقتة (Temporaire)؛ أي هجرة لفترة محدودة في الزمن، دون نية في الاستقرار بالمكان الذي حل به : كالبناء الذي غادر الراشدية ليستقر فترة من الزمن في ورش بناء بمدينة معينة (كحي الرياض بالرباط)، ليعود إلى دواره بالراشدية بعد انتهاء الورش. ونفس الشيء يعمم على معظم العمال المغاربة الذين غادروا دواويرهم أو مدنهم بدون مصاحبة أسرهم، واستقروا فترة من الزمن في مدن فرنسا (منطقتي باريس و مرسيليا على سبيل المثال) للاشتغال في معاملها ومناجمها، بفكرة العودة إلى بلدهم الأصلي بعد جمع رصيد من المال .

وهناك شكل آخر من الهجرة يطلق عليه هجرة موسمية Saisonnière وهي مرتبطة بعمل محدد للمهاجرين في موسم معين (كموسم جني الزيتون بسيدي قاسم، أو الحوامض بتريفة والغرب، أو العنب بالسايس)، والرجوع إلى أماكن انطلاقهم .

وينطبق هذا على الهجرة الداخلية (داخل حدود البلد) (Migration interne)، والدولية عندما يعبر المهاجر حدود بلده ليستقر في بلد آخر كفرنسا أو كندا (Migration internationale).

وإذا أردنا التدقيق أكثر، فإن المعنى العلمي لمصطلح الهجرة يقتضي التوفر على عدد من الضوابط(2)منها :

1) التنقل على مسافة مجالية معينة وزمنية للتمييز بين حركات السكان العادية والهجرية .

2) الفاعلون المساهمون في حركة الهجرة. فبالإضافة إلى المهاجرين، هناك من يساهم في عملية الهجرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة : كنقل المهاجرين وإيوائهم لفترة قد تطول أو تقصر استعدادا للهجرة، واستقبالهم. فالهجرة مسلسل معقد تتدخل فيه عدة عوامل : المال، والسلطة، والاستراتيجيات..؛

3) الإقامة والسكنى: تغيير الإقامة والسكنى للمهاجر يعني تغيير نسق حياته الاجتماعية والثقافية وانتمائه...

4) تغير الحياة اليومية : تغير جذري للحياة اليومية للمهاجر .

---

(2) *Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Sociétés* (Collectif : Sous la direction LEVY (J.) et LUSSAULT (M.), 2006, BELIN.

فالهجرة غير محصورة فقط في عدد المهاجرين وتنقلاتهم من بلد إلى آخر بدوافع سياسية واقتصادية، بل هي عملية معقدة ومركبة. وتنتظم في إطار نظام مجالي وزمني معقد ومتطور باستمرار؛ مجال قد يمتد من الإقليم إلى الجهة، ومن البلد إلى العالم ضمن سلسلة من نقط الانطلاق، ومرورا من نقط العبور، والوصول، والشبكات، وباحات الاستراحة.

إلا أن موضوعنا حول"الهجرة في علاقتها الجدلية بالتنمية "سوف لن يعالج كل التنقلات الاعتيادية للسكان التي تدخل في نمط العيش كالرحل (Nomades) الذين يقطعون مسافات طويلة بدون اعتبارهم مهاجرين «الانتجاع La transhumance»، أو الحركة التراقصية بين مدينة وأخرى (مثلا بين سلا والرباط، أو بين المحمدية و الدار البيضاء) "Mouvement pendulaire، والهجرة القسرية التي تعني تهجير الناس بالقوة Déportation بل الهدف من وراء هذه المداخلة، هو المساهمة في النقاش الدائر حول الهجرة النهائية، في علاقتها الجدلية بالتنمية من خلال بعض الانعكاسات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية بالمغرب، وبالمجال المتوسطي المرتبط به تاريخيا واقتصاديا، انطلاقا من بعض الأمثلة. فهل حركات الهجرة، سواء كانت داخلية أو خارجية في مناطق النزوح وفي مناطق الوفود، تخدم التنمية؟ أو بالعكس تعرقلها، وتساهم في تدهور البيئة، بالبادية والمدينة؟

2.الهجرة متباينة حسب انعكاساتها السوسيو-مجالية والثقافية، وكذا في الزمان والمكان

بعد تقديم هذه التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالهجرة، وجب التأكيد على أن لكل حركة مجاليه انعكاسات متعددة، أساسها العميق إشكالية التنمية في مكان الانطلاق، ومكان العبور والوصول، سواء كانت تنقلا اعتياديا بين مقر السكنى والعمل، أو هجرة مؤقتة، موسمية أو دائمة . لكن الانعكاسات والعواقب والآثار متباينة حسب نوعية الهجرة. وبصفة عامة، فإن الهجرة الدائمة هي التي لها انعكاسات هامة سوسيو-مجالية واقتصادية وديموغرافية وثقافية، وهذا في جدلية دائمة مع مسلسل التنمية، سواء في مكان المغادرة أو الاستقرار. لأن المهاجر المغادر للمكان الذي قد يكون ولد وترعرع فيه، وقضى فيه فترة من شبابه، وبالتالي أصبح له به ارتباط عاطفي ومادي، هو قرار صعب على عدة مستويات : نفسية واجتماعية وثقافية، لكونه سيغير محيطه الاجتماعي ومقر سكنه، وبيئته الثقافية، وربما

بعض قيمه وعاداته، وحتى نشاطه الاقتصادي ومهنته في مكان الوصول. وهذا ما دفع الباحثين في علوم إنسانية مختلفة لتتبع ملف الهجرة في الزمان والمكان .

فالنقاش المرتبط بالعلاقة الجدلية بين الهجرة والتنمية لا زال مستمرا ولم يحسم فيه بعد، إيجابا أو سلبا. ذلك أن الهجرة في علاقتها الجدلية بالتنمية، هو موضوع بحث في تجدد مستمر حسب الزمن، ووفق ظروف المكان. فقد تنشط الهجرة في فترة معينة ويقع الطلب عليها، كما كان عليه الحال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين المغرب وفرنسا؛ حيث كانت حاجة أوربا ماسة لليد العاملة، وهي التي خرجت مدمرة من الحرب، لإعادة بنائها واستمرار استغلال مواردها. فوجدت ضالتها في مستعمراتها القديمة، ومنها المغرب الذي شجعت هجرة شبابه للالتحاق بالمناجم وأوراش البناء والوحدات الصناعية.

فشباب العالم النامي المهاجر إلى الديار الأوروبية، وفي مقدمته الشباب المغربي، كان يختار منه فقط ذوو العضلات المفتولة والقوية من المرشحين للهجرة، من طرف الوكلاء الذين كانت تبعثهم الشركات لعقد صفقات العقود في عين المكان. هؤلاء استطاعوا بفضل سواعدهم بناء أوروبا (فرنسا بالنسبة للمغاربيين)، وإنعاش اقتصادها. إنه نمو اقتصادي، وتشييد عمراني، وتنمية للبلد، حاضرا ومستقبلا.

وفي المقابل، استفادت أسر وعائلات المهاجرين بعائدات ذويهم من العمال المهاجرين بتحسين ظروف عيشها، وفي مقدمتها السكن والتغذية والملبس. كما استفادت عدة أسر من شراء أراضي لتوسيع حيازاتها العائلية، كما هو حال عدد من المهاجرين ببني يزناسن (سهل أنكاد)، الذين اقتنوا أراضي بفضل عائدات الهجرة منذ السبعينات والثمانينات، بحيث حسنت مجموعة من العائلات مستوى معيشتها، وأصبحت تمتلك أراض زراعية سقوية مجهزة بآلآت ضخ، تستغلها بطرق عصرية، بعد أن كانت في فترة سابقة تشتغل كرعاة وخماسة لدى بعض العائلات التي كانت تمتلك الأراضي والقطيع.

كما أن واحة فيكيك على غرار واحات أخرى -ضمنت استمرارها وانتعاشها بفضل استفادة عدد من العائلات المحلية من عوائد الهجرة الداخلية، وأساسا الخارجية، بفضل الاستثمارات في الفلاحة (زراعة النخيل، وتربية الأبقار)، وخاصة من طرف أولئك المهاجرين العائدين إلى الواحة من فرنسا، الذين استثمروا أموالهم في إنعاش مشاراتهم وتحسين إنتاج التمور وتربية العجول، وتوسيع التمدن بالواحة، حيث كانت بعض الأحياء تنعت بأحياء العمال المهاجرين.

ويضاف إلى ذلك أيضا دينامية فلاحيه تعتمد على تجربة محلية تقوم على السقي العصري خارج الواحة، مكونة من تعاونيات فلاحية وحيازات عصرية في ملك محليين أو بتمويل من مهاجرين استقروا في مدن مغربية، من تجار ومستثمرين بوجدة ومكناس والدار البيضاء..

في هذا الصدد، فقد ورد في نتائج بعض الأبحاث[3] الارتباط الاقتصادي القوي بين قصر زناكة بواحة فيجيج وموارد الهجرة الدولية بشكل كبير (وإن كانت الهجرة الداخلية بنسبة ضعيفة). ويتجلى ذلك في التعمير، والتوسع الفلاحي وتكثيفه وتنويع الخدمات، وتحسين مستوى عيش عائلات المهاجرين الذي تجلى في تغيير المسكن، وشراء قطع أرضية بفضل عائدات الهجرة كتمويل، والموارد البشرية المحلية في التدبير والاستغلال.

"إن الهجرة وخاصة الدولية ساهمت بالملموس في استمرارية الحيوية الاقتصادية والاجتماعية في الواحة المذكورة كغيرها من الواحات المغربية كدرعة. كما قلبت موازين القوى الاجتماعية بحيث أن الأدوار تغيرت داخل المجتمعات التقليدية بصعود قوى جديدة أصبح لها النفوذ، وهبوط أخرى بفضل الحركية الاقتصادية وإعادة توزيع الخيرات والتي أثرت على البنيات الاجتماعية أيضا وعلى المجال" (ايت حمزة محمد،2002، ص 178).

إن أوضاع عدد من الأسر المغربية في المناطق التي مستها الهجرة قديما وأساسا الهجرة الدولية بمناطق سوس وبني يزناسن وفجيج بفرنسا، منطقة الناظور والحسيمة بالبلاد المنخفضة وألمانيا، وحديثا بمنطقة الفقيه بنصالح وتادلة حيث تركز تيار الهجرة نحو إيطاليا، جل هذه العائلات تحسنت أوضاعها بفضل عائدات الهجرة[4].

إن الهجرة الدولية أصبحت في منطقة تادلة آلية من الآليات المتحكمة في دينامية وتنظيم المجال[5].

---

(3) راجع في هذا الشأن بحث : عبدالكريم مرزوق، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفيجيج، دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1995-1996) الصفحات(149-167(غير منشور)، وكذا بحث بنشريفة عبداالطيف وهربيرت بوب، 1990.

(4) راجع في هذا الصدد عددا من المقالات في عدد خاص لمجلة جغرافية المغرب حول موضوع " انعكاسات الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق"، مجلد15 ، عدد 1 و 2 ، يناير1993 ، السلسلة الجديدية.

(5) أنظر في هذا الصدد بحث : منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو :الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1996 ، غير منشور.

3 . تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة ساهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأماكن الانطلاق

إذا كانت أوروبا قد استفادت (ومنها فرنسا) من اليد العاملة المهاجرة التي بلغت 3 ملايين مغربي بالخارج؛ أي مغربي واحد من 10 يعيش في الخارج، ومعظمهم يتركز في الإتحاد الأوروبي بنسبة 85%. فقد استفاد المغرب أيضا من العملة الصعبة الني ساهمت في بناء الأوراش المفتوحة (البناء، والسدود وتجهيزات السهول المسقية، وبعض الوحدات الصناعية ..). على سبيل المثال استفاد البلد من خمسة ملايير درهم من اسبانيا فقط سنة 2005. وانتقلت تحويلات المهاجرين المغاربة من 2.7 مليار أورو سنة 2000 (وهو ما يمثل 6.5% من الناتج الداخلي الخام) إلى 3.6 مليار أورو سنة 2005 (وهو ما يمثل 9% من الناتج الداخلي الخام)[6]. وللمقارنة مع التحويلات العالمية للمهاجرين فقد بلغت في العالم 300 مليار أورو سنة 2006.

إن مساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أماكن الانطلاق ظلت بارزة خلال فترة النصف الثاني من القرن 20 حيث حركت عدة قطاعات في مقدمتها حركة البناء بجبال الريف، وسوس والمغرب الشرقي ومناطق أخرى من المغرب، والتي ساهمت بدورها في خلق فرص جديدة للشغل، وتشغيل اليد العاطلة المحلية. كما ساهمت بطريق غير مباشر في تنشيط قطاعات اقتصادية مرتبطة بالبناء، كحرف النجارة والحدادة والصباغة. وكذا الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية، وتجديد طرق العمل، وتكثيف الانتاج الفلاحي. كما استطاعت بعض الأسر الاستفادة من تكوين أبنائها في المدن بفضل تمويل التعليم لتلاميذ العائلة.

4. الهجرة الدولية : كابوس الهجرة السرية وبلدان العبور

أوضاع الهجرة الدولية متغيرة وغير مستقرة، حيث أصبحت البلدان المستقبلة تنتقي المهاجرين، وتشدد الخناق على الراغبين في الهجرة إلى بلدانها (الهجرة الانتقائية حسب مفهوم الرئيس الفرنسي ساركوزي2007). فرغم إيجابيات الهجرة بصفة عامة المتمثلة في الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في مكان الانطلاق والاستقبال، يمكن طرح سؤال كبير حول مصير الجيل الأول الذي كان يشتغل في ظروف قاسية بأوروبا (فرنسا

(6) HAMDOUCH B., avril 2007 (Exposé par Internet)

وبلجيكا) بمناجم الفحم والمعادن وصناعات الصلب، والأوراش الكبرى كقطاع البناء والتجهيزات الأساسية، ومدى انعكاساتها السلبية على صحتهم وإصابتهم بأمراض لا حصر لها؟ وهل رصيد الهجرة إيجابي أم سلبي على كل المستويات؟

في الوضعية الحالية ظهر نوع"جديد-قديم" من الهجرة "هي الهجرة السرية "التي نظرا لاستفحالها ودراميتها أطلق عليها "الحريك". وظهرت بلدان تدعى بلدان العبور كبلدان شمال إفريقيا، وفي مقدمتها المغرب، الذي أضحى يعيش كابوس الهجرة السرية من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (مالي، النيجر، السنغال ..)؛ في شماله عبر سبته ومليليه المحتلتين، وفي شرقه عبر الحدود مع الجزائر، وفي جنوبه بالمنطقة المقابلة لجزر الخالدات. وأضحى مضيق جبل طارق وحوض البحر الأبيض المتوسط مقبرة للمهاجرين السريين اللذين هم ضحايا وقوتا يوميا لأسماك القرش. ونفس الشيء ينطبق على تونس والجزائر وليبيا المقابلة شواطئها لأوربا. من هذا المنطلق سوف نركز على الهجرة الدولية في علاقتها بحالة المغرب.

5. السياق السوسيو-تاريخي اقتصادي للهجرة النهائية والتحولات الجديدة

إلى عهد قريب يمكن تحديده بفترة الحماية إلى حدود فجر استقلال البلاد، كانت "الهجرة النهائية "غير مستساغة في البوادي المغربية. وكان الشخص المغادر لا يعلن نيته الصريحة بمغادرته الدوار والقبلية، باعتبار أن الإقدام على هذه المبادرة كان يعتبر صعبا، لكون الشخص يشعر بالإحباط وهو يهجر موطن ازدياده ونشأته، وعائلته وعشيرته وقبيلته، ليصبح غريبا في الوسط الجديد الذي سيقطن فيه. فالمهاجر بعد مغادرته الجماعة والعائلة، سيعتمد فقط على نفسه لحل أزماته وكل الصعوبات التي تعترضه. لقد كان محميا في القبلية التي تمكنه من الحصول على قروض من أعيانها بدون فائدة، وخدمات من ساكنة الدوار بدون مقابل مادي، كمشاركتهم التطوعية في بناء مسكنه أو ترميم سطحه أو حصاد محصول مشارته (التويزة...).

إن انعكاسات الهجرة عرفت تطورا حسب نوعية المهاجرين وخصائصهم الديموغرافية وظروف الحياة وتطور المهاجر في عقليته وسلوكه وفلسفة حياته.

فإذا كان الجيل الأول من المهاجرين يقتر في حياته اليومية ليدخر النقود ويبعث بجزء كبير منها إلى عائلته شهريا، ويفكر في بناء منزل فخم بالدوار أو في المدينة المجاورة،

ويساعد عائلته لشراء قطعة أرض، أو أدوات عمل حديثة كالجرار والمحراث العصري وآلة الحصاد؛ هذا الجيل عادة ما كان يفكر بجدية في العودة إلى البلد الأصلي. لكن هذه العودة تبقى نية قد تتحقق أو لا تتحقق . وفي غالب الأحيان تبقى سرابا لا تتحقق(كرزازي موسى 1995)[7].

أما الأجيال الجديدة، كالجيل الثاني والثالث الذي ولد وتربى في بلاد المهجر، فإنه في غالب الأحيان لا يفكر في العودة. بل الأكثر من ذلك فإنه في عدد من الحالات يبيع الإرث الذي تركه والداه في البلد الأصلي ليستثمره أو ينفقه في بلاد المهجر.

من هنا نطرح التساؤل الآتي : هل ستستمر الدولة المغربية في تصور عودة المهاجر بأموال لاستثمارها في بلده الأصلي، وانتظار الحوالات الشهرية من الأسر المهاجرة المقيمة بالخارج لتمويل جزء من عيش عائلاتها الكبيرة في المغرب؟

الواقع أن الحياة قد تغيرت، سواء بالنسبة للمهاجرين في الداخل والخارج، ومعها تغيرت سلوكاتهم وتناقص إحساسهم ووعيهم بضرورة التكافل والتضامن مع العائلة الكبيرة في مكان الانطلاق. وحتى داخل البلد، فإن مفهوم القبيلة عوض في كثير من الأحيان بتنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية وتعاونية .كما أن مفهوم العصبية القبلية، والقبيلة التي كانت سندا للفرد في إطار التحام الجماعة قد تغير هو الآخر بحضور مكثف للدولة، ورموزها المالية (القرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي) والمؤسسات البنكية التي أصبحت تمول المشاريع .

وظهرت نخب جديدة على أسس ومنطلقات جديدة (لا تنطلق من القيم القديمة كالشرف وأصل العائلة والزاوية ..) بما فيها نخبة من المهاجرين . فهي أطر من الشباب ذات تكوين عال ولها فكر استثماري في مجالات صناعية وسياحية ومعلوماتية؛ أي في التكنولوجية العالية. كما أن فلسفة الحياة لدى الفرد تغيرت؛ وهو يسير في اتجاه الفردانية وتحسين شروط الأسرة النووية، بدون اكتراث بالعائلة الكبيرة، والعشيرة والقبيلة. وقد زادت العولمة من إضعاف الإحساس بالانتماء إلى الجماعة المحلية والعرقية والقرابة الدموية، ولربما

(7) راجع في هذا الإطار مقالنا حول إشكالية العودة :

KERZAZI (M.)., 1995, « Les immigrés marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive », In Maroc-Belgique, Première rencontre scientifique inter-universitaire, pub. FLSH, UM5A, Série : Colloques et séminaires n° 37 (pp.191-201).

حتى بالانتماء إلى الوطن الواحد بالمفهوم التقليدي للمصطلح، نظرا لحرية الاستثمار في كل بقاع العالم وبالتالي الانتماء للوطن العالمي.

فمن بين انعكاسات الهجرة الدولية داخل المغرب وبأوروبا، يمكن الإشارة إلى أن المغاربة الذين نجحوا في حياتهم المهنية والدراسية بالخارج، قاموا باستثمارات هامة في بلدان المهجر 23% مقابل 70% منهم استطاعوا نقل التجربة للمغرب للاستثمار في بلدهم الأصلي، وتحقيق مشاريعهم وأساسا في العقار، من ادخارات عائدات الهجرة (الفترة 2000-2005)[8] ولكن عددا كبيرا منهم أصابه اليأس، وتخلى عن الفكرة، أو لا زال ينتظر ما سيأتي به المستقبل. وهذا العامل يعتبر منفرا للعودة والاستثمار في الوطن الأصلي، وبالتالي ينقص من التنمية المحلية المحتملة بعدة مناطق بالمغرب. ولاشك أن البيروقراطية والرشوة بالمغرب تقتل الإمكانيات التنموية التي تتيحها الهجرة الدولية. فرغم الجهود التي تعبر عنها الدولة من خلال الوزارة أو كتابة الدولة أو المؤسسة المهتمة بالمهاجرين، فإن الواقع حسب تصريحات عدد كبير من المستثمرين المغاربة الراغبين في العودة للاستقرار بالبلاد غير مشجع، بل هو معيق للاستثمار بالمغرب.

6. آفاق الهجرة الدولية وكيف يمكن للمغرب رفع التحديات مستقبلا

6.1 شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمتوسطي

لاشك أن بلدان الاستقبال الأوروبية ستكون مرتاحة إذا ما نجحت تجربة عودة المغاربة في دول المهجر إلى بلدهم الأصلي، في إطار سياسة جديدة للاستثمار. هذا سيساهم في التنمية المحلية بدون شك لتصبح العلاقة جدلية بين الهجرة والتنمية والنمو الاقتصادي بالبلدان النامية، ومنها المغرب الذي له تجربة هامة في ميدان الهجرة منذ ما يقرب من القرن. بعد هذه المرحلة يمكن الاتفاق مع الأطراف المعنية على تنظيم الهجرة القانونية بين المغرب ودول أوروبا لتغطية الخصاص في اليد العاملة، الناتج عن النقص الديموغرافي بأوربا العجوز، لكونها ستكون مضطرة، نظرا لشيخوخة هرمها السكاني، الاستعانة بالطاقات الشابة بدول الجنوب. وسيكون المغرب مؤهلا أكثر من غيره للاستجابة لطلب الاتحاد الأوروبي.

---

(8) HAMDOUCH B., avril 2007 (Internet)

سيستفيد المغرب أكثر من غيره من جواره بأوربا في إطار السياسة المتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي بادرت بإنشائه فرنسا وأيدته الأطراف الأخرى في الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وكان المغرب، كبلد ظل يسعى للحصول على قانون خاص كشريك مميز للاتحاد الأوروبي، سباقا إلى تأييد المبادرة (الاتحاد من أجل المتوسط). وهو اليوم (سنة 2008) في موقع قوي بعد حصوله على الوضع المتقدم المتميز في علاقته بالإتحاد الأوروبي : أكبر من شريك وأقل من عضو.

ولكن لن يحصل التقارب والاندماج الاقتصادي القوي مع أوربا إلا إذا سرع المغرب من إصلاحاته الهيكلية (القضاء، التعليم، الديمقراطية المحلية والتشاركية) ومن وتيرة نموه الاقتصادي، وقلص من مستوى فقره وهشاشته الاجتماعية (6 ملايين فقير، و39%أميا)[9]؛ واستمر في استكمال الأوراش الحالية المفتوحة المرتكزة على تحسين البنية التحتية (ميناء طنجة المتوسط، الطرق السيارة وجدة فاس، ومراكش أكادير)، وفتح أوراش أخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ورش جيش المعرفة، ومحاربة الفقر والهشاشة)، والذي من شأنه التقليص من الهجرة الدولية .

فإذا تحققت هذه الإصلاحات والأوراش سيصبح المغرب بلدا مستقطبا للهجرة، وأساسا اليد العاملة على الأمد البعيد (كهولة الهرم المغربي تدريجيا)؛ وعلى الأمد القريب والمتوسط، سيظل بلد عبور واستقرار للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

6.2 بناء اتحاد مغاربي قوي

بالإضافة إلى تنمية علاقات شراكة ذات نفع متبادل بين المغرب وبلدان الاتحاد الأوروبي والمتوسطي، على الأمد المتوسط، تقتضي الضرورة بالموازاة مع ذلك، تحقيق اتحاد مغاربي قوي ومتكامل يعتبر حلقة هامة في حل عدد من الإشكاليات المغربية والمغاربية المطروحة، وفي مقدمتها الهجرة في علاقتها بالتنمية. يتم هذا عبر تكامل الاقتصاديات المغاربية، وتشغيل فائض الموارد البشرية في أوراش التنمية. لقد عبر المغرب غير ما مرة عن هذه الإرادة عبر مبادرات متكررة لفتح الحدود مع الجارة الجزائر . ولكن لم يحصل بعد وعي حقيقي في وسط الفئة الحاكمة بالجزائر بأهمية الإتحاد المغاربي في التعاون لحل معضلة الهجرة السرية والهجرة في علاقتها بالتنمية.

---

(9) من المجموع فقراء وأميين 34% الإحصائيات الجديدة 2008 تعطي بالتتابع فقط9

خلاصة عامة

إن الهجرة مرتبطة في أغلب الحالات جدليا بالتنمية، ومسلسلها يمر عبر تحسن ظروف المهاجر أولا، وأسرته الصغيرة والكبيرة ثانيا، ليسمح له الوضع بعد تغطية مصاريف ونفقات حاجياته الأساسية، بالتفكير في الاستثمار بالبلد إذا كانت الظروف جيدة .ومن خلال تتبع حركة المهاجرين المغاربة بأوربا وكندا بالخصوص، يتبين بأن فئة هامة من الشاب المغربي ذات التكوين المهني والعلمي العالي، واعية بأهمية الاستثمار في المغرب، خاصة في إطار العهد الجديد. إلا أن عقلية المهاجر المغربي الذي تربى في بيئة شفافة وديموقراطية يصعب عليه تقبل نوع من ممارسات الإبتزاز والرشوة والعراقيل الإدارية.

فالمطلوب من الدولة خلق شروط مشجعة ونظيفة وشفافة، في إطار حكامة جيدة لاستقطاب استثمار المغاربة الذين يتوفرون على تجربة وخبرة، ولهم رساميل يرغبون في استثمارها بالمغرب. لقد آن الأوان لوضع شباك وحيد، شفاف، ومرن لخلق مقاولات من طرف المهاجرين المغاربة .وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة تونس"الشباك الوحيد" إذا توفرت فعلا الإرادة السياسية .

ولا شك أن بلدان الاستقبال ستكون مرتاحة إذا ما نجحت التجربة ونظمت عودة للمغاربة في دول المهجر إلى بلدها الأصلي في إطار سياسة جديدة للاستثمار. إن المغرب الذي فتح عدة أوراش اقتصادية لا مفر له من فتح أوراش اجتماعية في بيئة شفافة تسرع من وتيرة النمو والتنمية الشمولية. إن المغرب في وضع يسمح له بتحقيق قفزة نوعية، خاصة وأنه أصبح في وضع متقدم في علاقته بالإتحاد الأوروبي منذ سنة 2008. وبهذه المنهجية العقلانية يمكنه الربط بين الهجرة والتنمية في إطار قانوني يحترم حقوق الإنسان ويحفظ كرامة المغربي.

ولا يمكن حل مشكل الهجرة السرية نحو أوروبا انطلاقا من الهاجس الأمني، بل عبر مقاربة تنموية محلية (البلد الأصلي)، وجهوية (البلدان المغاربية) ودولية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وكذا المنظمات الدولية) وهو تعاون مثمر يساهم في خلق آليات التنمية المحلية الكفيلة وحدها بالتخفيف من حدة الفقر والتهميش، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

المراجع الأساسية

مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز،1995 ،

مرزوق (عبدالكريم)، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفجيج، دبلوم الدراسات العليا، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 1995-1996، (الصفحات 149-167)، (غير منشور)

مجلة جغرافية المغرب، عدد خاص حول موضوع " انعكاسات الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق"، مجلد15 ، عدد 1 و2 يناير1993 ، السلسلة الجديدة.

منير(صالح)، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو : الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، بحث د.د.ع، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1996، غير منشور.

AIT HAMZA (M.), 2002, « Mobilité socio-spatiale et développement local au Sud de l'Atlas marocain (Dadès-Todgha) », Maghreb-Studen, L.I.S Verlag GmbH, Passau.196 p.

BENCHERIFA (A.) & POP (H.), 1990, *L'oasis de Figuig, Persistance et changement*, Pub. FLSH, Univ Mohammed V Rabat, Série : Essais et Etudes n° 3.

DUMENT (G-F.), 1995, *Les migrations internationales. Les nouvelles logiques migratoires*, SEDES, Paris.

HADOUCH (B.), «Migration et développement, aspects stratégiques pour le Maroc» (UMV-Rabat), avril 2007 (Cf. Internet 38528387 (1))

HEIN DE HAAS, «Maroc : de pays d'émigration vers passage migratoire africain vers l'Europe», Univ d'Oford (oct 2005), Cf. Internet : www.migration.information.org (version anglaise).

KERZAZI (M.), 1995, « Les immigrés marocains en Belgique entre l'idée de retour et la migration définitive, *in Maroc-Belgique, première rencontre scientifique inter-universitaire*, pub. FLSH, UM5, Série : Colloques et Séminaires n° 37 (pp.191-201).

KERZAZI (M.), 2003, *Migration rurale et développement au Maroc*, pub FLSH, UM5A, Rabat (500 p.).

KNAFOU (R.) (Dir), 1998, «La planète nomade», les mobilités géographiques aujourd'hui, Paros, Belin,

LEVY (J.) et LUSSAULT (M.), dir., 2006, *Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Sociétés*

SIMON (G.), 1995, *Géodynamique des migrations internationales dans le monde*, PUF, Paris.

THUMERELLE (P-J), 1986, *Peuples en mouvement. La mobilité spatiale des populations*, SEDES, Paris.

Bibliographie

ABA (S), « Urbanisme et réhabilitation du patrimoine architectural. Les Ksours du Tafilalet (province d'Errachidia, sud-est du Maroc) », in URBAMAG. 2006.

AIT HAMZA (M), « L'habitat dans le Dadès et le rôle de l'émigration dans son évolution récente », 3ème rencontre universitaire maroco-néerlandaise, série : colloques et séminaires, n°22, Rabat , 1992.

BÜCHNER (J.H), « Types d'habitat oasien en remplacement du ksar. Observations sur les modalités de construction spontanées des nouveaux villages chez Ahl Todra (sud marocain) », *in Le Maroc espace et société*, actes du colloque maroco-allemand de Passau, 1989.

BÜCHNER (J.H), « Le village « post-ksourien » des Ayt Atta du Bas Todrha (Maroc présaharien) et l'impact du droit coutumier », *in Le nomade, l'oasis et la ville*, URBAMA, fasc. 20, Tours, 1991.

EL FSAKAOUI (B), « Le patrimoine foncier : défis et enjeux de l'urbanisation dans les vallées sud-Atlasiques », in R.G.M, n°1, volume 23, nouvelle série, 2007.

HAMMOUDI (A), « L'évolution de l'habitat dans la vallée du Draâ », in R.G.M. n°18, 1974.

MENNESSON, « Ksours du Tafilalet », in R.G.M. n°8, 1965.

NACIRI (M), *Regards sur l'évolution de la citadinité au Maroc : l'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb*, publications de la FLSH, Rabat, 1988.

NAIM (M), *La migration internationale et les transformations socio-spatiales dans les oasis présahariennes du Maroc : le cas de la vallée du Todrha,* Thèse du doctorat, Université de Nice, 1996.

NOIN (D), « Types d'habitat dans les campagnes du Maroc », in R.G.M. n°8, 1965.

PASCON (P), « Type d'habitat et problème d'aménagement du territoire au Maroc », *in R.G.M.* n°13, 1968.

SAVASSE (M. DE), *Le régime foncier des Ayt Atta du Sahara*, Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie modernes, n° 01815, Paris, 1951.

- Les eaux usées collectées au centre de Tinerhir sont évacuées à l'extérieur sans le moindre traitement. Ainsi, elles posent des problèmes(6) tant pour les riverains que pour l'environnement.
- L'absence de service de collecte et d'élimination des déchets solides est à l'origine de plusieurs points noirs à travers des quartiers de la municipalité et des douars limitrophes. Les ksours se sont transformés en décharges. La quantité de ces déchets ne cesse d'augmenter et leur nature de se diversifier jour en jour.

Conclusion

L'espace communautaire représente une valeur économique et identitaire entre autres. Il est, de ce fait, urgent de prendre des mesures de gestion rationnelle qui répondent aux exigences des populations, des communes et de l'environnement de la vallée. Ces mesures doivent être de nature à freiner le gaspillage énorme de l'espace dont il est question(7). Pour mieux exploiter et valoriser davantage cet espace, une étroite collaboration est nécessaire entre les différents intervenants (institutions traditionnelles, autorités locales, conseils communaux, associations). Une telle collaboration pourrait atteindre les objectifs suivants :

- ◆ gestion rationnelle,
- ◆ bonne planification,
- ◆ règlement de nombreux conflits inter-villageois, intra-villages,
- ◆ bon développement des communes,
- ◆ préservation pour les générations futures d'une partie de l'espace de leurs ancêtres.

(6) Ces eaux usées sont à l'origine de moustiques et des mauvaises odeurs.

(7) Déjà, certains douars ont épuisé leur réserve en espace communautaire (totalité de l'espace construite, ou déjà partagée (ex. doaur de Halloul).

la précarité de l'ancien mode d'habitat. Le passage de l'aggloméré à l'éclaté, du traditionnel au moderne, sont autant de facteurs qui traduisent l'importance de la famille au détriment de la communauté et de l'intérêt individuel aux dépens de l'intérêt du groupe. S. ABA, (2006) souligne : « *En effet, la disparition de la raison d'être de la solidarité collective et des conditions motivant l'entraide et la gestion concertée des affaires du groupe a fait prévaloir l'intérêt des individus sur la règle communautaire. Rappelons que l'alliance et le rapprochement étaient autrefois indispensables à la survie de l'individu confronté à une nature hostile et à des rivalités sociopolitiques l'incitant à vivre au sein du groupe* ». Cependant cette transition a engendré des problèmes sur différents plans.

- Problèmes d'équipements

  En raison d'une occupation anarchique et désordonnée, tout projet d'infrastructure (voirie, eau potable, électricité, assainissement,...) demeure difficile à mettre en place dans des conditions normales. Ainsi, les villageois se rendent compte aussi bien de l'absence de vigilance des services concernés des communes locales, des institutions traditionnelles que de l'inconscience des usagers de l'importance de la planification.
- Problèmes environnementaux
- La multiplication des puits équipés en motopompes a causé l'assèchement de la nappe phréatique en raison de l'exploitation irrationnelle. Généralement, cette eau mobilisée est destinée à l'usage domestique et à l'irrigation des jardins à l'intérieur de l'enceinte de la maison. En raison de la dernière sécheresse (2002-2004) de nombreux ménages avaient des problèmes d'eau domestique. Ceci a entraîné un retour massif des ménages au sein de l'espace agraire pour y creuser des puits(4) et s'alimenter aussi bien en eau domestique qu'en eau destinée à l'irrigation des jardins.
- Pratiquement, toutes les maisons sont équipées d'une fosse septique, en raison de l'absence d'un réseau d'assainissement, hormis les logements situés au centre de Tinerhir. Il n'est pas rare de rencontrer deux fosses septiques dans une même maison. Les eaux usées constituent un grand danger pour l'environnement de l'oasis, en raison des rejets quotidiens qui risquent de contaminer la nappe(5) et l'eau destinée au cheptel.

(4) Des puits équipés de pompes, distants des maisons d'environ 500 à 800 mètres.

(5) En particulier des nappes d'une profondeur entre 10 à 40 mètres.

Vu le rôle stratégique[2] des axes routiers, de nombreux ménages ont laissé derrière eux des espaces non occupés pour aller construire à la lisière de la route. En effet, des maisons poussent rapidement sur les deux bords de la route reliant Ouarzazate à l'ouest, Errachidia à l'est, Tinerhir au sud (Tinerhir - El Hart), les gorges du Todrha au nord, et enfin les pistes inter-villages. La construction aux bords des axes routiers a fait l'objet d'une concurrence assez importante. Chaque ménage veut édifier sa demeure à côté de la route, ce qui est à l'origine de multiples conflits entre les villageois.



Photo n°3 : A défaut de l'espace communautaire constructible, les villageois construisent des maisons au sein de leurs parcelles agraires (cliché : Naim (M), 1996).

Les revenus migratoires participent d'une manière directe à la production d'un paysage d'habitation sans précédent dans la vallée. Ce paysage reflète des inégalités socio-économiques de la population. Souvent des ménages migrants essaient de manifester leur réussite en plaçant des sommes d'argent importantes dans le logement. Contrairement à l'ancienne organisation à l'intérieur du ksar, à première vue, il apparaît une harmonisation et une corrélation entre les demeures. Ceci est lié à l'institution ksourienne et à une égalité socio-économique relative des groupes humains qui constituent le ksar (D. NOIN, 1970).

2- Occupation abusive et non contrôlée

Le logement présente un élément visible de l'ascension sociale de l'émigré qui exprime sa réussite en construisant une maison, entourée d'une enceinte[3]. L'aisance et la réussite de l'émigré entraînent le délaissement à

(2) Réalisation des projets commerciaux, touristiques artisanaux…

(3) Entourent la maison d'habitation, l'écurie, la cour et les dépendances. La superficie globale dépasse largement les 400 m2.

Généralement, l'abandon du ksar correspond à l'occupation d'un lot à construire au sein de l'espace communautaire extra-muros. L'appropriation du terrain à bâtir a connu une évolution remarquable ; pratiquement au rythme des départs à l'étranger pendant la décennie 1960, 1970 et début des années 1980. En fait, chaque ménage migrant tente de manifester sa réussite et sa promotion sociale en construisant une maison individuelle, spacieuse, équipée,... Cette course à la construction mal contrôlée et sans la moindre planification a donné lieu à une occupation anarchique, contrairement à l'organisation au sein du ksar (habitat intra-muros) où de nombreux éléments ont été pris en compte (espaces publics, édifices communautaires, voiries,...).

B- Cadre bâti post-ksourien : occupation de l'espace anarchique

Dans les territoires des Ayt Tdorth, les ménages choisissent les lots à bâtir (site, superficie). Cette liberté du choix est à l'origine d'un habitat anarchique, désordonné, nuisible à toute opération de mise en place d'une infrastructure de base. A l'inverse, dans le territoire des Ayt Atta du Bas Todrha, on rencontre des îlots plus ou moins planifiés. H. J. BÜCHNER (1989) écrivait : « *le schéma parcellaire très régulier des quartiers résidentiels des Ayt Atta du Bas Todrha indique une création planifiée ou bien un ordre précis des lotissements de la zone à bâtir* ».

1- Espace bâti de type linéaire

L'espace bâti dans la vallée du Todrha prend une forme linéaire en s'implantant le long de la lisière des espaces agraires et des axes routiers. Par contre, dans les douars où les terrains collectifs constructibles font défaut, nombreux sont ceux qui construisent au sein même de leurs parcelles agraires (photo n°3), ou démolissent leur ancienne habitation et la remplacent par une nouvelle.

La construction aux abords des axes routiers est devenue une pratique courante dans la vallée. Le glissement vers la route goudronnée ou les pistes inter-villages s'est généralisée dans toutes les oasis méridionales du Maroc. A ce propos M. AIT HAMZA, (1992) cite que « *les villages (du Dadès) dessinent une bande continue de part et d'autre de la route goudronnée sur une longueur de plus de 30 km. Ils cherchent les sites desservis par la route* ». Les axes routiers constituent, donc, un nouveau facteur restructurant le cadre bâti dans cette oasis méridionale. Ce facteur est dicté par le nouveau système socio-économique et culturel qui caractérise la zone en question.

III- Occupation de l'espace oasien

A - Régime foncier dans la vallée

Jusqu'à nos jours, l'accès aux terrains réservés à la construction, est régi par des règles coutumières villageoises. L'attribution du lot se base sur les critères déterminés par les deux grandes entités humaines de la vallée :

- chez les Ayt Tdorth l'unique critère réside dans l'appartenance du demandeur au douar (ksar),
- chez les Ayt Atta, le droit d'accès se base sur le principe de Tagourt[1]. Le demandeur doit être originaire du ksar, être propriétaire des terrains agraires et du droit à l'eau d'irrigation.

Généralement, chez les Ayt Tdorth, l'intéressé demande au comité en charge des terrains collectifs (lajna-n-ouakal) le droit à un lot pour construire sa maison. Le comité réagit en fonction du besoin et des disponibilités. Dans la plupart des cas, l'intéressé choisit l'endroit où il veut construire, ensuite il demande l'accord du comité.

Afin d'éviter de nombreux problèmes en matière de planification et de mise en place des équipements, l'octroi des lots par les institutions traditionnelles (lajna-n-ouakal) doit prendre en compte les espaces publics, les zones des éventuels équipements collectifs (voirie, assainissement, eau potable, électricité, équipements socio-économiques et socio-éducatifs).

Pour des raisons diverses, le partage systématique des terrains collectifs a été entamé dans certains douars pour :

- mettre fin aux abus de certaines familles en matière de l'appropriation des grands lots à bâtir,
- réserver des espaces pour les différents équipements publics,
- assurer une occupation de l'espace planifiée au préalable,
- réduire le gaspillage de l'espace,
- éviter que les autorités locales et /ou les communes accèdent à la gestion de ces terrains,
- répartir d'une manière équitable les terrains collectifs, selon des critères rationnels.

(1) Unité de mesure et de partage des biens mobiliers (la terre et l'eau).

La construction et/ou l'amélioration du logement familial demeure le secteur principal qui draine une bonne partie de l'argent issu du travail à l'étranger après avoir satisfait les besoins de première nécessité de la famille. 98% des émigrés ont affirmé avoir placé une somme considérable de leur épargne dans la construction d'un logement personnel.

Tableau 1

	Aucun	1 maison	2 maisons	3 maisons	Total
% des migrants	2%	67.9	27.4%	2.7%	100%

Construction de logement dans le ksar natal par émigré (en %)
Source : NAIM (M), 1996

Un peu plus de 30% des migrants ont bénéficié au moins de deux lots de terrains à bâtir. Seulement 2% n'ont pas pu construire un logement en raison de la courte durée de leur séjour dans le pays d'immigration. En effet, on distingue deux générations d'habitats post-ksouriens. La première maison est construite en pisé, la seconde maison en béton armé.

Dans la vallée du Todrha, comme c'est d'ailleurs le cas dans l'ensemble du sud marocain intérieur, de nombreux facteurs interviennent dans l'éclatement du ksar et son effondrement. Certains chercheurs justifient ce fait par l'évolution démographique (P. PASCON, 1968) ; d'autres par la sécurité qui règne, ou par l'ouverture sur l'extérieur (A. HAMMOUDI, 1970). Incontestablement, les revenus migratoires ont beaucoup accentué et précipité l'abandon du ksar.

Tous ces facteurs ont poussé la population à abandonner le ksar et échapper à la promiscuité, à l'entassement, au risque des inondations et au contrôle social rigoureux qui y règne. Les nouvelles demeures sont spacieuses, offrent des espaces intimes, un escalier privé, un puits privé, une enceinte privée, etc.

En parallèle à l'évolution de l'émigration internationale, on assiste à une extension rapide de l'habitat post-ksourien. Cette fièvre de la construction a donné naissance à une nouvelle organisation spatiale.

En fait, l'abandon du ksar ne signifie pas seulement la perte d'un type d'habitat mieux adapté aux conditions climatiques et au paysage local, mais aussi la disparition d'un patrimoine architectural, d'un savoir-faire et d'une mémoire collective de cette population amazighe.

alternative qu'avait la population était l'émigration aussi bien nationale qu'internationale. Tous ces facteurs ont participé et participent encore, à des degrés divers, à l'organisation socio-spatiale de la vallée. Certes, les revenus migratoires demeurent le moteur catalyseur de cette organisation.



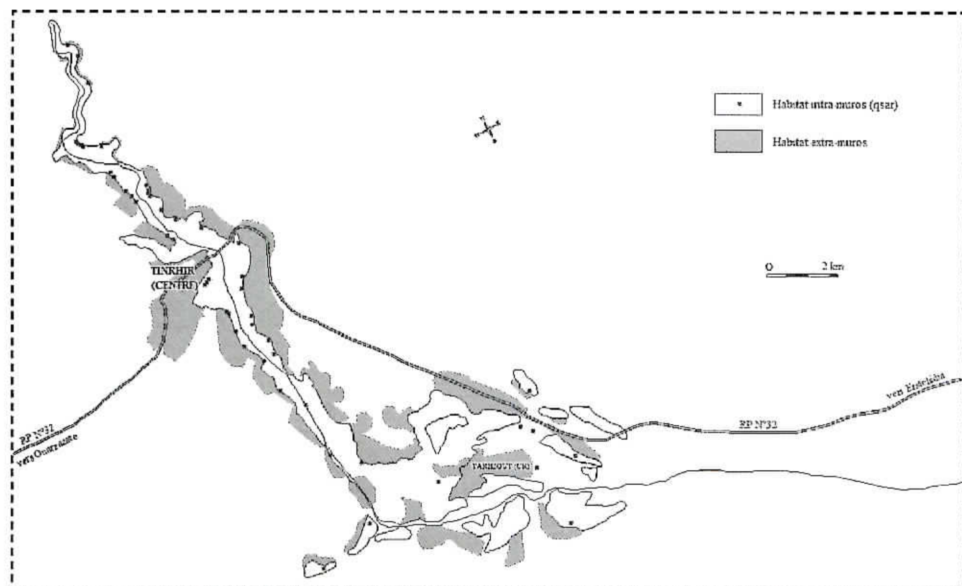


Photo n° 1et 2 : Des habitations sont construites
Photo n° 2 : L'habitat prend une forme linéaire à la lisière de l'espace agraire
(Cliché, 1. Abdechafk (M), 2007). (Cliché, 2. Naim (M), 1996)

II- Investissement des émigrés dans la construction

L'émigration internationale joue un rôle de catalyseur dans les mutations économiques, sociales, culturelles et spatiales. Celles-ci concernent l'individu, la famille, la région et le pays. Cependant, la vallée du Todrha, comme les autres régions qui ont connu un départ massif vers l'étranger, a subi des bouleversements non négligeables, aussi bien au niveau des structures socio-économiques qu'au niveau de l'organisation spatiale.

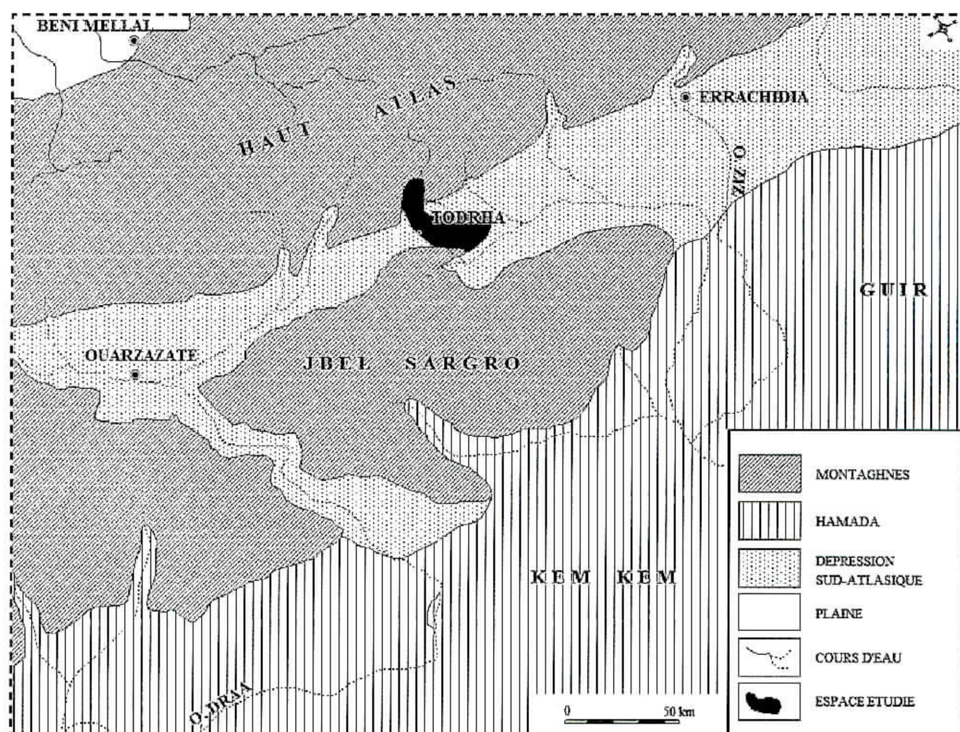
Fig. n°2



Extension de l'habitat post ksourien
Source : NAIM (M)

Depuis longtemps, l'agriculture était une activité principale de la population oasienne. Elle constitue le secteur d'activité par excellence de toute la population active. Puisque, le travail agricole était l'unique ressource économique, et vu les relations familiales et tribales, la population était obligée de vivre dans un cadre de solidarité et en cohésion sociale afin de surmonter les différentes contraintes et de défendre l'espace communnautaire. Sans aucun doute, l'efficacité, aussi bien de l'exploitation que de l'organisation de cet espace, se justifie par le bon fonctionnement des institutions traditionnelles qui veillaient sur l'application des règles coutumières (taqbilt, amghar n'tmazirt, ...). Ainsi, la vallée vivait, dans le passé, dans un certain équilibre économique et social. R. ESCALLIER, (1992) écrivait : « *avant l'irruption brutale de l'économie de marché et la colonisation, les populations vivaient dans un monde clos. Toutes les forces de la société villageoise ou tribale tendaient à la recherche de la stabilité et l'équilibre* ». Cette vallée a subi, après les 'secousses' du 20ème siècle (colonisation, installation de nouvelles institutions administratives, explosion démographique, chômage et sous emploi) un déséquilibre et une déstabilisation entre les ressources économiques et les besoins de la population. Il semblait alors que la seule

Fig. n°1



Situation géographique de la vallée du Todrha
Source : NAIM (M)

I - Terroir agraire et eau : facteurs fondamentaux du choix du site

L'installation des populations oasiennes est fondée sur l'existence de l'eau et des terrains agricoles. Ces deux éléments précieux permettent la pratique d'une activité agricole. Jadis, les maisons d'habitation sous forme de ksours étaient groupées au sein des terroirs agraires et /ou à proximité de ceux-ci (photo n°1 et 2). Ce type d'habitat est dicté aussi bien par des conditions climatiques que par des raisons économiques, sociales, défensives et de surveillance des terroirs. Ces ksours se répartissent d'une manière linéaire, le long de l'oued Todrha sur les deux rives (carte n° 2). Un espace communautaire ou collectif, se situant hors de la vallée, est constitué de terrains constructibles et de parcours de pâturage.

L'émigration et l'organisation de l'espace communautaire dans la vallée du Todrha

Mohamed NAIM et Mohamed KOBB
Université Ibn Zohr
Safi

Introduction

L'espace communautaire dans la vallée de Todrha, comme c'est d'ailleurs le cas dans d'autres régions, est un bien rare et précieux. La société oasienne utilise tous les moyens pour défendre ce bien. En raison de sa valeur, le foncier est à l'origine de plusieurs conflits inter-villageois et intra-villages, voire inter-tribus. L'accès à cet espace communautaire pour l'exploitation est régi par des règles coutumières villageoises mais aussi par les lois en vigueur. Les règles coutumières constituent pour les villageois l'outil principal de l'organisation et de l'aménagement de l'espace communautaire, conformément aux besoins. Par contre, elles représentent pour l'administration, notamment les communes locales, une contrainte majeure pour le développement local et un frein pour l'intégration des différents douars de la commune. Sommes-nous, donc, devant un conflit : loi contre coutumes (makhzen contre tribus) ou simplement devant deux conceptions différentes de l'aménagement de l'espace ?

Depuis l'arrivée de l'économie du marché, l'installation de nouvelles institutions administratives et l'importance des revenus migratoires, l'activité agricole et les structures socio-économiques et culturelles subissent des transformations d'une manière continue. Ces mutations ont bouleversé, et bouleversent encore, la société oasienne sur différentes dimensions, telles que l'organisation et l'occupation de l'espace, la structure sociale et le système économique. Ainsi, on assiste, depuis les années 1960, à une occupation anarchique des espaces communautaires. Cette situation ne facilite pas la mise en place de projets de planification et d'aménagement spatial.

marocaine se concentre dans la région, parisienne, mais la particularité des Marocains, ou plutôt des Soussis, réside dans leur préférence historique pour Gennevilliers.

L'argent de l'immigration envoyé au pays d'origine, et particulièrement dans le Souss, alimente largement et efficacement les migrations potentielles. Ces dernières sont complètement conditionnées par des structures familiales et villageoises n'hésitant pas à désigner et organiser les départs migratoires, et ce, depuis la région de Souss, quand les impératifs socio-économiques l'imposent. Ces conditions illustrent et montrent le rôle primordial de la structure familiale et sociale dans la gestion, l'orientation et la conceptualisation du phénomène migratoire.

Protectorat, ce qui n'arrange pas les affaires des colons soucieux de maintenir sur place une main-d'œuvre sous-payée. Il ne faut pas oublier, toutefois, un autre avantage pour les candidats aux embarquements clandestins et qui concerne le vaccin contre la variole qui n'était pas une obligation à Tanger. Voici une lettre du Ministre des Affaires Etrangères, qui confirme ce fait : « *la vaccination est obligatoire, mais en raison du caractère international de Tanger il n'a pas été possible (...) d'imposer à la population une obligation qui n'est pas réclamée par les autres pays* »[99].

D'autres documents informent sur le rôle primordial de Tanger, comme point de départ vers d'autres lieux de recrutements à l'image de la Tunisie et particulièrement l'Algérie. Quant à J. Ray, il note qu'il « *a vu des émigrés [marocains] passer par Ifni, les Canaries et même Dakar pour gagner un port français (...) Quelques-uns n'hésitèrent pas à tenter de gagner l'Angleterre ou la Suède pour regagner ensuite la France*»[100]. [Mais la plupart] « *Des embarquements clandestins de Marocains se sont effectués depuis le port de Tanger (...) pour atteindre la Tunisie et principalement les ports d'Algérie (...) : du 19 mars au 4 mai 1927, sur 50 (...) marocains refoulés via Casablanca, 36 s'étaient embarqués clandestinement (...) dont 4 à Tunis, 15 à Tanger et 15 dans les ports d'Algérie* », lit-on dans une dépêche officielle[101]. C'est ainsi que l'écrasante majorité des départs marocains vers la France se fait à travers l'univers de la clandestinité et selon notre propre estimation plus de 90 % des départs vers la France, pendant l'entre-deux-guerres, sont clandestins.

En guise de conclusion, on peut dire que l'immigration marocaine en France, durant la période de l'entre-deux-guerres, a été marquée par une première phase d'introduction et d'initiation (1919-1931), permettant d'institutionnaliser les premières vagues migratoires de main-d'œuvre entre colonisés et colonisateurs. Alors que la deuxième phase située entre 1931 et 1939 s'est distinguée par la consolidation du premier mouvement migratoire marocain en tant que migration secondaire socialement mais structurelle économiquement, caractérisée par une répartition spatiale et professionnelle inégale. Ainsi, une grande majorité de l'immigration

(99) Extrait d'une lettre en date du 26 mai 1926 du ministre des affaires Etrangères au « Ministre du Travail », Archives du Quai d'Orsay, série Afrique (1918/1940), affaires générales, K-4-I-V. 32, ibid., p. 8.

(100) J. Ray, op. cit., pp. 67-68.

(101) Extrait d'une dépêche du Résident Général au Maroc au ministre des Affaires Etrangères à Paris, Rabat, le 20 mai 1927, Archives du Quai d'Orsay, série Afrique (1918/1940), affaires générales, K-4-I-V.32, op. cit., pp. 101-102.

Itinéraires et trajectoires migratoires

Si l'on croit J. Ray, les Marocains ont battu des records dans le domaine de la « migration clandestine », entre 1926-1927 et 1931. Il donne des détails précieux sur *«l'ingéniosité déployée par les Marocains pendant cette période pour organiser leurs agences de renseignements, préparer leurs étapes, les varier, brouiller les pistes, allonger les itinéraires et tromper la vigilance de toute une série de fonctionnaires, sur les deux rives de la Méditerranée»*(97), en précisant, toutefois, que Marseille demeure « *le grand port de débarquement des clandestins. Chaque bateau, petit ou grand, en provenance d'Algérie et de la Tunisie, recelait, dans ses soutes ou blottis dans les endroits les plus inattendus un petit groupe de Marocains. Mais il semble que les itinéraires les plus employés aient varié avec les années : en 1925-1926, l'Algérie (Oran surtout, Alger, Bône) était le point de rassemblement des émigrants ; en 1927-1928, ce fut le tour de l'Espagne d'être l'itinéraire recherché ; en 1929-1930, on passa par la Tunisie et par l'Espagne concurremment»*(98). Les choses n'ont pas beaucoup changé, même en 1938. Une source du Quai d'Orsay révèle que sur 73 personnes débarquées clandestinement à Marseille, 38 s'étaient embarquées à Alger ou Oran et 35 à Tunis (lettre du Général Noguès alors Résident Général du Maroc).

Par ailleurs, des documents précieux nous ont permis de retracer ou de reconstruire les itinéraires, certes variés mais assez semblables dans leur conception, à quelques détails près. En effet, J. Ray a eu raison de souligner qu'en 1927-1928, « *ce fut le tour de l'Espagne d'être l'itinéraire recherché* ». Si les documents consultés confirment bien ce constat, on ignore pourquoi J. Ray, qui a mené une enquête sur le terrain en 1936-1937, ne parle pas ou n'a pas pu faire le point sur le rôle capital qu'a joué la ville de Tanger en tant que point de départ essentiel et de rassemblement pour le recrutement des candidats à l'aventure migratoire. D'autant plus que le choix de Tanger est un choix délibéré et précis dans ce contexte : c'est une zone internationale. Par son statut spécial, elle échappe au contrôle du Protectorat français qui impose aux Marocains de la zone chérifienne (française) le certificat médical, et ce depuis le 28 septembre 1925, « *attestant que le candidat à la migration est physiquement apte pour travailler en France* ». C'était en tout cas le discours officiel, mais en réalité, ce fameux certificat médical était un moyen efficace surtout pour refuser les indésirables (« les agitateurs politiques ») et mieux contrôler une migration qui échappe au contrôle du

(97) J. Ray, op. cit., p. 66.

(98) Ibid., pp. 66-67.

demandons ce qui est «clandestin» dans cette affaire. Sûrement pas l'immigration en tant que conception structurelle, contrairement à toute une littérature écrite sur ladite « migration clandestine »(94).

Si les départs depuis le Maroc sont plutôt clandestins, le travail et le séjour, eux, sont désormais réguliers après régularisation d'une telle ou telle situation. Partant de là, s'il y a eu transgression de la réglementation en vigueur, c'est bien au niveau du travail : c'est bien l'employeur qui se met en situation irrégulière en embauchant des primo-migrants directement sans passer par le Secrétariat Général du Protectorat (dahir du 13 juillet 1938), ni par les organismes officiels en France, sachant que l'administration en France (notamment les préfectures) s'est distinguée par son laxisme et a une grande part de responsabilité dans la mesure où elle régularise sans contrat de travail exigé préalablement (Dahir du 28 juin 1938).

Dans ce contexte, les départs clandestins sont devenus la solution incontournable pour des candidats rêvant de l'eldorado français. Par ailleurs, parmi les moyens les plus souvent utilisés par les migrants marocains pour détourner la réglementation en vigueur, on peut citer le trafic de faux papiers, qui avait pris un développement considérable, selon la conjoncture économique et politique. Le trafic des contrats de travail arrive en tête des fraudes. Plusieurs témoignages s'accordent pour dire son importance, comme des correspondances de la Résidence Générale à Rabat qui confirme ce propos(95). En plus des contrats de travail, les cartes d'identités, elles aussi, n'ont pas échappé à la règle du trafic(96). D'ailleurs, selon les sources et documents consultés les « possesseurs de ces faux papiers » sont le plus souvent originaires de Souss ou des environs à l'image des populations de Ait-Ba-Amran, par exemple, qui sont citées dans les documents consultés portant sur les années de l'entre-deux-guerres.

Le phénomène qui a pris une ampleur inégalable n'est autre que celui des embarquements clandestins, dont Tanger, Alger, Oran, Bône, Tunis, Marseille, etc. étaient les pièces maîtresses d'un gigantesque trafic de corps humains, utilisé comme une marchandise, entre les deux rives de la Méditerranée, avec tous les risques que cela suppose.

---

(94) A titre d'exemple, on cite J. Ray, *op. cit.*, p. 70 et suiv., P. Devillars, le compte rendu de 1952, pp. 14-18, le Rapport de R. Aubaud, *op. cit.*, le Rapport de Justinard, *op. cit.*, le Rapport de P. Laroque et F. Ollive, op. cit., etc.

(95) Voir notre thèse inédite, op.cit., pp.122-128.

(96) Extrait d'un Rapport rédigé par le Directeur de l'Office du Maroc de Marseille : Boyer, adressé depuis Marseille au Résident Général à Rabat, daté du 2 mars 1928 : Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique (1918/1940), affaires générales, K-4-I-V. 32, op.cit., pp. 216-218.

événements du Rif (1921-1926), qui ont eu des conséquences considérables sur le recrutement militaire ainsi que sur les migrations marocaines, n'ont fait qu'accélérer la décision qui consiste à « *interdire (...) la sortie des travailleurs marocains à destination de la France ; une surveillance très sévère fut exercée à la frontière algéro-marocaine et dans les ports algériens* »(91).

Même ces nouvelles dispositions, défavorisant les migrations marocaines, n'ont pas pu calmer le puissant lobby des colons et du patronat européen, maintenant leur pression sur la Résidence Générale qui n'avait pas d'autre choix que de suspendre toute migration marocaine. Contrairement à ce qu'avait écrit Choukry Ben Fredj(92), la circulaire du 13 juillet 1928 a bel et bien « *suspendu (...) la sortie des travailleurs indigènes (...) jusqu'à nouvel ordre et pour tous pays*»(93). Cette interdiction de l'immigration marocaine ne pouvait qu'alimenter et encourager les départs clandestins qui ont persisté durant toute la période coloniale.

Nous pouvons confirmer sans prendre le risque de nous tromper, et d'ailleurs tous les documents historiques le prouvent, que rien n'arrête les migrations, l'exil et les départs clandestins : ni les dahirs chérifiens qui tentent de conserver au profit du Maroc colonial une main-d'œuvre docile et abondante, ni les sévères prohibitions dictées en France par les besoins conjoncturels de protéger le marché du travail français durant les périodes de crises économiques (cf. La loi de 1932 sur la protection de la main-d'œuvre nationale), ni les prix exorbitants exigés par les Officines d'émigration pour le passage clandestin en France. En effet, c'est un phénomène qui a souvent existé parallèlement à la voie légale. De nombreux migrants arrivaient en France par leurs propres moyens et sont embauchés directement par des employeurs. Ces derniers étaient satisfaits et contents de ne pas avoir à payer la « redevance d'introduction ». L'administration avalisait cet état de fait en « régularisant », c'est-à-dire en accordant des titres de séjours et de travail. Dans ces conditions, nous nous

---

(91) *Cf. Afrique Française*, novembre 1925, p. 583.

(92) Chokry Ben Fredj écrit à tort (dans *Aux origines de l'émigration nord-africaine en France (1900/1939)*, thèse de doctorat de 3ème cycle (sous la direction de Claude Liauzu), Paris VII/Jussieu, 1989, p. 51) que « l'interdiction des départs est officiellement levée en 1928», alors que c'est exactement le contraire qui s'est produit : voir l'intégralité de la circulaire n° 46 Tr. du 13 juillet 1928, reproduite le 31 décembre 1930 : Archives du Quai d'Orsay, Afrique (1918/1940), affaires générales, carton 4, dossier I, V. 33, pp. 189-192.

(93) J. Ray, op. cit., p. 70, et la circulaire n° 46 Tr. du 13 juillet 1928 : in Archives du Quai d'Orsay, op. cit., pp. 189-192.

Impact et poids d'un lobby de colons conservateurs

La première mesure de réglementation concernant l'émigration externe marocaine sera prise le 23 mars 1918 par le premier Résident Général du Maroc, Lyautey (1912-1925), qui fixait, pour la première fois, les conditions de recrutement des candidats à l'émigration : « *âge minimum 25 ans et maximum 50 ans et recrutement exclusif du sud marocain* »(87), pour des raisons idéologiques et politiques évidentes, comme nous l'avons déjà mentionné auparavant. Si les premières années d'après-guerre ont connu une « libre circulation » (1919-1925), les années suivantes coïncidaient avec un mouvement migratoire qui a été progressivement réglementé, notamment sous la pression des colons « *qui ont appelé à diverses reprises l'attention de l'administration sur les difficultés qu'ils éprouvent pour se procurer la main-d'œuvre indigène qui leur est nécessaire* », lit-on dans une lettre(88) conservée aux Archives du Quai d'Orsay. Jusqu'à quel point cette lettre (d'Eiric Labonne) reflétait-elle la réalité de l'époque ? Certes, en raison du développement des divers chantiers de la colonisation « *les besoins locaux en main-d'œuvre se sont accrus (...) et l'empire chérifien ne dispose pas de main-d'œuvre suffisamment abondante pour faire face à ces besoins et pour constituer rapidement l'outillage économique qui leur est indispensable* »(89), précise encore le Résident Général à Rabat.

Les extraits présentés de ces deux dernières lettres officielles peuvent nous renseigner, au moins, sur le contexte global dans lequel la Résidence Générale essaye de justifier officiellement les restrictions, voire l'interdiction, faites aux Marocains d'aller travailler en France. En fait, ce ne sont vraiment pas les travailleurs qui manquent au Maroc colonial, mais le souci primordial des colons était de maintenir les bas salaires et donc d'avoir une « armée de réserve » plus abondante. Ainsi, déjà les dahirs du 27 septembre 1921 et 24 septembre 1924(90) devaient être interprétés dans le sens de restreindre les migrations marocaines à l'étranger. Alors que les

(87) Cf. Lyautey, *Choix de lettres de Lyautey*, 1882-1919, op. cit., p. 303 : cité par A. Baroudi, op. cit., p. 66.

(88) Extrait d'une lettre signée par Eirik Labonne, adressée pour la commission interministérielle à Paris, en date du 7 juin 1925 : *Archives du Quai d'Orsay*, Série Afrique (1918/1940), affaires générales, carton 4, dossier I, V. 33, p. 7.

(89) Extrait d'une lettre du Résident Général du Maroc envoyée au Ministre des Affaires Etrangères à Paris, datée du 6 novembre 1926, Rabat : *Archives du Quai d'Orsay*, Afrique (1918/1940), affaires générales, carton 4, dossier I, V. 32, p. 38.

(90) Cf. *Bulletin officiel du Protectorat* des 11 octobre 1921, p. 1591 et 30 septembre 1924, p. 1520.

nouveaux centres urbains, inexistants ou jouant un rôle marginal auparavant, comme Meknès, Fédala, Oujda, Agadir, Port-Lyautey (l'actuelle Kénitra) et surtout Casablanca dont R. Gallissot a parfaitement étudié le rôle économique joué à travers son *Patronat européen* . Désormais, la capitale économique a eu une capacité énorme pour distribuer et surtout absorber une grande majorité des migrants qui n'ont que les bidonvilles, constitués pendant les années trente, pour y vivre, se déraciner et se (sous) prolétariser. Regroupant des ouvriers misérables, notamment ceux entassés dans les nouveaux derbs (quartiers urbains), Casablanca possèdait les bidonvilles les plus peuplés et les plus précaires du Maroc colonial comme celui de Ben Msik par exemple. Chaque matin, des milliers de Marocains se présentaient et attendaient un travail ou un salaire incertains dans les quartiers périphériques casablancais. C'est ainsi que s'est créé un sous-prolétariat marocain original qui ne partage ni les conditions sociologiques ni la conscience d'une classe sociale ouvrière exploitée et consciente de sa force en tant que classe prolétaire. Si l'on compare cette situation avec celle de l'Europe occidentale, cette dernière se caractérise par la révolution industrielle, le capitalisme instaurant des salaires fixes et une continuité dans le salariat des ouvriers productifs et conscients de leur position socio-économique. Ce n'est certainement pas le cas au Maroc pendant cette période.

Ces masses sous-prolétarisées constituent « l'armée de réserve du capital» (en tant que force de travail mais aussi en tant que consommateurs potentiels) pour le patronat européen, ainsi que pour la bourgeoisie commerçante naissante de Souss qui s'est développée avec la colonisation. Ce phénomène a joué un rôle très important pour maintenir les migrations (à retardement) dans l'économie du Protectorat, en attendant des conditions sociologiques objectives pour des migrations généralisées, situation qui ne se réalisera que pendant la période postcoloniale. Car, pour que les migrations se généralisent, il faut absolument que la socialisation urbaine l'emporte et se globalise, et que l'inversion du rapport démographique entre villes et campagnes se réalise et s'accentue d'une façon permanente et structurelle. C'est seulement dans ces conditions sociodémographiques que l'émigration/l'immigration se libère des dernières contraintes pour prendre le relais de l'exode rural. Autrement dit, le mouvement migratoire marocain est en train de faire évoluer les processus sociaux vers une mobilité socio-urbaine et géographique à grande échelle, condition plus qu'indispensable à toute migration massive. D'autant plus que les chantiers du Maroc colonial comme ceux de l'Algérie colonisée, sans oublier le recrutement des soldats marocains dans l'armée française, offrent des possibilités réelles

Si la répartition des migrations européennes est facilement repérable, celle des Musulmans surtout est difficile à maîtriser et reste mal connue. Dans l'état actuel de la documentation, nous pouvons dire que l'émigration se fait particulièrement depuis le sud du Maroc vers le nord : c'est-à-dire depuis Tiznit, Agadir, Taroudant, Mogador, Marrakech, Safi, vers Khouribga, Mazagan (l'actuelle El Jadida), Rabat, Fès ou Meknès voire Tanger et surtout Casablanca. Une grande majorité des migrants exerçait les «professions» de «mineurs», ouvriers journaliers, manœuvres, pêcheurs ou commençants. L'émigration temporaire du sud vers le nord du Maroc est devenue un des éléments permanents de la vie des populations. Elle obéit à des lois qui lui sont propres et qui sont souvent indécelables, renvoyant à un système d'alliance ancestrale mais qui ne suffit pas toujours à provoquer l'émigration. Certes, « *les courants d'opinions, les entraînements affectifs jouent leur rôle. Tel village, en apparence prospère et équilibré de l'Anti-Atlas, se vide aujourd'hui, parce qu'il existe à grande distance, dans une ville du Maroc [du nord] une communauté heureuse d'émigrés qui attire sa jeunesse. Certaines se développent sans raison apparente, tandis que d'autres, que la médiocrité de leur sol contraint à végéter dans la misère ancestrale, n'ont pas encore appris à découvrir les grands chemins qui mènent à l'aventure*»[52] de l'émigration dont la complexité est bien décrite ici par R. Montagne en tant qu'observateur perspicace des mutations sociales du Maroc colonial. Pour commenter ce dernier texte, on peut dire d'une manière générale que «l'émigration nourrit l'émigration ». La parenté familiale ou villageoise, aussi forte et importante soit-elle, ne peut être considérée comme un facteur déterminant et suffisant pour décider et provoquer des migrations. En revanche, le processus du déracinement, l'effet psychologique et la conscience profonde d'une situation sociale et économique misérables ainsi que la certitude d'un avenir meilleur sont des conditions préalables et plus pertinentes pouvant déclencher le phénomène migratoire dont la finalité est d'avoir le maximum «d'argent liquide» disponible dans les chantiers de la colonisation qui exercent l'attraction principale de toute migration.

Il faut dire que l'exode rural et les migrations accélérées par les mutations socio-économiques internes liées au système de colonisation et d'immigration européenne vont engendrer par la suite une mobilité sans précédent des couches sociales déstructurées. Ainsi, la société marocaine assiste pendant la colonisation à un profond bouleversement sur tout les plans ; à commencer par la transformation ou le développement des

(52) *Ibid.*, p. 130.

aux européens progressent nettement moins vite que les grands centres peuplés par les Européens. Ainsi, Marrakech, par exemple, est en perte de vitesse et n'atteint même pas 190 000 habitants, ou encore Fès qui ne dépasse pas 200 000. Par contre, des villes comme Meknès, Fédala, Port-Lyautey, Doukkala, Abda et Khouribga (l'agriculture et les phosphates) ou Agadir (les richesses maritimes, notamment les poissons) se développent à l'image de Safi dont la croissance fut «*longue*» mais réelle, grâce à l'industrie de pêche qui a transformé cette petite ville. Elle gagne pas mois de 26 000 nouveaux migrants durant les années1924-1947, en passant de 21 350 à 47 520 marocains. En même temps, le trafic de son port est passé de 25 000 tonnes en 1936 à 75 000 en 1948(49).

Agadir se retrouvait dans la même situation que Safi, dans la mesure où son développement est jugé « très lent » par l'enquête de R. Montagne : « *en 1913, il s'y trouvait seulement 760 marocains dont 160 juifs (...) Les transports de la pêche locale se développent les premiers. Puis apparaissent de « petits bourgeois», commerçants ou employés du Protectorat (...) En 1939, on comptait six ou sept mille habitants. C'est alors que l'essor rapide des pêches industrielles de la sardine transforme la ville surtout depuis 1945 (...) On y dénombre 1 500 marins indigènes, 300 espagnols et portugais. La main-d'œuvre des usines s'élève à 8 000 ouvriers et ouvrières* »(50).

Dans les cités nouvelles, l'arrivée d'une population européenne nombreuse et active économiquement a eu comme impact direct la venue concomitante d'un nombre considérable d'émigrants musulmans et juifs. Les Européens vivent, il est vrai dans des espaces urbains fermés face aux populations locales, ce qui symbolise l'institutionnalisation d'une ségrégation socioculturelle et socio-urbaine que R. Montagne ne pouvait que reconnaître. Voici son témoignage : « Les Européens vivent (...) entièrement séparés des énormes agglomérations *« indigènes » voisines ; mais l'accroissement des quartiers peuplés par les uns entraîne l'extension et le peuplement des autres. D'autre part (...) tous les mellahs du Maroc, même ceux de la montagne et des limites du Sahara, ont été agités par de nouveaux courants d'idées qui ont précipité vers Casablanca une puissante émigration juive*»(51).

(49) Cf. R. Montagne, Naissance du prolétariat, op. cit. , p. 145.

(50) Ibid. , p. 147.

(51) Ibid., p. 135.

loin encore de l'existence d'une conscience de classe, au sens marxiste du terme : « *qui ne saurait être antérieure à la formation d'une classe ouvrière. Les conditions de l'emploi, le dénuement des ouvriers marocains mettent en avant les questions du travail, mais ces sous-prolétaires ne sont généralement pas capables de se les poser. L'originalité de la question sociale est là* », observe justement R. Gallissot[47]. En d'autres termes, l'absence de tradition ouvrière de masse avant le Protectorat et le manque d'organisation syndicale et politique efficace peuvent expliquer les contradictions d'un mouvement ouvrier en pleine construction et qui reste sans classe ouvrière durant toute la colonisation.

Une autre originalité qui mérite d'être citée consiste en l'apparition d'une « bourgeoisie commerçante » composée de la « bourgeoisie urbaine » de Fès qui s'est déplacée à Casablanca pour entrer en concurrence avec la «bourgeoisie naissante de Souss». Casablanca est devenue incontestablement le centre principal de toutes les activités commerciales et économiques du Maroc colonial. Quant à Fès, elle est reléguée au second plan. Même si l'évolution de cette « *bourgeoisie soussie » est lente, voire difficile à cerner, il est certain pourtant que la formation des masses prolétarisées a largement favorisé la genèse de cette bourgeoisie (de Souss) qui se développera et se consolidera particulièrement après la Seconde Guerre. La parenté comme système et structure sociale ancestrale n'est pas étrangère à cette réussite des commerçants provenant de Souss, ce qui n'a pas échappé au regard sociologique pertinent de J. Waterbury qui écrit : « il arrive que le Soussi qui a été le premier de sa tribu à s'installer dans une ville du Nord devienne grossiste et exploite alors une chaîne de boutiques gérée par des parents dont il est le protecteur et le fournisseur* »[48]. La pression socio-économique et la parenté familiale maintiennent les individus de la « communauté Soussie » à l'intérieur de l'ancien système d'alliance sous le poids de la tradition. C'est l'une des explications de l'ascension sociale de cette catégorie socioprofessionnelle qui a marqué l'économie marocaine, en réussissant à concurrencer les deux vieilles «bourgeoisies citadines» fassies (de Fès) et juives.

Casablanca continue à monopoliser les migrations internes. Elle atteint 454 300 habitants dont 131 800 Européens. La ville a gagné (entre 1936 et 1941) prés de 200 000 personnes en 5 ans seulement. Par conséquent, les bidonvilles gagnent du terrain, les villes sans activités économiques liées

---

(47) Ibid. , op. cit. p. 34.

(48) J. Waterbury, *Le commandeur des croyants*, op. cit. , p. 156.

dans les zones urbaines, concurrencé par les produits européens venant de l'étranger. Ces populations ont été obligées de fuir la misère et de courir à jamais derrière «l'argent liquide» dans les grandes villes, à l'image de Casablanca qui a parfaitement joué le rôle de «stage d'initiation ou de formation» pour les primo-migrants, dans un espace urbanisé nécessaire pour préparer et concevoir le projet migratoire externe vers d'autres horizons.

Développement de Casablanca ou naissance des bidonvilles

C'est pendant la période de l'entre-deux-guerres qu'on assiste à la formation des « classes prolétarisées » des bidonvilles dont les meilleurs types seront Aïn Sebaâ et Ben Msik. Ce dernier s'est constitué vers 1932 sur des terrains appartenant à un particulier (dit Ben Msik).

Les bidonvilles de Casablanca se sont constitués majoritairement dans les années 1930. Ils sont le pur produit de la colonisation et ont accompagné l'évolution de cette dernière, suscitant ainsi de nombreux problèmes de santé publique, signale R. Montagne qui ne dit rien sur le fait que le regroupement d'une partie importante de la population marocaine dans des bidonvilles identiques arrangeait les affaires du pouvoir colonial. Ce dernier pouvait ainsi plus facilement surveiller et contrôler les populations en question de la contagion politique et sociale, demeurant le souci prioritaire de la Résidence Générale. C'est cette dernière qui avait encouragé des industriels à créer depuis « *1916 des cités au bénéfice de leurs ouvriers (Sociétés des Chaux et Ciments (1916-1927), Office Chérifien des Phosphates (1930), Etablissement Carnaud (1930), Société des Houilleries et Savonniers du Maroc (1930-1931), Compagnie Sucrière (1930), Entreprise de la Socica (1937-1945), etc.)*[46].

Un autre changement important et notable est la modification de la répartition géographique des populations. Cette répartition inégale est remarquée d'une ville à l'autre, mais aussi à l'intérieur des mêmes centres urbains. Casablanca nous offre encore une fois de plus l'illustration parfaite de cette mobilité géographique des populations, qui a eu pour conséquences le changement et la transformation des rapports sociaux ainsi que la concentration des ouvriers dans les périphéries «bidonvillisées» rendant plus critique la condition misérable et sordide de ce sous-prolétariat. L'évolution des processus sociaux ici est irrévocable, mais on est

(46) R. Gallissot, Le patronat européen, 1990, op. cit. , p. 138 et suiv.

comme le rôle capital de la colonisation qui n'est citée et classée qu'en tant que facteur secondaire (d'après R. Montagne). Personne aujourd'hui ne conteste sérieusement l'impact de la violence coloniale qui a été un facteur bouleversant des structures traditionnelles et des rapports sociaux : la colonisation « *fut le système créateur de la surpopulation, condition préalable à la migration* »(44). Ce qu'il faut donc expliquer, c'est pourquoi et comment s'est réalisé «l'*excédent démographique*». R. Montagne s'est certainement inspiré de la « thèse démographico-idéologique » de Louis Chevalier(45), qui fut à la mode durant toute la période coloniale. Les travaux de ce dernier sont devenus un classique d'analyse des sociétés nord-africaines où tout s'expliquait fatalement par la « théorie de surpeuplement » qui, n'est en fait que la conséquence irrémédiable de la violence coloniale disloquant les rapports sociaux et détruisant l'espace traditionnel.

Quoi qu'il en soit, l'explication démographique (le surpeuplement) ou le déterminisme (géographique) pour le cas de l'émigration marocaine, reste très simpliste et superficielle. Elle renvoie obligatoirement à un malentendu méthodologique et épistémologique existant entre deux approches différentes : la socio-démographie coloniale d'un côté et l'histoire sociale et économique de l'autre. Cette dernière a au moins le mérite d'analyser le phénomène migratoire dans le cadre d'un mouvement dialectique prenant en considération tous les aspects du problème. Certes, la terre ne permet plus de faire vivre les populations concernées : c'était la raison fondamentale pour que l'exode rural s'accélère à un rythme jamais atteint depuis la fin de la Première Guerre mondiale. En réalité, *les fellahs* ont vu leurs structures socio-économiques ravagées par des années de guerre contre l'occupant, des années de sécheresse et de famine aussi, des années de spoliation de leur propre terre en tant que seul capital et moyen de production. Ces « pauvres fellahs » ont tout perdu à long terme, sans oublier l'évolution des processus sociaux concernant certains groupes de population ayant une vieille tradition migratoire qui remonte au milieu du XIX e siècle (les Soussis). Les conséquences de la colonisation ont fortement et indéniablement accentué les migrations sous toutes les formes normatives. Dans ces conditions, les masses populaires sont ruinées, notamment les gens des campagnes mais aussi ceux vivant de l'artisanat

---

(44) L. Talha, *Le salariat immigré, op. cit.*, p. 29.

(45) Cf. Louis Chevalier, *Le problème démographique nord-africain*, Paris, 1947. « Le même travail » a été réédité par l'INED/PUF, sous le même titre, *in Travaux* et Documents, Cahier n° 6, 1956.

Formes et causes des migrations internes

Nous pouvons distinguer trois formes générales concernant les migrations internes : l'émigration saisonnière, l'émigration temporaire et l'émigration définitive.

Les Marocains, paysans déracinés, préféraient travailler la terre qu'ils ont abandonnée par la force des choses d'où l'exode rural qui prend des formes variées, comme l'a parfaitement expliqué R. Gallissot : « *départ temporaire pour une ou quelques années, départ pour une vie de travail jusqu'au retour à la terre pour mourir, ou bien définitive, rupture avec le pays. L'homme part seul, en famille, parfois en groupe. La mine, surtout la petite mine, le chantier, drainent les ouvriers de la région qui continuent à habiter leur village et partiellement à vivre de la campagne. Les grandes mines et les villes attirent de très loin la main-d'œuvre, et le sud du Maroc se dépeuple pour gonfler la population de Casablanca*»(42). Certes, les raisons qui concernent les migrations internes sont différentes selon la conception des auteurs et le contexte environnemental qui les a produites. Toujours est-il que R. Montagne, qui s'est penché sur cette question a pu classer et résumer les causes de l'émigration de la façon suivante :

- **1.** la surpopulation du pays,
- **2.** l'assèchement des régions méridionales et pré sahariennes,
- **3.** le désir croissant d'élever le niveau de vie matériel,
- **4.** le développement de la colonisation européenne,
- **5.** les invasions des acridiens,
- **6.** la surpopulation et la désagrégation des sols cultivables,
- **7.** l'accaparement des terres par les notables et les abus du commandement indigène,
- **8.** la désagrégation de la société pastorale et de la société berbère rurale.

Ces nombreux facteurs énumérés par R. Montagne(43) méritent au moins une remarque à nos yeux : l'auteur a analysé des causes qui renvoient aux mécanismes et aux processus de l'évolution de la société marocaine, en rapport avec le « déterminisme géographique », demeurant valable en tout lieu. En revanche, d'autres facteurs sont largement négligés ou minimisés,

(42) R. Gallissot, *Le patronat européen, 1990, op.* cit. , p. 29.

(43) *Ibid.*, pp. 85-104.

migrants Soussis est un phénomène dont l'originalité et l'efficacité dépassent les frontières marocaines, comme en témoigne R. Montagne : « *il [le phénomène Soussi] revêt ici une ampleur sans précédent dans l'Afrique du Nord. On ne peut lui comparer que la spécialisation des Mozabites en Algérie et des Djerbiens en Tunisie qui sont d'ailleurs moins vigoureux que nos Chleuhs [soussis]. En effet, la conquête du marché de l'alimentation a été menée par nos gens avec une telle résolution que les Mozabites eux-mêmes n'ont pu résister aux berbères de l'Anti-Atlas en Oranie d'où ils ont été chassés. Depuis Oran à Tanger et de Tanger à Agadir, le Chleuh de L'Anti-Atlas est devenu le roi incontesté de l'épicerie* »(38).

A côté des Soussis, il faut citer aussi les commerçants figuiguis qui ont profité de la situation géographique de l'oasis de Figuig, située à la porte du Sahara : « *cette position privilégiée avait fait de Figuig (...) depuis la fin du XIX e siècle la clé du commerce saharien, un grand carrefour du commerce caravanier et une étape essentielle pour les convois de pèlerins vers les lieux saints*»(39). Les Figuiguis ont pratiqué, eux aussi, l'émigration saisonnière ou/et permanente vers le Maroc et l'Algérie depuis le déclin du commerce caravanier(40) et plus précisément après le prolongement du chemin de fer en 1905, « *à Béchar (à 108 kilomètres au sud de Figuig) qui avait privé l'oasis d'une partie importante de ses clients nomades, notamment les Doui-Meniâ et les Ouled-Jerir. Le rôle commercial de l'oasis s'est affaibli progressivement* »(41) obligeant la population locale à s'adapter par rapport à cette nouvelle situation. Ainsi, la seule solution est l'aventure de l'émigration vers les grandes villes du Maroc colonial (Oujda, Fès, Marrakech, Casablanca etc.) ou en Algérie colonisée (Tlemcen, Oran, etc.). Toutefois, les migrations s'inscrivent dans une logique très dynamique, dialectique et difficile à cerner à cause de ses formes et de ses causes profondes.

---

(38) R. Montagne, *Naissance du prolétariat, op. cit.* , p. 56.

(39) Abdelkrim Saâ, « *Parenté et émigration externe des oasiens de Figuig (sud du Maroc oriental)* », thèse (inédite) de doctorat de l'EHESS (sous la direction de C-L. Dujardin) 1997, p. 98 et 100 (275 p., sans Annexes).

(40) Le commerce caravanier saharien contrôlé durant le XIX e siècle par Figuig, constituait l'axe des voies qui menaient vers Fès au nord du Maroc, Tafilalet et Touat au Sud, Tlemcen au nord de l'Algérie, et puis vers le Soudan par la vallée Zousfana. « *Comme il était d'usage, les caravanes étaient protégées contre les coupeurs de routes et conduites par les marabouts (de Figuig) moyennant un certain droit. Les marchands figuiguiens transportèrent particulièrement les produits locaux : les dates et les tissus de laine (...) qui procuraient une monnaie d'échange fort appréciée dans les marchés du sud* » (*cf. Abdelkrim Saâ, op. cit. , p. 100 et suiv.)*

(41) *Ibid.*, p. 107.

Plusieurs documents signalent que l'émigration interne est antérieure au XIX e siècle. Pratiquée par des tribus de l'Anti-Atlas, elle a gagné progressivement les populations de Tiznit, Taroudant, Agadir, puis Marrakech. Toutes ces populations sont amazighes ou en grande majorité amazighes, elles ont une vieille tradition migratoire saisonnière ou permanente vers les grandes villes du Maroc (Fès, Marrakech, Casablanca, Rabat, Tanger, etc.) mais aussi en Algérie colonisée où les gens de Souss et du Rif « *se rendant chaque été (...) spécialement en Oranie pour s'y livrer à des travaux agricoles (...) depuis les années 1840*»(35).

Si le Maroc oriental pratiquait l'émigration depuis le XIX e siècle vers l'Algérie voisine, pour une raison de proximité géographique évidente, les Soussis, par contre, se sont distingués principalement dans le petit commerce alimentaire à tel point qu'ils sont devenus au Maroc une figure indissociable du commerce citadin. Ainsi, « *le commerce de détail a une grande importance au Maroc et les Soussis contrôlent ses branches principales (...) A travers tout le Maroc (...) Un réseau de boutiques tenues à tour de rôle par des membres d'une même famille ou d'une même fraction de tribu* »(36). C'est un phénomène renvoyant à l'aspect culturel et à la « force d'une habitude » ancestrale. Il s'agissait d'une tradition «*solidement enracinée depuis des décennies dans les familles Soussies au caractère patriarcal fortement accentué : là où va le père suit le reste de la famille. Le jeune garçon qui débute comme livreur dans la boutique de son père, de son oncle, de son frère ou de son cousin s'intègre dans un clan commercial où il prendra automatiquement sa place à l'âge adulte*»(37). Cette description minutieuse de J. Waterbury montre bien l'originalité, l'ancienneté et le rôle de la structure socio-familiale dans «l'émigration commerçante» des soussis, qui ont su transmettre ce savoir-faire inégalable d'une génération à l'autre dans tout le Maroc urbain ou urbanisé, voire en Afrique du Nord.

De toutes les migrations internes, l'émigration commerçante demeure la plus ancienne. Elle a su s'adapter et s'harmoniser à merveille avec les nécessités de la vie familiale et agricole du pays. C'est cette faculté d'adaptation hors norme qui explique son immense succès. La réussite des

---

(35) Juin Bautista Villar, « *Los Rifenos en Oran* » (Les Rifains à Oran), p. 28, in Lopez Garcia Bernabé (sous la direction de) : *Atlas de la inmigracion magrebi en Espana (Atlas de l'immigration maghrébine en Espagne)*, traduction de l'espagnole, Ed. Direction générale de l'immigration/Ministère des Affaires sanitaires et sociales, Madrid, 1996, (255 p.).

(36) J. Waterbury, *Le commandeur des croyants, op.* cit. , p. 156.

(37) Ibid. p. 157.

marocaine est composée de ruraux ou de pasteurs. Tout change avec la colonisation française : des villes sont fondées là où il n'en existait pas ou bien se développent en partant de cités sans aucune importance. La population de ces nouvelles cités s'accroissait à une vitesse vertigineuse, à l'image des activités économiques et commerciales remarquées dans les ports de l'Atlantique d'Agadir jusqu'à Casablanca. De fait, la construction de nouveaux quartiers européens, voire de cités urbaines, accompagnant les nouvelles infrastructures ainsi que l'établissement d'un nombre croissant d'Européens déterminent et conditionnent indéniablement l'appel à une main d'œuvre de plus en plus nécessaire et de plus en plus intégrée dans les rapports capitalistes (de type colonial).

Prédominance des Soussis ayant une vieille tradition urbaine et migratoire

Ce sont généralement les populations rurales qui offrent la main d'œuvre indispensable au développement de la colonisation. Mais la question se pose de savoir comment telle ou telle population est devenue disponible : « *La croyance aux richesses fabuleuses qu'engendrent dans les ports les activités des chrétiens. Aussi les famines qui surviendront, donneront-elles le sentiment à tous ceux qui sont menacés de mort dans l'intérieur qu'on peut y trouver, si l'on a encore assez de forces pour gagner la côte, les secours qui permettront de survivre. Des vagues d'émigrants de la faim s'ajoutent donc aux flots constants des travailleurs. Enfin l'attraction naturelle des villes sur leur périphérie ne cesse de s'exercer à des distances de plus en plus grandes, cependant que la colonisation gagne du terrain et que s'organisent les transports. L'apparition d'une économie monétaire chez les populations habituées au troc facilite grandement la circulation des hommes et augmente considérablement la zone d'attirance normale des grandes cités côtières*»[34]. Ce texte de R. Montagne peut bien refléter une situation qui profite en premier lieu à la nouvelle ville montante qu'est Casablanca. Cette dernière qui a su attirer l'établissement en nombre croissant des gros commerçants de Fès dont la cité médiévale perd peu à peu monopole et prestige sur le plan culturel mais aussi et surtout sur le plan économique et commercial. C'est Casablanca qui bénéficie, et de loin, de l'apport migratoire de toutes les populations, tant européennes que marocaines (musulmanes et juives confondues).

---

(34) R. Montagne, *Naissance du prolétariat, op. cit.*, p. 13.

D'après les travaux disponibles, on peut distinguer trois formes d'activité industrielle qui rassemblent presque tous les ouvriers des années 1930 : les chantiers, les ports et les mines. C'est ce qu'illustre parfaitement la carte de « l'Afrique du Nord économique» conservée à la Bibliothèque nationale de Paris, réalisée en 1930, et qui montre l'ampleur des chantiers développés au Maroc colonial durant les années 1920-1930, tels que les chemins de fer, les routes, les pistes automobiles et surtout l'exploitation et l'extraction minières concernant le fer, le cuivre, le plomb, les phosphates, le zinc, le manganèse, le sel, etc.

Impact de « l'argent liquide »

Cette situation de développement a eu pour conséquence l'accélération du phénomène migratoire vers les nouveaux centres urbains dans l'espoir de trouver un salaire fixe. « L'argent » doit être interprété ici comme symbole universel de séparation et de dislocation des rapports sociaux, et surtout comme un instrument irréversible d'intégration au salariat et au capital. Désormais, de nouveaux rapports socio-psychologiques et monétaires sont instaurés d'une manière irréversible : « le besoin « d'argent liquide », souligne L. Talha, « *entraîne les candidats à l'émigration par vagues entières au-delà des mers, voyage dont ils reviendront peu nombreux. Le triomphe du besoin « d'argent liquide» sonne le glas de la paysannerie*»[(33)]. C'est ce «besoin d'argent liquide» qui reste le moteur principal, motivant ainsi les masses déshéritées à quitter les campagnes du sud marocain décomposées vers les chantiers de la colonisation, élargissant le volume de « l'armée de réserve sous-prolétarisée » et « bidonvillisée ».

Caractère du mouvement migratoire interne

Comme nous l'avons signalé, les sources et documents sur les migrations internes du Maroc avant les années 1960 manquent cruellement. Malgré cet handicap majeur, nous essayerons de présenter les grandes lignes de ce phénomène social inabordé jusqu'à présent.

Avant 1912, les activités commerciales se concentraient dans les villes impériales comme Fès et Marrakech qui attiraient les artisans et les commerçants de toutes les régions du Maroc. Les autres cités comme Casablanca, Tétouan, Meknès, Salé, Rabat, Safi et Mogador restaient d'une importance modeste d'autant que l'immense majorité de la population

(33) L. Talha, *Le salariat immigré, op. cit.* , p. 105.

Quant au secteur industriel, il demeure rudimentaire jusqu'aux années 1930. La notion de l'industrialisation n'a pas la même conceptualisation ici par rapport aux pays développés ayant connu la révolution industrielle. Les capitaux qui circulent dans le pays sont trompeurs dans la mesure où il n'y a pas de production industrielle réelle (lourde), la règle générale est de jouer l'intermédiation, la commercialisation et la spéculation sur les matières premières. Par contre, « l'activité industrielle » la plus vivace est située dans le domaine de la construction, « *celle des ports, des routes, des docks, des établissements commerciaux, des chemins de fer et surtout celle des bâtiments publics qui se développe avec un élan prodigieux grâce aux crédits du budget métropolitain [...]. L'industrialisation ne vient qu'après, souvent n'existe guère, et reste toujours limitée au nécessaire* »(31).

Le développement de cette « industrialisation » spéculative et non productive s'est concentré surtout à Casablanca, qui s'est complètement transformée en une vingtaine d'années pour devenir ainsi le grand centre économique et commercial du Maroc colonial. Elle absorbe une grande partie de la main-d'œuvre disponible venant des quatre coins du pays, en raison de l'exode rural, des migrations internes et de la croissance naturelle. La parfaite illustration de cette transformation rapide de Casablanca, au contact des européens, n'est autre que la valeur des constructions édifiées en plein centre ville et les quartiers périphériques. On assiste à la naissance des bidonvilles(32) ainsi qu'au premier noyau dur d'un mouvement ouvrier marocain original dont les conditions misérables rappellent le XIX e siècle des sociétés industrielles de l'Europe occidentale. Ces conditions ont été magnifiquement décrites par *Germinal*, le roman le plus célèbre d'Emile Zola, reflétant les réalités existentielles sordides et déplorables des ouvriers de France. La particularité du Maroc colonial est que nous avons des ouvriers sans organisation et sans conscience de classe, leur permettant de défendre leurs droits. Autrement dit, nous avons un mouvement ouvrier, en pleine formation, mais pas encore une classe ouvrière consciente de sa force.

---

(31) R. Gallissot, *Le patronat européen*, 1990, op. cit. p. 19.

(32) Pour une excellente étude du développement de Casablanca au XIX e- XX e siècle, Cf. André Adam, *Casablanca : essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident*, Ed. CNRS, Paris, 2 volumes, 1968, (897 p.). Et du même hauteur, « La population marocaine dans l'ancienne médina de Casablanca », *in Bulletin Economique et Social du Maroc*, Rabat, n° 45-46, 1950.

de 200 millions », souligne un rapport officiel de G. Lebault [25]. Force est de constater d'ailleurs qu'avant la pacification du Maroc, l'implantation européenne agricole est très active et avancée. « *De 1923 à 1932, 202 000 ha furent « vendus » en lots de colonisation, et la colonisation libre s'appropriait de plus grandes surfaces encore, en 1935, la colonisation agricole aura acquis 840 000 ha* »[26]. Ces vastes terres ne sont exploitées réellement que par une petite minorité de colons au détriment du peuple marocain. Ce constat est illustré par le Président de la Chambre d'Agriculture de Casablanca, qui écrit : « *3 250 colons représentant la population agricole européenne en 1935, soit environ 10 000 âmes (...) la population indigène salariée est de 40 000 ouvriers permanents et autant de temporaires, sans tenir compte des Khammès* [27]»[28].

Depuis le milieu des années trente, on assiste donc à un développement sans précédent du secteur agricole européen caractérisé par de grandes exploitations, estimées «*entre 250 et 300 ha en moyenne*»[29], consacrées majoritairement à des cultures spéculatives au détriment de l'agriculture traditionnelle ruinée. Dans ces conditions, en parallèle à la conquête militaire, le démembrement des structures socio-économiques des masses paysannes, représentant l'immense majorité de marocains, «*était dans l'optique de Lyautey et ses successeurs : un des moyens les plus efficaces pour détruire les formations sociales en place et provoquer la prolétarisation [objectif visé] des masses rurales* », analyse L. Talha[30].

---

(25) G. Lebault (ingénieur agricole, membre du Conseil de Gouvernement du Maroc et Président de la puissante Chambre d'Agriculture de Casablanca), « La situation de la colonisation à la veille de la campagne 1935-1936 », pp. 2-4 (rapport de 11 p.) : Archives Nationales de Paris/CARAN, Carton F10/2166.

(26) R. Gallissot, *Le patronat européen*, 1990, op. cit. , p. 18.

(27) *Le khammès ou le khammassat* (le dérivé d'un cinquième en arabe) est une forme originale d'exploitation agricole qui domine le Maroc pré-colonial, colonial et post-colonial : le propriétaire foncier ou l'exploitant, son usufruitier ou le locataire s'engage à fournir la terre et les autres moyens de production à *un khammès*, qui en contre partie fournit sa force de travail en plus d'une partie de la récolte représentant le 1/5 ème. Le khammès est logé sur place (ce qui l'oblige à travailler au foyer de son maître, travaux ménagers, etc.). Il faut noter ici l'absence des rapports sociaux et monétaires ou de salariat formel dont l'importance est largement abordée dans : Mohamed *Salahdin, Maroc : tribus, makhzen et colons, essai d'histoire économique et sociale*, Ed. L'Harmattan, 1986, p. 131 (337 p.).pp. 224-227.

(28) Cf. Le rapport de G. Lebault, « La situation de la colonisation à la veille de la campagne 1935-1936 », pp. 1-2 : *Archives Nationales de Paris, op. cit.*

(29) *Ibid.* , p. 3.

(30) L. Talha, Le salariat immigré, op. cit. , p. 47.

Le « système caïdal » ayant fait ses preuves durant *«la pacification»*, la Résidence lui assigna un rôle important dans l'administration du pays. Pour le Protectorat, il ne s'agissait que de la reconduction de ce qui était à la base du *« système makhzénien avant la colonisation française»*.(22) Ce « système caïdal » est justifié officiellement par le souci de préserver «les institutions indigènes». En fait, la Résidence Générale du Maroc colonial estimait *«qu'il est plus économique et plus facile pour les autorités de contrôler tout le pays par l'intermédiaire d'un nombre limité de chefs locaux que d'en assurer directement l'administration»*(23). Le représentant typique de ces grands Caïds fut El-Glaoui Thami (sans oublier pour autant son frère Elmadani) qui régna sans limite sur le sud du Maroc, contribuant ainsi à la ruine des populations rurales de toute la plaine de Souss, qui, comme nous le verrons plus loin, fournira le plus gros contingent de sous-prolétaires et de candidats aux divers types de migrations.

Colonisation agraire et formation d'un sous-prolétariat original

Les capitaux investis, l'extension des cultures et des équipements modernes bouleversent le vieux pays agricole et artisanal. Les années 1920-1930 constituent une époque brillante d'installation et d'implantation européenne qui assure solidement la prise de possession du Maroc par les intérêts français. « *Le commerce extérieur atteint son point culminant de l'avant guerre ; il approche en valeur annuelle 4 000 millions de francs. En 1929, les capitaux investis dans les sociétés anonymes déclarées au Maroc sont de l'ordre de 460 millions ; en 1930, 22 % des capitaux qui s'orientent vers les colonies françaises, choisissent le Maroc, pays qui ignore l'impôt sur les bénéfices et la taxe sur le chiffre d'affaires* »(24).

Les colons occupent la terre symbole par excellence d'une colonisation de peuplement. Le Protectorat contrôle directement ou indirectement « *des surfaces cultivées [qui] sont passées de 2 135 000 en 1920 à 3 486 000 ha en 1931 [...]. En 1935-1936, les capitaux engagés (publics et privés) dans la colonisation agricole sont environ de 2 milliards (...) la valeur moyenne annuelle de la production agricole européenne, estimée sur les cours de l'année 1936 est environ*

(22) Cf. Abdeslam Baita, « la retraditionalisation» des structures étatiques dans le Maroc colonial», p. 44 (article pp. 35-60), in Abdelali Doumou (sous La direction de) : L'Etat marocain dans la durée (1850/1985), Imprimerie de Fédala-Mohammédia/Publisud, 1987 (172 p.).

(23) J. Waterbury, Le commandeur des croyants, op. cit. , p. 55.

(24) R. Gallissot, Le patronat européen, op. cit. , p. 18.

sort: dispersées et condamnées à la misère et à l'émigration»(16). Il est très révélateur de signaler que deux ans seulement après l'installation du Protectorat, tout un arsenal de textes juridiques a été mis en œuvre pour l'organisation méthodique de la spoliation des terres des fellahs marocains. C'est ainsi que « les dahirs publiés le 31 août et le 8 novembre 1914, le 3 mai et le 15 octobre de l'année 1919, le 19 avril 1922 [...] sont là pour justifier et institutionnaliser l'expropriation des terres au profit des colons, au non de l'intérêt général (...) et de l'exploitation la plus rentable, la plus productive», note Mohamed Hassan El Ouazzani(17), qui mentionne par ailleurs que la colonisation agraire s'emparait dès 1913 d'une superficie de 104 000 hectares(18).

Parallèlement à cette spoliation des terres agraires organisée au profit des colons, le Protectorat gratifia les collaborateurs marocains, notamment les Caïds, de vastes domaines fonciers de fellahs qui ont été chassés de leurs terres , « extorqués sans contre partie »(19). R. Montagne nous rapporte un témoignage précieux pour illustrer cette situation : *« d'une manière plus générale, des enquêtes plus précises montrent qu'il se dessine dans l'ensemble du Souss, (...) un déplacement de propriétés foncières au bénéfice des notables riches. Des quelques renseignements recueillis nous tirons l'impression que cette évolution n'en est encore dans ces régions qu'à ses débuts et se limite aux Caïds et aux gros Cheikhs [notables ou chefs locaux] solidement établis»*(20). Malgré l'importance de ce texte, il ne nous renseigne pas sur la façon dont ces propriétés foncières changeaient de propriétaires. Certes, le statut de R. Montagne en tant que théoricien de la colonisation officielle ne lui permettait pas de prendre le recul nécessaire pour aller plus loin dans son analyse, toujours est-il que c'est ainsi que naquit «*la politique caïdale* »(21), selon l'expression de Paul Pascon.

---

(16) L. Talha, *Le salariat immigré dans la crise, op. cit.* , p. 47.

(17) Mohamed Hassan El Ouazzani, *Moudakirates hayat oua jihad, l'histoire politique du mouvement national de libération marocaine, (« Mémoires... »)* Ed. Mouassasat M-H. El Ouazzani, Casablanca, Tome I, 1984, pp. 406-407 (499 p.). (Traduction de l'arabe).

(18) M-H. *El Ouazzani, Moudakirates, T. I, op. cit.* , *pp.* 403-404.

(19) Charles André Julien, *Les techniciens de la colonisation*, Ed. Colonies et Empire, Paris, 1946, p. 153 : cité par A. Baroudi, op. cit. , p. 100.

(20) R. Montagne, *Naissance du prolétariat marocain, op. cit. p.* 100.

(21) Pour les détails sur cette question : Cf. L'excellente thèse (éditée) de Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, Paris, 1978. Voir aussi et surtout, Jean Warebury, *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élite*, Ed. PUF, Paris, 1975, p. 55 et suiv. (399p.).

La population du Maroc colonial dans les principales villes en 1931

Villes	Européens	Dont français	Musulmans	« Israélites »	Total
Agadir	1 665	702	1 967	266	3 898
Azemmour	127	85	8 055	526	8 708
Casablanca	57 981	33 763	85 167	19 960	163 108
Fédala	1 303	717	4 321	97	5 721
Fès	14 258	7 075	90 379	7 826	112 463
Kénitra	7 900	4 249	12 886	365	21 151
Marrakech	8 788	4 922	164 727	21 607	195 122
Mazagan	2 135	1 322	15 411	3 288	20 834
Meknès	12 793	7 399	36 466	7 745	57 004
Mogador	1 052	692	8 166	5468	14 636
Oujda	15 096	8 657	13 164	1 890	30 150
Ouazzan	1 168	589	13 152	1 554	15 874
Rabat	23 144	15 983	27 986	4 218	55 348
Safi	1 663	997	21 253	3 285	26 201
Salé	1 408	864	22 145	2 387	25 940
Sefrou	398	166	5 635	4 046	10079
Settat	619	449	11 109	1 076	12 804
Taza	5 044	2 438	9 149	147	14 340

Il faut remarquer que les Européens sont surtout concentrés, par ordre d'importance numérique, à Casablanca, Rabat, Oujda et Fès puisque ces quatre villes regroupent à elles seules plus de 110 000 personnes, soit plus de 61 % de l'effectif européen. Quant aux musulmans marocains, ils sont regroupés massivement d'abord à Marrakech puis à Fès et Casablanca (soit presque 62 % de l'effectif Musulman). Par contre, les Juifs du Maroc sont concentrés principalement dans deux villes : Marrakech et Casablanca, qui comptent toutes les deux 41 567 individus, soit presque 49 % environ du total de la population judéo-marocaine, le reste étant dispersé dans les petites villes à l'image des populations musulmanes.

Par ailleurs, la colonisation symbolisée par l'immigration européenne s'est attaquée en premier lieu au domaine terrien du makhzen (l'Etat), pour s'étendre ensuite aux propriétés collectives et familiales (les biens de Melk) ou privées. En conséquence, « *ce furent bien évidemment les terres les plus fertiles qui furent annexées et partout les populations spoliées subirent le même*

De 4 229 146 en 1926, la population de la zone française passe à 5 400 000 habitants environ selon les résultats du recensement de mars 1931[12], soit une évolution de 1 170 854 personnes en cinq ans seulement. «*Dans ce dénombrement, 5 070 000 habitants sont dits « marocains musulmans », soit près de 94 % ; 125 000 « marocains israélites », soit 2,3 % ; les Français sont 128 200, soit 2,4 % ; il y a, en outre, 22 700 espagnols, 12 600 italiens, 11 700 « algériens », et des nationaux très divers, mais en nombre négligeable. Les français représentent les 3/4 du peuplement européen, la colonie Française est passée de 66 220 à 128 220 habitants entre 1926 et 1931 ; en 5 ans, elle a donc presque doublé, c'est la belle époque d'installation avant la crise et le contrôle des entrées*»[13], souligne R. Gallissot.

La comparaison de la population urbaine de 1921 à 1931, par exemple, s'avère très intéressante. En effet, cette population n'était que de 465 589 personnes en 1921, elle a presque doublé en dix ans pour atteindre 875 000 habitants dans les diverses villes marocaines en 1931[14]. A titre d'exemple, Marrakech reste la première ville du Maroc avec plus de 195 000 habitants, mais Casablanca grandit à un rythme remarquable : 107 000 habitants en 1926 et plus de 163 000 en 1931. C'est la montée d'une ville en pleine évolution démographique devenant la capitale économique du Protectorat. Dans ces conditions, la colonisation européenne risque d'être avant tout une colonisation urbaine. Cela fait que jusqu'à la fin des années vingt, la croissance urbaine des villes est dictée essentiellement par l'installation des colons européens, sans oublier toutefois les Juifs du Maroc, et ce n'est qu'à partir des années 1930 que les bidonvilles s'agglutineront autour des centres urbains. La répartition entre Européens et Marocains (Musulmans et Juifs) peut se résumer ainsi dans le tableau suivant[15]:

(12) René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc* (1931-1942), Ed. EDDIF, Casablanca, 1990, (294 p.), p. 13.

(13) R. Gallissot, Le patronat européen, op. cit. , p.13.

(14) Cf. M. Clément, « Note sur le paysannat indigène », p. 3, note non datée (1931-1932?), CHEAM/n° 226.

(15) Ce tableau 2 est reconstitué d'après des données empruntées à R. Gallissot, Le patronat européen, op. cit. , pp. 12-14.

Contrairement à l'Algérie coloniale, le souci principal du pouvoir impérialiste fut le démantèlement et l'effacement de toute forme étatique. L'appropriation méthodique des terres au profit des colons et les déplacements de populations locales, devenues étrangères dans leur propre pays, manifeste une politique coloniale plus habile au Maroc. L'expérience algérienne a ainsi servi de leçon pour réaliser des objectifs identiques. Les résultats ne sont-ils pas les mêmes ? Voici un texte de renseignements coloniaux, confirmant en effet ce constat : « *Au Maroc, la colonisation a évité les graves erreurs commises ailleurs (...). Nous en sommes redevables avant tout aux leçons que l'expérience avait fournies* »(8).

Comme en Algérie, l'organisation et l'édification de toutes les infrastructures ne peuvent se faire sans une main-d'œuvre très nombreuse et sans une colonie de peuplement importante qui « *prit même à un certain moment l'allure d'une ruée*»(9). De fait, et de manière plus significative encore, les statistiques de population rendent compte de cette implantation européenne nouvellement installée dans le cadre du Maroc colonial. Ainsi, selon le *Bulletin* (confidentiel) de *renseignements des questions musulmanes*(10), la population globale de la zone française comptait en 1926 (recensement) 4 229 146 habitants; la population européenne s'élève à 96 377 personnes dont 66 223 français et 30 154 étrangers, soit une proportion de 1,6 français pour «*100 indigènes marocains*». Après lecture des données quantitatives, il faut remarquer qu'une grande majorité d'européens sont concentrés dans la région de Chaouia (23 068 français, soit 24, 29 % de la population européenne) et Casablanca avec 19 887 français, soit 20,63 % de l'effectif européen. Quant à la population « marocaine israélite », elle est estimée à 107 552 habitants(11), soit 2,54 % de l'ensemble de la population du Maroc.

---

(8) «Les terres collectives du Maroc et la colonisation européenne», *in Renseignements coloniaux*, août 1923, p. 278 et suiv.

(9) Abdallah Baroudi, *Maroc, impérialisme et émigration*, Ed. Hiwar, 2 ème édition, 1989, (211 p.), p. 64.

(10) «Le Recensement de 1926 au Maroc», *in Bulletin de renseignements des questions musulmanes*, 8 décembre 1927, rapport confidentiel de 23 p. : Archives Nationales de Rabat (non cotées). A signaler que le Recensement de 1921, de l'aveu même des «Services des Statistiques du Protectorat » : « *était en grande partie improvisé, celui de 1926 n'est qu'approximatif* ». Il ne faut donc retenir que les grandes lignes indicatives des chiffres cités à ce propos.

(11) (*cf. Bulletin de renseignements des questions musulmanes*, 1927)

Figuig[5]. Ceci étant dit, pour mieux appréhender ces migrations qui ne sont que la conséquence de facteurs beaucoup plus complexes, il faut s'arrêter un moment sur le principal artisan de la pénétration du capitalisme colonial, permettant ainsi la transformation et la déstructuration des «modes de production traditionnels» : la terre demeure un impératif primordial pour l'implantation et la consolidation de toute colonisation.

Spoliation des terres et manque de moyens de production

Au Maroc colonial, les stratèges de la colonisation adoptèrent, sous la conduite du premier Résident Général Louis Hubert Gonzalve Lyautey (1912-1925), une tactique subtile qui consistait à mener de front et simultanément la conquête militaire, économique et politique. C'est ainsi que la fameuse «pacification» a commencé réellement avant l'institutionnalisation officielle du Protectorat. En définitive, cette «pacification» a demandé aux colonisateurs presque trente ans de guerre acharnée. Il fallait attendre l'année 1934, voire 1936, pour que la résistance du sud marocain soit totalement brisée et que « la pacification » soit réelle et définitive. A partir de là, l'exploitation des richesses économiques ne peut être que consolidée au profit du capitalisme colonial et au détriment des infrastructures traditionnelles ruinées. « *Les forces coloniales, disait L. Talha avec beaucoup de justesse, s'acharnèrent à détruire une à une les bases des structures économiques et sociales des formations tribales, pour y substituer les bases de l'économie capitaliste*»[6]. La violence coloniale au sens large du terme, dont Rosa Luxembourg a parfaitement démontré et analysé les mécanismes, le processus et la finalité, accompagne «*les phases historiques de l'accumulation et de l'implantation du capitalisme (...) dépouillant les sociétés primitives de leurs moyens de production, pour leur prendre leurs forces de travail et les transformer en clients de ses marchandises* »[7].

---

(5) Cf. Abdelkrim Saâ, *Emigration externe et transformations sociales au Maroc* (cas de Figuig) , DEA de l'EHESS (sous la direction de C. Lacoste Dujardin), 1990, p. 11 et suiv. (68 p.). L'auteur de ce mémoire signale une bibliographie abondante sur des monographies en rapport avec les migrations internes. Sur 41 documents cités, 11 seulement datent des années 1950, le reste est postérieur à la période coloniale au Maroc (cf. Bibliographie du mémoire de DEA précité, pp. 63-67). A noter aussi que sur l'ensemble de ces travaux effectués au cours des années 1950, on ne note aucun auteur marocain. Cela s'explique par le fait que la sociologie coloniale a été seule en scène.

(6) Larbi Talha, *Le salariat immigré dans la crise, la main d'œuvre maghrébine en France* (1921/1987), Ed. CNRS, 1989, (266 p.), p. 35.

(7) Cf. Rosa Luxembourg, *Accumulation du capital*, Ed. Maspéro (petite collection), œuvres IV, T. 2, 1972, p. 85 et suiv.

complètement défaut (...). L'émigration saisonnière n'a presque jamais été étudiée, l'importance réelle de l'émigration temporaire reste ignorée, aucune vue globale de l'exode rural n'a encore été vraiment tentée. Les migrations de la population dans les campagnes du Maroc constituent encore un vaste champ d'études»(1) qui restent à faire.

Généralement, la plupart des recherches ou enquêtes effectuées pendant la période du Protectorat ont été faites pour satisfaire les besoins de la « socio-ethnographie » coloniale mais leur importance est loin d'être négligeable dans l'état actuel de la documentation. A titre d'exemple, nous citons l'ouvrage de référence de l'époque : *Naissance du prolétariat marocain*(2). Il est le fruit d'une enquête collective (concernant particulièrement les populations musulmanes) qui s'est déroulée entre 1948 et 1950 et a fait l'objet d'une importante synthèse de près de 80 travaux entrepris sous la direction de R. Montagne, par des fonctionnaires du Protectorat. L'apport massif des populations rurales et pastorales venues depuis le sud marocain et se dirigeant vers les villes côtières du nord du Maroc, la fusion et l'enracinement des divers groupes de populations découvrant des espaces urbains, les nouvelles conditions de vie matérielle, sociale et économique faites aux primo-migrants entassés dans les bidonvilles, tels sont les aspects de la vie du prolétariat marocain dont R. Montagne a eu le mérite d'étudier la naissance alors qu'il se formait sous ses yeux.

R. Montagne estime à environ « *un million de déracinés venus des tribus (...) vers les agglomérations administratives nouvelles de l'intérieur (...). Ce sont eux qui forment ce prolétariat* »(3) depuis l'instauration du Protectorat au Maroc jusqu'à la fin des années 1940. Il conviendrait d'ajouter à ce million de Musulmans « *environ 100 000 israélites attirés par quelques grands centres et surtout par Casablanca*»(4). Toutefois, cet ouvrage présente des généralisations simplistes, des données géographiques assez imprécises et certaines régions concernées par les migrations ont été ignorées à l'image de

(1) Daniel Noin, *La population rurale du Maroc*, Ed. PUF/Université de Rouen, T. 1, 1970, p. 17 et 58, (279 p.).

(2) Robert Montagne (sous la direction de), *Naissance du prolétariat marocain*, 1948/1950, Ed. Peyronnet et Cie, 1950-1951 (291 p.).

(3) R. Montagne, op. cit. , p. 13.

(4) *Ibidem.*

Aux origines socio-historiques des migrations depuis le sud marocain pendant l'entre-deux-guerres

Lkbir ATOUF
Université Ibn Zohr
Agadir

Introduction

Nous aborderons brièvement l'exode rural et les migrations internes qui ne sont en fin de compte que le prolongement obligatoire des migrations externes, et ce, durant la période de l'entre-deux-guerres. Nous tenterons de mettre l'accent sur l'impact de la colonisation et les conditions socio-historiques de la formation d'un sous prolétariat original initié depuis cette période de l'entre-deux-guerres à Casablanca.

Les populations du sud marocain et notamment celles de Souss ont une vieille tradition migratoire. Elle leur permet de découvrir les espaces de consommations initiés d'abord et surtout à Casablanca, puis dans la région parisienne comme ultime étape migratoire. C'est là que l'immigration prend une forme normative définitive, alors qu'elle est inscrite dans le provisoire qui dure dans l'imaginaire des intéressés eux-mêmes. Nous tenterons de donner des indications utiles concernant les causes migratoires, les effectifs, les itinéraires et les trajectoires des populations originaires de Souss, situant leur origine géographique et leur répartition spatiale, voire professionnelle, en France.

I. Paupérisation, exode rural et migrations internes

Malgré l'importance de la documentation et des recherches interdisciplinaires depuis les années 1970-1980, on ne peut que déplorer le manque de travaux pour la période antérieure aux années 1960. Daniel Noin qui a travaillé longtemps sur cette problématique en sillonnant les campagnes marocaines pendant les années 1960 est mieux placé que quiconque pour souligner les carences cruelles des données concernant les migrations internes et l'exode rural, lorsqu'il écrit : « *la connaissance de la population rurale marocaine est encore, par bien des aspects, élémentaire. Qu'il s'agisse de l'évolution numérique, de la répartition géographique, des caractères démographiques ou de la mobilité dans l'espace, on doit encore se contenter, le plus souvent d'informations grossières. Il arrive même que les données fassent*

SABBAGH, D., « Nationalisme et Multiculturalisme », *in Critique internationale*, n°23 - avril 2004.

SEN, A., *Identité et violence. L'illusion du destin*, Odile Jacob, 2006

TRIBALAT, M., *Faire la France : une enquête sur les immigrés et leurs enfants*, Paris, La Découverte, 1995.

TODD, E, *Le Destin des immigrés*, Seuil collection, Points Essai, 1997.

WIEVIORKA, M., *L'avenir de l'Islam en France et en Europe*, Balland, septembre 2003.

«Le multiculturalisme : solution ou formulation d'un problème ?» in Ph. Dewite (dir), *Immigration et intégration : l'état des savoirs*, 2006.

YOUNG, I., *Justice and the Politics of difference*, Princeton University Press, 1990;

Inclusion and Democracy, Oxford, Oxford University Press, 2000.

CHAKER, S., « La question berbère dans le Maghreb contemporain : éléments de compréhension et de prospective », in Diplomatie-Magazine, 3, mai-juin 2003.

CHAKER, S., « *L'identité », in Encyclopédie berbère,* Aix-en-Provence, 2000.

COURBAGE, Y. et TODD, E., « Les Marocains en 2015 », *in Révolution culturelle au Maroc : le sens d'une transition démographique,* Ali Amar & Catherine Graciet, le Journal Hebdomadaire du 05/04/2007.

COURTEMANCHE, A. et PAQUET, M., *Prendre la route / L'expérience migratoire en Europe et en Amérique du Nord du XIVe au XXe siècle,* Hull, Éditions Vents d'Ouest inc., 2001.

DASSETTO, F., *La Construction de l'Islam européen,* L'Harmattan, Paris, 1996, pp. 103 et suivantes.

DE WENDEN, C. W., « Immigration et imaginaire », in Edwige Rude-Antoine (éd.), *L'immigration face aux lois de la République,* Karthala, 1992.

GEISSER, V., *La nouvelle islamophobie,* La Découverte, sept. 2003.

GLISSANT, E., *Introduction à une politique du divers,* Paris, Gallimard, 1996.

GRESH, A., « Islamophobie », *in Le Monde Diplomatique,* novembre 2001.

HERAN, F., FILHON, A. et DEPREZ CH., « La dynamique des langues en France au fil du XXème siècle », *in Population et sociétés,* Numéro 376, février 2002.

KERROU, *M., Langue, religion et sécularisation au Maghreb : diversité linguistique et culturelle et enjeux du développement,* Ed. AUPELF-UREF, Université Saint-Joseph, Beyrouth, 1997.

HOURS, B., *l'idéologie de l'humanitaire ou le spectacle de l'altérité perdue,* L'Harmattan, Paris, 1998.

KHOSROKHAVAR, F., *L'Islam des jeunes,* Flammarion, Paris, 1997.

LIAUZU, C., « L'obsession des origines : démographie et histoire des migrations», *in Mots,* sept. 1999.

LIAUZU, C., « Immigration, colonisation et racisme : pour une histoire liée », *in L'héritage colonial,* n°1228, Université Paris-VII Denis-Diderot, novembre-décembre 2000.

MILLER, D., « On Nationality », in daniel sabbagh, *nationalisme et multiculturalisme,* critique internationale, presses de sc. po, n° 23 2004/2.

MOSCOVICI, S., *Psychologie des minorités actives,* PUF, 3è édition, Paris, 1991.

NICOLAS, G., «L'identité et ses mythes », in, *Le retour de l'ethnocentrisme,* La Revue du Mauss, La Découverte/Mauss, n 13, Paris, 1er semestre 1999.

RACHIK, H., « Nation, nationalisme et citoyenneté », *in Le Cercle d'Analyse Politique,* Les cahiers bleus n° 8, 2007.

ROUSSO, H., « La mémoire et l'histoire », in Table ronde, *Enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain* - actes de la DESCO, Université d'été, octobre, 2001.

Références bibliographiques

ABOU, S., *L'identité culturelle. Relations inter-ethniques et problèmes d'acculturation*, Hachette, 1995.

AIT KAKI, M., « Les Etats du Maghreb face aux revendications berbères», *in Politique étrangère* numéro 1, 2003.

AMIN, S. et HOUTART, F., *Mondialisation des résistances - Etat des luttes* 2002, L'Harmattan, Paris, 2002.

AMSELLE, J.-L., *Vers un multiculturalisme français?*, Paris, Aubier, 1996.

APPADURAI, A., *Après le colonialisme, les conséquences culturelles de la globalisation*, trad. de l'anglais, Paris, Payot, 2001.

ARKOUN, M. et MAILA, J., *De Manhattan à Bagdad, Au-delà du bien et du mal*, Editions Desclée de Brouwer, 2003.

ARKOUN, M., « L'Islam et le Maghreb, une histoire qui reste à écrire », in Y. et C. Lacoste, *L'état du Maghreb*, La découverte, Paris, 1991.

BAUDRILLARD, J., « Le mondial et l'universel », *in Libération* du 18/03/1996.

BIGI, C., *L'identité berbère est-elle transnationale?*, Mémoire réalisé sous la direction de Jean-Robert Henry, Institut d'Études Politiques, Aix en Provence, 2002.

BISTOLFI, R. et ZABBAL, F., *Islams d'Europe*, Editions de l'Aube, Paris, 1995.

BLANCHARD, P., BANCEL, N. et LEMAIRE, S. (dir), *La fracture coloniale : la société française au prisme de l'héritage colonial*, la Découverte, Paris, 2005.

BOUBEKER, A., « Les paraboles du lien social », *in Cultures en ville ou de l'art et du citadin*, La Tour d'Aigues, L'Aube, 2000.

BOYER, A., *L'Islam en France*, PUF, Paris, 1998.

BROUSKY, L., *Les berbères face à leur destin*, Editions Bouregreg, Rabat, 2006.

BURESI, P., *Géo-histoire de l'Islam*, Belin, coll. « Sup Histoire », Paris, 2006.

CAMPS, G., *Les Berbères, mémoire et identité*, Paris, 1987.

CASSANO, F., *La pensée méridienne*, Editions de l'Aube, coll. « Monde en cours», 1998.

CASSANO, F., *La Méditerranée, guerre des cultures ou projet commun ?*, Rencontre Internationale à la Maison Méditerranéenne des Sciences de l'Homme, 12 et 13 mars 1999, Aix-en-Provence, France.

CASSIRER, E., *Le mythe de l'État*, Gallimard, Paris, 2003.

CESARI, J., *Musulmans et Républicains. Les jeunes, l'Islam et la France*, Complexe, 1998.

CHAKER, S., « La langue berbère en France : situation actuelle et perspectives de développement », *in Enseignement des langues d'origine et immigration nord-africaine en Europe : langue maternelle ou langue d'Etat*, Sous la dir. de M. Tilmatine, Inalco, Paris, 1997.

politiques d'intégration, répond automatiquement, à la faveur de la crise économique, le relativisme moral des islamistes marocains, qui emprunte le vide idéologique et politique. Deux visions du monde qui insistent implicitement sur des différences irréductibles de «l'autre». Elles témoignent d'un raté de la relation à autrui alimenté par des préjugés et des fantasmes.

L'approche de l'histoire conçue comme une succession de conflits entre les cultures, relative à ce double ethnocentrisme dénoncé, est foncièrement différente de l'idée centrale des Lumières qui suppose chez toute personne une essence humaine qui transcende tous les particularismes, y compris religieux ou culturels. Entre le relativisme culturel à la française ou moral des islamistes -le fondamentalisme universaliste ou l'intégrisme-, une voie est largement ouverte pour la diaspora amazighe qui lui vaut la peine de faire le pari de l'universel.

construisait sur l'absence de sociétés civiles or il ne saurait y avoir de sociétés civiles (au pluriel) sans frontières, pas plus qu'il ne saurait y avoir de sociétés civiles sans les territoires où s'inscrit la pertinence de leur discours.

Cette communauté apparaît utile, à maints égards, pour relier le passé et le présent en vue de construire un avenir d'échange et de respect mutuel entre les cultures et les religions et pour approfondir les notions d'altérité, d'acceptation de la légitimité de la mémoire de l'autre dans sa diversité et sa conflictualité.

Conclusion

Il est, aujourd'hui, difficile d'aborder les différents rouages de notre société sans évoquer la fragilité des liens sociaux ainsi que la confusion dans laquelle s'exerce notre rapport à l'Autre. La multiplication des flux migratoires, l'extraterritorialité des revendications identitaires et culturelles liées aux phénomènes de l'immigration et de la mondialisation, nous amènent à repenser les fondements de notre mode de vivre ensemble. La mondialisation s'exprime par des changements de grande ampleur sur le plan de la culture, de la structuration sociale, des valeurs mais aussi et surtout par une certaine capacité de mobilisation des appartenances globales.

Dans cette nouvelle ère de mondialisation, où les rapports entre les peuples changent chaque jour à une vitesse phénoménale, la culture marocaine d'expression amazighe en immigration dispose d'un potentiel culturel humain fiable et efficient. Les vieilles sagesses, dont elle est l'héritière, sont le produit d'hybridations de valeurs, d'éthiques et de morales qui constituent le socle de notre civilisation amazighe millénaire. Longtemps en hibernation du fait des siècles de turpitudes, la culture amazighe est une matrice originale qui peut servir de point d'ancrage à une voie méditerranéenne de tolérance, au développement d'un projet de société fondée sur les valeurs universelles.

Aux deux grands maux du siècle, à savoir l'eurocentrisme (prétention de la culture occidentale à incarner la civilisation) et le totalitarisme (organisation du monde autour d'une foi unique), la morale la plus courante prêche le statu quo du relativisme culturel rejetant toute contamination d'une culture par des éléments d'une autre. Au relativisme culturel en France, qui revient en force à la faveur d'un contexte économique et social complexe de la migration et des interrogations sur les

L'histoire enseigne que les Amazighes ont toujours vécu en bonne intelligence avec les chrétiens et les juifs. Par-delà les religions, les tribus possédaient leurs propres pactes de coexistence pacifique, leurs codes de vie, leurs passerelles de communication[32]. La diversité des Amazighes, des identités et des comportements culturels, n'a d'égale que les contrastes frappants entre les villes portuaires et les grandes cités ouvertes sur le monde occidental ; ces villages antiques de l'Atlas où la culture amazighe servait de support aux pratiques juives et musulmanes[33].

Loin du cliché du repli ethnique ou du communautarisme triomphant, ce qu'il est convenu d'appeler les paraboles de l'immigration[34], les immigrés marocains de culture amazighe sont les enfants fidèles de l'esprit amazighe. Ils semblent participer en immigration, par des voies nomades, à la construction d'une identité dynamique entre la société d'origine et la société d'accueil. Ils ouvrent des espaces de mémoire et de parole permettant une recomposition de l'espace public dans les deux rives de la méditerranée. Au cours des dernières années, la production amazighe en immigration dans les domaines de la littérature et des arts (musique, cinéma, etc.) est significative. Nombreuses sont aussi les associations qui promeuvent la culture amazighe auprès d'un large public en organisant des conférences et des événements culturels.

A travers la poésie, la musique, le chant ou la danse se manifestent la richesse de cette culture et l'amour qu'elle porte à la liberté. Les mémoires individuelles et plurielles que cette production intellectuelle élabore font de l'écriture migrante le moteur d'un travail de mémoire, un travail de réappropriation de l'histoire culturelle et sociale de l'immigration marocaine d'expression amazighe, un éclairage également sur la mémoire coloniale.

En vertu de son rôle de «trait d'union», la communauté d'immigrés amazighes d'origine marocaine pense la citoyenneté comme désormais définitivement intégrée à un univers multiculturel et plurilinguistique. Elle semble s'organiser comme, en quelque sorte, une «avant garde », ayant compris et assimilé la modernité. Il reste que cette communauté doit éviter les pièges de la communautarisation des réseaux transnationaux de plus en plus épris par le fantasme identitaire transnational. Bernard Hours (1998) se

(32) *Voir* L. Brousky (2006)

(33) S. Chaker (2003)

(34) A. Boubeker (2000)

Sur les questions du rapport à l'Autre, dans sa double dimension d'acceptation et de démarcation, autant le relativisme culturel que le multiculturalisme insistent implicitement sur des différences irréductibles de «l'autre» favorable à la construction mentale de «l'autre comme tellement différent que toute identification, voire toute empathie avec lui, est impossible[31]. L'approche culturelle qui les fonde peut en rester au niveau des préjugés et des fantasmes secrets comme elle peut aussi évoluer en une catégorie meurtrière, en particulier quand le racisme devient politique.

Confrontés à la folie raciale du nazisme et de l'instrumentalisation des minorités germanophones par l'Allemagne, les rédacteurs de la Déclaration universelle ont opté pour la garantie universelle des droits de l'individu. Par là, ils étaient fidèles à la vision libérale de la personne humaine issue des Lumières. La reconnaissance de l'amazighité s'inscrit dans cette voie des droits de l'Homme, où le Maroc a fait des progrès certains depuis l'avènement du Roi Mohammed VI. Les appartenances identitaires sont ainsi cumulables dans le projet de démocratisation et de modernisation du Maroc, basé sur la diversité linguistique et culturelle du pays et sur son ouverture vers l'universel.

La valorisation du multiculturalisme ne peut, en effet, se faire que dans le cadre de la démocratie car c'est sur l'identité nationale, seule à pouvoir fournir un sentiment d'appartenance commune, que repose en définitive le projet anti-discriminatoire, comme, plus généralement, la promotion de la justice sociale. L'amazighité est un appel du cœur et de l'esprit. Elle va au-delà de ces pratiques linguistiques et culturelles ; son message s'adresse à chaque marocain en son fort intérieur pour lui rappeler ses origines et ses potentialités civilisationnelles, à tous les égards universelles.

Le potentiel de participation de la culture amazighe au message de tolérance dans les deux rives de la Méditerranée

Les immigrés marocains de culture amazighe, forts d'une identité forgée aux interférences culturelles, attachés à la liberté, à la terre et à l'esprit universaliste amazighe, représentent une chance pour le dialogue des cultures et la promotion des valeurs universelles entre les deux civilisations méditerranéennes.

(31) Voir D. Sabbagh (avril 2004)

plutôt parce que ces deux identités, en occultant leur histoire commune, sont de plus en plus incapables à se représenter l'universel, et par conséquent, que la France n'est plus en mesure de répondre au problème de l'immigration sinon en prônant l'exclusion ou le communautarisme et que le Maroc ne peut plus promouvoir la diversité culturelle inhérente au pays qu'en éveillant la phobie de l'homogénéisation ou du séparatisme.

L'idée démocratique du multiculturalisme, comme option de gestion pertinente de la société pluriculturelle, est celle du respect des différences des cultures pour réaliser leur meilleure intégration. En appelant implicitement au sens de la justice de la majorité de la population pour la reconnaissance des cultures minoritaires, cette idée aboutit à une distinction entre les cultures, à une approche de ces dernières comme des entités homogènes, représentant des groupes également homogènes culturellement, qui contient les germes de la ségrégation. Son insuffisance provient de l'absolutisation de la culture, ou en tous cas, de l'amplification de la dimension culturelle d'origine aux dépens d'autres aspects de la personne, par définition multiple. La principale faiblesse du multiculturalisme, autant que du relativisme culturel, est ce piège de la camisole de force du déterminisme culturel, un système où la culture et les différences qui la caractérisent par rapport à d'autres cultures sont implicitement considérées comme fixes(28).

Les griefs auxquels répond le «multiculturalisme» portent, en fait, moins sur la culture en tant que telle que sur la correction de l'injustice faite aux membres des groupes dominés. Et c'est bien dans cette brèche, en définitive, que s'émissent les multi-culturalistes radicaux en demandant le rejet de la culture dominante, «cette part de leur identité qui les fait appartenir à la même communauté que la majorité»(29), et c'est là également où réside la relation la plus profonde entre le nationalisme et la variante radicale du *multicultura*lisme(30). L'idée «démocratique» du multiculturalisme n'est en fin de compte qu'une version revue et revisitée du relativisme culturel qui est celle de l'ethnocentrisme dont la substantialisation de la culture conduit à la pseudo-théorie Huntingtonienne du choc des cultures, selon laquelle les Nations représentent des cultures immuables, seules réalités sources de conflit.

(28) M. Wieviorka (2006)

(29)D. Miller (2004/2)

(30) I. Young (2000)

Mondialisation, immigration amazighe et multiculturalisme

Le débat sur l'immigration pose de façon aiguë la question du droit à la différence, de la diversité des cultures humaines et du pluralisme social et politique. Les discours moralisateurs sur l'immigration en France et la perte des valeurs islamiques au Maroc relèvent de l'ethnocentrisme. Ils n'aident nullement à penser que sous formes de préjugés. Ils interdisent en réalité l'élaboration d'une analyse dépassionnée et plus objective des véritables causes d'effritement des identités nationales.

En effet, les véritables causes de l'effritement de l'identité marocaine autant que française sont les mêmes que celles qui expliquent l'érosion de toutes les autres identités de par le monde : épuisement du modèle de l'Etat-nation, disparition des idées de bien commun et de solidarité, culte de la «réussite» individuelle, crise de la représentation, etc. Si l'identité marocaine autant que française se défait, c'est avant tout en raison d'un vaste mouvement d'universalisation de la culture du veau d'or qui semble trouver un vaste champ d'actualisation par l'impérialisme de l'économie du marché et la prédominance de l'esprit mercantile au plan de la réalité et de la pensée[27].

Ce qui caractérise ce fondamentalisme universaliste, selon F. Cassano (1999) «est que, convaincu d'être le détenteur d'une vérité supérieure, il se croit obligé de convertir l'humanité entière : du salut de l'âme au bien-être matériel, des missionnaires chrétiens aux techniciens du développement». Mondialisation et universalité, souligne Jean Baudrillard (1996), «ne vont pas de pair, elles seraient plutôt exclusives l'une de l'autre. La mondialisation est celle des techniques, du marché, du tourisme, de l'information. L'universalité est celle des valeurs, des droits de l'homme, des libertés, de la culture, de la démocratie. La mondialisation semble irréversible, l'universel serait plutôt en voie de disparition».

Justement, c'est en désertant l'universel que les identités -française et marocaine- sont de plus en plus incertaines et donc de plus en plus vulnérables. L'immigré, l'Amazighe, l'étranger ne joue de ce point de vue qu'un rôle de bouc émissaire. En ce sens, ce n'est pas tant parce qu'il y a des immigrés en France que l'identité française est menacée. Encore moins parce que la culture amazighe est de plus en plus reconnue au Maroc que l'homogénéité de la nation arabo-islamique marocaine s'est dissoute. C'est

(27) Cf. F. Cassano (1998)

cultures, rejetant toute contamination d'une culture par des éléments d'une autre. Pourtant, les cultures, loin d'être des entités fermées, se caractérisent par la multiplicité de leurs facettes et la diversité des courants qui les habitent. Admettre la diversité inhérente aux cultures revient à admettre la multiplicité des liens d'appartenance propres aux individus.

Le relativisme culturel n'échappe pas aux dérives qui peuvent résulter de l'instrumentalisation des minorités qui lui est inhérente. Les risques de repli identitaire de nature réactif de la population immigrée arabophone en France, de nature nationaliste et séparatiste de la population amazighe au Maroc, ainsi que des poussées xénophobes ou racistes, sont bien réels de part et d'autre de la méditerranée. Faut-il rappeler que cette région fut le berceau de civilisations diverses ayant porté l'utopie de l'unification de ces nations sous la bannière de la religion (conquêtes musulmanes, croisades, empire Ottoman, etc.), utopie qui a généré en chaîne des guerres et des conflits ayant déchiré le bassin méditerranéen. La rupture historique a été opérée par les Lumières qui posent comme impératif catégorique que l'homme ne peut être un moyen pour quelque fin que ce soit.

Il ne fait aucun doute que l'identité socio-culturelle d'un individu, d'un groupe quel qu'il soit, dans l'ère de la mondialisation et de l'économie de marché, ne se construit plus comme auparavant, et cela est d'autant plus vrai pour l'amazighe. Les systèmes référentiels passés ne se perpétuent dans le présent et l'avenir que sous formes de « reliques » détachées de l'ensemble auquel elles appartenaient dans le passé. La transmission de lambeaux de souvenirs, de récits, de bribes de traditions vraies et de traditions symboliques peut créer une mémoire conflictuelle au détriment d'une mémoire partagée, un discours de protestation et de dénonciation plutôt qu'un discours de réconciliation[26]. Cette dialectique se retrouve parfaitement dans les stratégies de lutte des individus et des groupes socio-culturels amazighes de part et d'autre de la méditerranée pour la reconnaissance de leur langue et de leur identité culturelle d'origine. Cette reconnaissance, de plus en plus effective de part et d'autre de la méditerranée (tissu associatif amazighe actif en France, création de l'IRCAM au Maroc, graphie tifinaghe, etc.), semble initier les conditions d'identification de cette «communauté» et de lui permettre de bénéficier d'une relation authentique avec les autres.

(26) Voir H. Rousso (2001)

déterminante. Ils se déclarent, en outre, de plus en plus d'origine amazighe vu le stéréotype négatif associé aux arabes outre manche, essayant de développer une citoyenneté faite à base de mobilisation juridique ou sociale et non plus à référent religieux. Il s'agit là de nouvelles stratégies sociales des immigrés amazighes dont l'usage de la langue et de la culture fait évidemment partie intégrante(24).

Retour aux sources préislamiques de la civilisation amazighe ou pragmatisme qu'inculque la tribu amazighe ? En tout cas, l'immigré amazighe, dans sa quête de la liberté, se dédouble en jouant sur les loyautés pour éviter les discriminations dont pâtissent les immigrés maghrébins dans la société française, preuve de plus que cette dernière, comme toute société post coloniale, est traversée par la fracture coloniale.(25) La relation à la nation n'est pas évidente, aussi faut-il savoir de quelle nation il s'agit dans l'esprit amazighe et comment définir cette notion aujourd'hui.

Sur les questions de l'identité, du rapport à l'Autre et l'attitude qui en résulte, il faut souligner que la vision centriste du monde occidental a été un processus continu de réduction de l'altérité comme le démontrent Samir Amin et F.Houtart (2002). A l'eurocentrisme totalisant, mis au service du colonialisme, la morale la plus courante répond par le relativisme culturel ; la culture amazighe, redevenue laïque, étant plus proche des valeurs républicaines. La France dans cette nouvelle version occulte l'héritage des lumières pour redevenir une nation de culture vindicative où la communauté, le cliché et le préjugé social sont érigés en articles de l'identité française. Autant l'immigré amazighe ne peut être perçu par sa présupposée culture laïque, autant l'identité du migrant musulman ne saurait se réduire au seul facteur religieux. Considérer les personnes issues des minorités ainsi reviendrait à céder aux stéréotypes, voire à faire preuve inconsciemment de racisme.

Le relativisme culturel en vogue en France porte, en fait, les germes de la pensée biologisante qui était à l'œuvre pendant le colonialisme. Les cultures comme les «races» seraient différentes par nature. Le relativisme culturel prêche l'immuabilité de la condition humaine en justifiant l'isolement et le conservatisme à partir de l'idée qu'il existe des différences réelles entre les

(24) Les travaux de psychologie sociale, sous l'impulsion du chercheur français Moscovici (1991), montrent que l'individu dans sa quête d'identité est non seulement capable de s'adapter, mais aussi d'innover et d'agir en fonction de ce qu'il a «à y gagner».

(25) P. Blanchard, N. Bancel et S. Lemaire (dir.) (2005)

considère le mythe comme source principale de la culture, il est la source d'où jaillissent l'art, l'histoire et la poésie.

En tant que tel, l'identité amazighe aussi bien au Maroc qu'en France s'appuie sur tout et sur rien de précis. Elle est, tour à tour, liée à une réalité linguistique, une généalogie, une tradition culturelle et plus particulièrement une conscience historique particulière d'être libre de tout en s'effaçant dans tout. Pas étonnant donc de voir les productions littéraires (nouvelle, roman, théâtre) et artistiques marocaines de culture amazighe aussi bien au Maroc qu'en France, la poésie, la musique, le chant, la danse, imprimées de l'expérience de l'exil, de la quête de l'identité culturelle d'origine et de l'amour de la liberté. La construction de l'identité des immigrés amazighes est particulièrement complexe : elle apparaît comme mouvance, dialogue, déconstruction et reconstruction, mémoire et oubli.

Les travaux en psychologie sociale, sociologie, anthropologie et histoire avancent que l'identité migrante se base sur un processus d'acculturation dans lequel interviennent le rapport avec le pays d'origine - ou même la région d'origine -, la pré-émigration, le projet et les «horizons d'attente» du migrant, les interactions entre les cultures en contact ainsi que le type de modèle d'intégration du pays d'accueil(20). A. Selim (1981) distingue une acculturation «matérielle» des immigrants proprement dits où le «processus de réinterprétation» est dominant, et une acculturation «formelle» caractérisant les sujets de la deuxième génération et où le «processus de synthèse» l'emporte(21).

L'identité amazighe, au Maroc comme en terre d'immigration, est flexible. Cela est une donne. L'on ne peut l'appréhender qu'en faisant la part des interactions avec les autres, et surtout en prenant en considération la part extraordinaire de l'affectif dans cette construction. En effet, malgré leur nombre de plus en plus réduit en immigration *(300.000 et 400.000 personnes)*(22) et le fait d'évoluer dans une sphère où les langues française et anglaise ont à l'évidence une aura considérable, la conscience identitaire amazighe en France est forte. La prise de conscience par ces Français d'origine amazighe d'une perte linguistique suscite chez eux un intérêt pour leurs racines(23). La part de l'affectivité dans cette quête identitaire est

(20) A. Courtemanche et M. Pâquet (2001)

(21) voir S. Abou (1995)

(22) S. Chaker (1997)

(23) Voir à ce propos F. Héran, A. Filhon et Ch. Deprez (2002)

Avec la reconnaissance de l'amazighité, le Marocain renaît au monde avec une pensée multiple dont la fidélité à soi, le respect de l'Autre et la loyauté aux institutions se fond dans un mouvement de pluralisme culturel où le particulier se réconcilie avec l'universel. L'apprentissage de la diversité, fondement didactique de la démocratie, préfigure de l'éclosion de la citoyenneté active et de la constitution de la nation.

La langue et l'identité des immigrés marocains de culture amazighe au prisme du relativisme culturel

L'identité, tout comme l'immigration, constitue l'un des champs importants de la recherche contemporaine. La tendance était de considérer que les identités nationales sont fixes. En fait, elles changent de façon formelle mais aussi de façon subjective. Une série de facteurs tels que les déplacements des populations et les migrations, l'ouverture des frontières, les mariages mixtes et les diverses formes de métissage, brouillent les systèmes de référence identitaires habituels et requièrent de nouvelles approches de l'identité.

La question de l'identité est un sujet de débat intense aussi bien au Maroc qu'en France, notamment avec la résurgence du communautarisme et des revendications des populations amazighes de part et d'autre de la méditerranée pour la reconnaissance de leurs droits linguistiques et culturels.

Même si leur identité culturelle n'est pas clairement perçue par l'opinion et les institutions françaises, les Amazighes constituent l'une des plus anciennes et des plus importantes communautés issues de l'immigration nord africaine, probablement près de la moitié. Mobilisés en tant que soldats pendant la guerre contre le nazisme, et travailleurs dans différents secteurs de l'activité industrielle après la deuxième guerre mondiale, leur présence est intimement liée à la libération et l'industrialisation de la France. Au Maroc, ils représentent 35 à 40% de la population marocaine, soit 12 à 13 millions [a1]d'Amazighrophones sur une population globale de 32 millions de personnes.

En fait, les Amazighes n'ont jamais songé à "politiser" le monde, mais plutôt à le "poétiser". Leurs combats politiques, culturels et intellectuels n'ont été menés au nom d'un certain nombre d'idéaux que pour servir leur propres intérêts [le christianisme, la culture latine, l´Islam, le nationalisme arabe et enfin les droits de l'Homme]. Leur souci était de conserver par l'oralité et non de conquérir par l'intrigue. L'esprit romantique amazighe

Le retour de la mytho-histoire ou encore la mytho-idéologie[17]est, au fond, rigoureusement proportionnel à la violence symbolique impliquée par l'imposition de la norme marchande mondialisée. La recherche d'une identité amazighe pure, à travers des voix d'accès à la mémoire historique, trop sélectives, est une des manifestations de l'idéologisation du mythe dans certaines relectures historiques ethnocentristes de l'histoire du Maroc, servant l'aveuglement et donc, potentiellement, la haine. Or, le mythe, dans l'esprit amazighe, devait poétiser le monde et non le politiser[18]. La glorification du mythe dans la culture amazighe -témoin de leur amour de l'universalisme-, a pour objet de faire pénétrer l'esprit poétique dans toutes les sphères de la vie humaine et ainsi poétiser le monde.

Loin de tous les ethnocentrismes, la sauvegarde des langues et cultures nationales est surtout le fruit de l'introduction de la culture des droits de l'homme à partir des années 1990 au Maroc. Cela n'est pas étonnant dans la mesure où la culture des droits de l'homme s'inscrit dans le projet des lumières. La déclaration des droits universels de l'Homme est, à tous les égards, un don unique à l'humanité, une affirmation sans équivoque de l'universalité de l'esprit humain au-delà de toute référence religieuse ou culturelle. Culture plurielle que le Maroc fait sienne et transpose dans sa charte : la *«culture marocaine est composée de plusieurs apports représentant la culture amazighe, la culture arabo-musulmane, la culture africaine et la culture universelle»*.

D'ailleurs, le brassage ethnique et culturel au Maroc est tel que la différenciation entre arabe et amazighe pur est une chimère. Il n'y a nullement de fond anthropologique ou ethnique différent entre "arabes" et "amazighes" au Maroc[19], cela est encourageant et met hors jeu les promoteurs des différences irréconciliables entre "arabes" et "amazighes".

La reconnaissance de la langue et la culture amazighes est une révolution culturelle et mentale dont il faut maintenant éclairer la portée. Tout se passe comme si le Protectorat et le demi siècle d'indépendance n'étaient qu'une traversée du désert inéluctable dans l'histoire du Maroc. La liberté politique présuppose les droits de l'Homme qui la fonde.

(17) M. Arkoun et J. Maila (2003)

(18) Approche empruntée à E. Cassirer (2003)

(19) Voir Y. Courbage et E. Todd (05/04/2007)

déterritorialisées(15) et l'apparition de nouveaux «mouvements identitaires» (essentiellement diasporiques) religieux, ethniques ou culturels.

Le discours revendicatif de l'amazighité est le produit de cet environnement. Symptomatique de l'effacement de l'idée de la nation, il s'inscrit dans un contexte général de restructurations économiques, de déclin de l'idéologie nationaliste et progressiste de gauche et de l'émergence sur la scène de l'intégrisme. Il correspond à la stratégie politique que la diaspora amazighe, présente dans de nombreux pays d'Europe, avec des relais au Maroc et des ramifications jusqu'en Amérique du Nord, avait mis en œuvre pour peser sur la décision politique au Maroc. Cette stratégie met en scène des construits anthropologiques, linguistiques, culturels, voire religieux à travers un travail de relecture de l'histoire et table sur des constructions sociales, engendrées par une société civile amazighe décomplexée des frontières étatiques et destinées à être mises en scène par le discours identitaire qui se construit de manière transnationale, du moins dans ses références culturelles et linguistiques(16).

On reconnaît, aujourd'hui, que les identités nationales ne sont plus fixes, mais malléables dans l'ère de la mondialisation. Les migrations fréquentes, l'ouverture des frontières et les mariages mixtes ont mélangé les identités nationales. On reconnaît, également, que les contradictions passent plus à l'intérieur des différentes cultures qu'entre les cultures. Les identités ethniques, linguistiques et culturelles semblent ainsi solides et ont même tendance à évoluer lentement.

En fait, la mondialisation a refoulé la tradition sans détruire ses racines imaginaires. La mondialisation allume la nostalgie pour les valeurs du passé qui font référence au substrat des civilisations, à la mémoire des peuples -race, ethnie, religion-, aux croyances et mythes que certains s'ingénient à traduire en mythes fondateurs à travers leur mise en forme imaginaire.

(15) Les individus ne peuvent plus être définis en rapport au territoire auquel ils appartiennent. Le travail de l'imagination (et non le territoire) devient le ciment des communautés. Il est « *un champ organisé de pratiques sociales, une forme de travail (au sens à la fois de labeur et de pratique organisée culturellement)*». D'où la construction d'un nouveau marché virtuel des identités dans lequel des individus et des groupes, abandonnés par l'identité nationale ou victimes de discriminations – ou de ce qu'ils interprètent comme tel –, pourraient y recourir pour se rassurer et redonner un sens à leur vie sociale. Voir A. Appadurai (2001)

(16) Voir à ce propos C. Bigi (2002) ; M. Ait Kaki, *Les Etats du Maghreb face aux revendications berbères*, politique étrangère, numéro 1, 2003.

La question amazighe : la nation, le mythe et les ethnocentrismes

L'observation des conceptions de la nation, à travers le discours politique dans le temps, est une voie intéressante à saisir chaque fois qu'on fait référence aux aspects identitaires. La nation n'est pas quelque chose de donnée, elle est le fruit d'une construction artificielle et de l'intégration de populations diverses qui n'est jamais complètement achevée.

À partir du discours et du vocabulaire des acteurs politiques, H. Rachik (2007) nous livre quelques repères sur les conceptions observables de la nation marocaine à travers le temps. L'auteur, qui observe dès le départ l'absence d'un corpus idéologique relatif à la nation, rallie une approche qui distingue trois conceptions(14). La première est qualifiée *d'homogénéisante* et réfère à la période coloniale. Elle véhicule une *conception autoritaire de l'identité nationale* où le Monarque est l'incarnation de la nation, et la religion un puisant facteur d'unification au service d'un projet d'émancipation qui la dépasse. La seconde est qualifiée de *conflictuelle* et renvoie aux rapports entre le Roi et les partis politiques issus du mouvement national. Elle constitue une première fissure dans le rapport Monarchie-Nation dans lequel coexistent et s'affrontent deux conceptions concurrentes de la nation et des projets qu'elle porte. La dernière date des années 1970 et se prolonge à ce jour. Elle est jugée *plurielle,* fondée sur la diversité culturelle et sur la dimension amazighe de la nation marocaine. Elle préfigure d'un nouveau projet de citoyenneté, porté sur l'ouverture et la démocratisation du système politique.

La conception de la nation au cours de ces dernières années au Maroc ne peut, en fait, être pleinement appréhendée que située dans le contexte international qui connait une forte recrudescence des mouvements centrés sur la question de l'identité. Les Etats-nations sont, en effet, en crise suite à l'intensification de la globalisation. Les territoires, servant de base à l'affirmation des nations et, par elles, à l'identité des individus, sont ébranlés par des flux migratoires de toutes sortes : immigrés, hommes d'affaires, intellectuels, étudiants, touristes, etc ; mais aussi des flux culturels des plus divers véhiculés par les nouvelles technologies de l'information et de la communication (Internet, médias, etc.). Cette situation introduit le brouillage des frontières, rend possible de nouvelles formes de déploiement de l'imaginaire collectif autour de communautés

(14) H. Rachik (2007)

Les nationalistes et les islamistes sont en fait les deux revers d'une même médaille. Ils se servent de la religion pour réaliser un consensus unanime autour d'eux. Leurs approches relèvent de l'ethnocentrisme moral. Avec eux, l'Islam fut déraciné, peu à peu, de ses valeurs profondes, à la fois humaines et spirituelles, pour devenir un instrument au service d'une politique d'exclusion. Les dérives vers cet Islam mythologique et militant ont ainsi retardé la réévaluation critique des composants historiques, sociologiques et anthropologiques de la société marocaine. Les éléments fondateurs de cette culture, notamment l'apport des cultures "amazighe" et "saharienne", ont été pendant longtemps neutralisés(12).

On le voit bien, l'exclusion réciproque de l'Islam par la culture française, et de celle-ci par l'Islam, relève de l'ethnocentrisme. Elle trouve son origine dans des a priori, des préjugés amplifiés de clichés, de croyances et de représentations. À la vision d'un Islam obscurantiste et support d'une culture archaïque, servant aujourd'hui à alimenter de nombreux colloques en France sur les relations possibles ou impossibles entre Islam et démocratie, Islam et modernité, répond naturellement, du côté des partis islamistes marocains, un occidentalisme mécréant tout aussi déformant, matérialiste et impérialiste.

Amartya Sen (2006) dénonce cette explication monolithique où les conflits ne sont censés acquérir la profondeur du sens qu'en étant les représentants de causes plus grandes, de querelles plus anciennes, d'affrontements inéluctables. Reconnaître la diversité composant l'identité personnelle, selon le prix Nobel d'économie, c'est remettre en question cette explication univoque pour se réapproprier la complexité des événements conduisant au conflit, événements dont la dimension politique est essentielle(13). Les sciences sociales, dont l'objet est de traquer les représentations idéologiques sur lesquelles repose l'ethnocentrisme, avancent que l'identité est une construction sociale, produite et reproduite dans le cadre d'un contexte social et politique, et non une donnée figée que le sociologue doit décrire telle quelle ou prendre comme présupposé de son analyse. L'universalisme des Lumières, enfin, montre que les cultures et les institutions à la base de la construction des identités sont des inventions, des *artefacts*, ce qui remet en cause la justification essentielle de tout ethnocentrisme, à savoir l'exclusivité de la conformité d'un quelconque groupe social avec la norme humaine.

(12) *Voir*, M. Arkoun (1991)

(13) Cf. A. Sen (2006)

L'occultation de l'héritage amazighe était le résultat d'une politique de refus ostentatoire de toute différence culturelle que la démocratie permet aujourd'hui de dénoncer. Pourtant, il convient d'admettre qu'à ce moment, l'Etat ne pouvait avaliser le pluralisme culturel sans courir le risque de conflits identitaires qui auraient pu mettre son existence même en danger. Mais, cette politique, qui fut le produit d'une conjoncture historique déterminée, portait, en elle même, les germes de son propre dépassement.

À travers les catégories d'inclusion-exclusion servant à définir la nation, l'ennemi n'est plus seulement celui qu'on pouvait ranger en tant qu'élément extérieur aux frontières (l'étranger), il est également désigné indirectement comme interne à la communauté nationale. Il est visible par son langage et par ses pratiques et qui excluaient à des degrés divers, certaines catégories de la population marocaine alors même que le « vivre ensemble» dans la distance par rapport à l'autre (l'arabe) caractérise le vécu dans les régions marocaines de l'Atlas et du Rif depuis fort longtemps.

Ce transfert aboutit, plus sournoisement encore et par la même occasion, à faire de cet ennemi une affaire sociale, l'affaire de chacun, l'affaire de tous. On passe ainsi de la notion d'ennemi extérieur à la notion d'ennemi de l'intérieur, même s'il est juste de signaler que ce passage demeure plus symbolique que réel. Cette posture offrait, pourtant, par certains traits, une préfiguration de cet ennemi de l'intérieur promis à des développements ultérieurs, un climat de suspicion sociale à dégénérescence raciste.

Depuis l'indépendance, l'État essaie de séculariser la société pour moderniser le pays. L'islamisme conteste la référence religieuse de l'État et élargit sa base de soutien par suite des retombées négatives de la modernisation. Le processus de sécularisation fragmentaire et élitaire conduit par l'Etat bouleverse, en effet, la cohérence du système normatif jusque-là préservée par le seul respect formel de la tradition religieuse[10]. Les islamistes marocains, s'autoproclamant nouveaux héritiers des Oulémas, accusent l'Etat et les partis du mouvement national de trahir l'idéal national et islamique tel qu'il était conçu sous la domination coloniale. Le discours à l'encontre de l'ennemi de l'intérieur refait surface cette fois-ci sous le versant de surenchère sur la pureté de la foi. Les islamistes, plus purs, épurent[11] (Hobbes).

(10) Voir, M. Kerrou (1997)

(11) La société marocaine baigne aujourd'hui dans une atmosphère de violence symbolique où la religion est instrumentalisée comme critère de hiérarchisation. Les exemples abondent de glissements qui s'opèrent vers une criminalisation collective. La démocratisation de l'ennemi fait que celui-ci se transforme véritablement en ennemi de l'intérieur.

L'histoire enseigne que cette conception ethnocentrique fut à l'origine un des linéaments de la politique coloniale de la France mais aussi un élément mobilisateur de la résistance à ce même ordre colonial. L'islamisme ne serait ainsi que l'enfant illégitime du colonialisme, un legs colonial. Avec le colonialisme du début du XIXème siècle, l'Islam sera, en effet, appelé à devenir un facteur d'identité nationale.

Le colonialisme, l'Islam et la question identitaire au Maroc

Au cours de l'époque du Protectorat (1912-1956), le discours colonial dominant se réclamait d'une civilisation supérieure. La gestion coloniale française posait la population dominée non seulement comme une nationalité différente, mais comme une race différente[9]. Une conception totalement ethnocentrique voisine du racisme quand elle ne l'épouse pas.

Quoique la constitution française stipule l'égalité de tous les citoyens quelle que soit leur race et ce dès 1946, cela ne s'appliquait pas à l'évidence aux "indigènes" infériorisés à l'extrême. Ainsi, c'est l'Islam qui polarisera, par ricochet, le substrat identitaire des marocains pour marquer leurs différences par rapport aux français, mythe mobilisateur utilisé par les nationalistes contre le colonialisme. L'union des marocains se réalise dans la lutte anticoloniale où la composante religieuse sera une donnée fondamentale, l'idéologie politique nationaliste instrumentalisant l'Islam pour préparer la voie à l'idée de la nation.

L'indépendance acquise, Islam et arabité seront ainsi les vecteurs de l'identité nationale au Maroc, discriminant servant à délimiter la collectivité selon le critère schmittien ami-ennemi. Un retour aux sources conçu par l'idéologie nationaliste comme une réappropriation de la langue et de la culture arabes et islamiques après qu'ils aient été entachés par la colonisation.

Dans la suite de l'ordre établi par le post-colonialisme, les mouvements nationalistes érigeront ainsi les pouvoirs sur une idéologie "ethnocentriste" que le parti de l'Istiqlal contribuera largement à diffuser. Toute référence au substrat amazighe de la culture marocaine est considérée comme une atteinte à l'unité nationale en construction. C'est paradoxalement la colonisation française qui essayera de réhabiliter la culture amazighe en jouant le particularisme berbère contre le nationalisme arabo-musulman à travers «le Dahir berbère» (1930). Elle échouera, comme en témoigne l'engagement total des berbères dans les luttes anticoloniales.

(9) *Voir*, C. Liauzu (2000)

Le primat du seul religieux dans l'approche des musulmans maghrébins en France empêche de prendre en compte que ce dernier couvre des sociétés et des réalités pluriculturelles(6). La diversité des peuples de l'Islam est très grande, notables aussi sont les différences ethniques, linguistiques et culturelles entre les sociétés. Si, au Maroc par exemple, l'islamisation des Berbères a été plus rapide que leur arabisation, les communautés juives en revanche y sont restées fidèles à leur foi mais se sont arabisées. L'arabisation de la population est presque achevée à la fin du XIXème siècle en Tunisie alors qu'il restait, selon certaines sources, encore respectivement 25 % et 35% de berbérophones en Algérie et au Maroc.

La focalisation obsessionnelle sur l'Islam est porteuse de tels ostracismes aberrants qu'elle rappelle une période de l'histoire coloniale où la religion musulmane était synonyme de refus d'attribution de la nationalité française, et ce jusqu'en 1945 (on imposait aux immigrés candidats à la naturalisation de répudier expressément leur statut personnel lié à l'Islam)(7) ; ou une autre période non moins lointaine, où l'on pouvait écouter le docteur Gessain déclarer sous Vichy :

Qu'il y ait eu, dans la noblesse du Languedoc, un Sarrasin ou un juif, cela n'a pas d'importance... mais il n'est pas sans importance que, dans la France démographiquement anémiée du XXème siècle, plusieurs centaines de milliers d'immigrants racialement inassimilables, je veux dire, par exemple, d'éléments raciaux mongolisés ou mégrétisés ou judaïsés, viennent modifier profondément le patrimoine héréditaire de la patrie (8).

L'approche de l'immigration en France relève, en fait, d'une représentation ethnocentrique fortement enracinée dans l'imaginaire collectif Français. Plus généralement, cette représentation revient à tout expliquer par l'Islam et donc à créer, in vitro, une "communauté d'immigrés musulmane" par la négative, incluant toute personne d'origine musulmane, qu'elle soit croyante ou non, qu'elle se réclame de cette communauté ou non. Elle développe un prêt à penser qui n'est pas innocent dans la mesure où elle est induite par des à priori et des préjugés relevant du sens commun. Normative par essence, cette représentation dévalorise toutes les autres cultures soupçonnées d'être éloignées de la raison humaine, voire de la sensibilité humaine.

(6) Pour une lecture synthétique sur cette multiplicité voir l'ouvrage de. P. Buresi, (2006)

(7) Voir à ce propos, J.-L (1996)

(8) Repris sur C. Liauzu, « L'obsession des origines : démographie et histoire des migrations», in Mots, septembre 1999.

les récits de l'Islam, religion du sabre et de l'épée, ont largement entretenu[1]. La mémoire collective garde encore des bribes de la période où la France était à la portée de l'armée musulmane d'Espagne, les expéditions coloniales sous l'emprise des tribus arabo-berbères et ces guerres de libération dont certaines ont eu des prolongements dans le territoire français même (guerre d'Algérie), alimentant les fantasmes des français sur l'immigration.

Le retour du refoulé refait surface ces dernières années avec des phénomènes d'hostilité à l'égard de l'Islam de plus en plus visible dans une France viscéralement attachée à la laïcité, défendue comme un héritage intellectuel du temps où l'esprit des Lumières éclairait le monde (profanation de tombes musulmanes, livres au contenu haineux à l'Islam, création d'un ministère de l'immigration et de l'identité nationale en 2007).

Alors que les enquêtes démographiques ou sociologiques montrent que l'Islam n'est nullement un repère central pour ces populations immigrées bien qu'il participe de leur visibilité, qu' elles sont pour une grande part largement intégrées à la République au point de partager les mêmes pratiques sociales et de connaître un nombre important de mariages mixtes[2], la peur de l'«arabe» continue d'alimenter l'univers mental Français. Une immense littérature tend actuellement à caricaturer l'Islam comme une religion obscurantiste et menaçante et à stigmatiser des générations de femmes et d'hommes Français, qui sont loin d'être aussi monolithiques dans leur composition, attitudes, pratiques[3], et qui s'y réclament[4]. Certains écrits vont jusqu'à ériger ces communautés en archétype des «nouvelles classes dangereuses» à contrer, ou du moins, à surveiller dans la France contemporaine[5]. La France n'est plus la fille des Lumières mais elle redevient, peu ou prou, la fille aînée de l'Église aux temps des croisades.

---

(1) Cf . C. W. de Wenden (1992).

(2) Pour plus de détails, *voir* M. Tribalat (1995) et E. Todd (1997)

(3) Toutes les études sur l'Islam en Europe montrent, d'ailleurs, la diversité et le foisonnement de cette religion en Europe : R. Bistolfi et F. Zabbal (1995), F. Khosrokhavar (1997), A. Boyer (1998) et J. Cesari (1998)

(4) F. Dassetto, La *Construction de l'Islam européen,* L'Harmattan, Paris, 1996.

(5) Certains écrivains parlent d'«l'islamophobie» pour caractériser la situation des immigrés d'origine musulmane en France. Concept largement utilisé par des auteurs comme V. Geisser ou M. Wieviorka, au lendemain des attentats du 11 septembre 2001. Il est utilisé depuis longtemps par différents organismes internationaux comme les Nations Unies, le Conseil de l'Europe et plus récemment par l'Observatoire des phénomènes racistes et xénophobes et la Commission européenne. Voir l'article d'A. Gresh, (2001) ; V. Geisser (2003) et M. Wieviorka (2003)

culturel justifie le communautarisme et le conservatisme en rejetant tout l'héritage amazighe ancestral et la culture commune amazigho-latine. Les cultures, comme les « races », seraient différentes par nature, scandent les relativistes, une aberration dans l'esprit amazighe.

Le relativisme culturel tend vers une dérive dangereuse. Il conduit à renforcer les marqueurs identitaires de la population amazighe et à la séparer de la société française dans laquelle elle est englobée. Il renforce ainsi les risques de communautarisme - territoire sans nation- à défaut pour cette population de sombrer dans la dérive de la communautarisation des réseaux amazighes transnationaux de plus en plus accompagnée de nouvelles subjectivités, à savoir le développement d'une « géographie imaginée », déterritorialisée, le mythe d'un nationalisme transnational (un type de nationalisme sans territoire) conçu comme une étape médiane provisoire du nationalisme.

Les tenants du multiculturalisme au Maroc, en appelant implicitement au sens de la justice de la majorité de la population pour la reconnaissance et la promotion de la culture amazighe, affaiblissent par là même la culture amazighe. L'absolutisation de la culture amazighe ou, tout au moins, l'exagération de la dimension culturelle d'origine aux dépens d'autres aspects de l'identité amazighe par essence multiple, pourra stimuler, du moins dans une version virtuelle via le Web, l'option communautariste, voire nationaliste-transnationaliste. Cette posture pourrait offrir, en outre, à une certaine élite amazighe, déboussolée par le fantasme identitaire, une revanche vengeresse historique sur les nationalistes et islamistes responsables, à ses yeux, d'une véritable purification culturelle à l'encontre de l'amazighité.

Pourtant, une voie médiane semble, se dessiner à l'horizon pour la diaspora amazighe à partir de l'héritage de la tolérance universelle, d'utiliser les ressources millénaires de la culture amazighe pour jeter les ponts entre les deux civilisations méditerranéennes, d'inscrire l'identité amazighe dans l'universalisme des lumières qui suppose chez toute personne une essence humaine qui transcende tous les particularismes, y compris religieux ou culturel.

Sur l'immigration, l'Islam et l'eurocentrisme

En France, l'immigration cristallise, de toute évidence, quantité de vieilles obsessions : identitarisme crispé, logique du bouc émissaire, guerres des religions. A coup de réminiscences historiques sommaires, l'arrivée des immigrés en France est assimilée à l'Islam conquérant du Moyen Age que

Des montagnes de l'Atlas et du Rif à Paris : les immigrés amazighes, au-delà du bien et du mal

Mustapha ASSTOUR
Université Kadi Ayad
Safi

Les liens entre le Maroc et la France sont à la fois très anciens et actuels. A l'heure de la mondialisation, l'espace migratoire entre les deux pays connaît des mutations réelles (double nationalité, consolidation des communautés d'immigrés, créations de réseaux sociaux, économiques, civiques ou politiques entre les deux pays, etc.). Les communautés d'immigrés marocains de culture amazighe jouent un rôle de plus en plus accru pour la reformulation de la citoyenneté nationale et la reconsidération des organes de décision aussi bien au Maroc qu'en France et auront inéluctablement un rôle crucial dans les années à venir pour la promotion des droits de l'homme et des valeurs humaines universelles.

Nous montrerons combien cette communauté apparaît comme une opportunité pour jeter les ponts de la tolérance entre les deux pays de l'espace méditerranéen, si elle évite les pièges de l'ethnocentrisme et si elle s'inscrit dans l'universalisme des lumières. Les représentations nées du regard ethnocentrique sont des plus « idéologisées » et des plus enracinées dans l'imaginaire collectif de part et d'autre de la méditerranée.

Pris en tenaille entre le relativisme culturel - version relookée de l'eurocentrisme totalisant mise au service du colonialisme qui vise le respect absolu de la différence telle qu'elle s'exprime dans les valeurs et dans les traditions des groupes humaines - et le multiculturalisme - version « soft » du relativisme culturel -, les immigrés amazighes semblent devant un choix historique crucial et difficile concernant l'avenir de leur langue et de leur culture d'origine.

Si le relativisme culturel en France, sous certaines de ses formes, traduit un réel souci d'ouverture et de respect de la culture amazighe, il n'échappe pas pour autant aux dérives qui peuvent en résulter eu égard à la conception de la culture qui le fonde : instrumentalisation de la minorité amazighe, replis identitaires de la population d'origine maghrébine et utilisation du religieux comme critère absolu de différenciation. En prêchant l'immuabilité des différences réelles entre les cultures, le relativisme

en fin de parcours. On se marie, on se reconstruit ailleurs, on devient même riche (Brahim chez Hassan Oujella), mais on peut revenir aussi avec le savoir (Anamour devenu médecin retourne dans sa tribu avec un livre), pour faire éclater la vérité et se laver de l'affront moyennant des preuves ramenées de l'exil (Saïda chez Lhoussine El Khattabi ramène un certificat médical prouvant qu'elle n'était pas enceinte).

Finalement, à la manière dont il est traité par les réalisateurs, l'exil est davantage une structure, un procédé narratif qui permet de dynamiser l'intrigue en créant une multitude de péripéties, qu'un mal être, une nostalgie ou une complainte.

véracité de son histoire. Mais les étrangers sont généralement bien accueillis dans les films et ne sont pas perçus comme une menace. D'ailleurs quand ils ne retournent pas chez eux, ils se marient et refont leur vie dans les villages qui les ont accueillis comme Zaïna qui épouse Lhaj Fadl, dans *Samh i aywi h'na*, ou Titrit qui se marie avec Lhaj Farnass dans *Anou n'tillas*. Dans ce dernier film de Lahcen Serhane, où le destin conduit tour à tour le père Mazigh et ses enfants qui se sont perdus de vue, depuis plusieurs années, aux portes du même homme (Lhaj Farnass), on reconnaîtra une pratique similaire à celle de *l'amhars*(6) puisque Lhaj Farnass ne confiera pas seulement à Manad, qu'il a recueilli et logé auparavant, une partie de ses affaires, mais lui demandera aussi d'épouser sa fille Tounarouz. L'offre fera évidemment des mécontents et des jaloux comme le frère de Titrit et son ami Ayour, mais ce qu'il faut retenir ici, c'est que, comme l'explique Gabriel Camps, « l'important est, dans une société qui ignore le salariat, d'attirer et de retenir la principale source de richesse : l'homme lui-même. »(7)

Pour conclure, on peut dire que le film amazighe, à travers les quelques exemples que nous avons analysés, lorsqu'il aborde la thématique de l'exil, l'investit et l'exploite souvent sous deux angles différents : le premier est celui de l'individu qui serait devenu impur, en raison d'une faute qu'il aurait commise, et dont il faudrait se débarrasser en le bannissant pour préserver la famille et le groupe de la souillure ; le deuxième a trait à la figure de l'individu injustement banni . Dans ce cas, tyrans, belles-mères méchantes et rumeurs sont à l'origine de l'exil des personnages.

L'exil peut aussi, à priori, être considéré, de façon négative, comme une menace d'errance ou ce qui provoque une perte des repères identitaires. Toutefois, c'est à travers lui que les héros parviennent à avoir leur revanche sur le destin. Fidèles en cela à une vision manichéenne du monde où le bien finit toujours par l'emporter sur le mal comme dans beaucoup de contes, les films sur lesquels nous avons travaillé, montrent tous des exilés triomphant

---

(6) Pratique répandue chez les Brabers du Maroc que Gabriel Camps explique de la sorte : « Par un véritable contrat, la djemaa de tribu permet à un étranger de s'établir dans une famille. L'étranger reçoit du chef de la famille qui l'accueille des biens nécessaires à son installation ; on définit la part des bénéfices qu'il pourra garder à la fin du contrat et la durée de ce contrat. [...] Le chef de famille qui héberge l'étranger lui donne une femme de son clan, généralement sa propre fille. [...] En théorie, *l'amhars* avait le droit d'abandonner cette femme à la fin du contrat ; mais, en pratique, un mariage légalisait l'union et l'adoption définitive. » (Les Berbères, *mémoire et identité*, Babel / Le Fennec (1980 pour la première édition), Paris/ Casablanca, 2007, p.p. 329-330).

(7) Ibid., p. 330.

faim comme elle sera mordue par un serpent. Le personnage de Manad, à court d'eau, dans *Anou n'tillas,* perdra connaissance sur la route et frôlera la mort, lors de son errance à la recherche de sa sœur. Dans *Amoudou ou Namour,* ce sont essentiellement les chacals, dont on entend régulièrement les hurlements la nuit, qui font naître le sentiment d'insécurité chez les personnages relégués à la périphérie du village. Mais aussi la peur des esprits maléfiques : quand Tazarzit vient voir, par une nuit, Anarouz et Youga dans leur grotte, à la sortie du village, pour leur remettre en cachette une lettre d'Anamour, le premier, effrayé, lui demande si elle est une revenante.

3. La figure d'aghrib ou le faux inconnu

Evoquer le statut *d'aghrib* ou d'étranger qu'implique tout exil, nous amène non seulement à parler des attitudes collectives d'amitié, de neutralité ou de rejet, mais aussi à opérer une définition spatiale d'autrui. Prenant appui sur les travaux de l'historien Claude Karnoouh à propos de la notion d'étranger dans un village lorrain en France, Robert Muchembled développe toute une théorie de l'espace cloisonné(5) qui aurait régné dans les villages Français pendant les XVème et XVIème siècles. Ainsi, au village proprement dit fonctionnant comme une sorte d'«amitié collective», s'oppose le « pays » constitué par les villages situés à une certaine distance, et habités par des « forins », c'est-à-dire de faux étrangers avec lesquels le village entretient des relations d'endogamie. Au-delà de ces frontières s'étend le domaine de celui qu'on appelle « l'étrinjeu », ou le vrai étranger faisant l'objet de réelles hostilités.

Appliquée, avec toutes les réserves nécessaires, aux films qui nous intéressent, cette définition spatiale de l'étranger montre que les personnages, dans leur exil, ne sont jamais considérés comme de vrais étrangers. Evidemment, la rupture avec les siens entraîne souvent une perte des repères identitaires qui rend impossible la production de tout récit généalogique : Zaïna, par exemple, interrogée par son hôte, Lhaj Nasser, dans *Samh i aywi h'na* de Serhane, sur son identité, répond qu'elle est fille de ce monde et qu'elle se rend à l'au-delà. Anamour, chez Bahouss, même de retour dans sa tribu, après plusieurs années d'exil, cachera son identité et se définira comme un aghrib (un étranger). Parfois même, les personnages susciteront la méfiance comme Saïda dans *Illis n'tmazirte* qui ne parvient pas à convaincre totalement Zoubida, la femme de l'mâalam Brahim, de la

(5) *Ibid.*, (voir notamment p.59 et suivantes)

2. Le douar ou le centre du monde

Comme l'explique l'historien des mentalités, Robert Muchembled, en parlant des paysans français pendant le Moyen Age, « l'espace et le temps ne constituent pas pour les ruraux de simples concepts mais sont investis d'une densité humaine, d'une réelle pesanteur sociologique ».(4) Au fait, à travers les cadres spatiaux et temporels, c'est toute une culture qui s'exprime, une vision du monde. Ainsi, la notion de l'espace, telle qu'elle est vécue et sentie par les personnages dans le film *Illis n'tmazirte*, par exemple, laisse entrevoir une représentation sociale du douar qui investit, de façon on ne peut plus explicite, ce qu'on pourrait appeler le topos du «village comme centre du monde ». En effet, déjà au début du film, la voix du narrateur, qui agit à la manière d'un conteur en usant de la fameuse formule « il était une fois... », vient ancrer le récit filmique dans une sorte de havre paisible, soustrait aux rets de la temporalité, où règnent amour, paix et bonheur. Les images de la verdure et de l'eau qui coule défilent tout au long du film accompagnées de chants berbères. Les scènes se succèdent au début pour créer l'atmosphère d'un village protecteur où les gens vivent au rythme monotone et imperturbable des travaux dans les champs et de l'appel du muezzin à la prière. Des incidents surviennent de temps en temps évidemment : une querelle entre un mari et sa femme, par exemple ; un vol commis dans un souk ou une dispute entre deux villageois autour de l'eau. Mais l'ordre est toujours vite rétabli grâce à la figure de Lhaj Ali, le père de l'héroïne Saïda, qui fait office de juge et de sage réglant tous les problèmes et les différends de la tribu. D'ailleurs, paradoxalement, c'est à travers ces incidents, qui perturbent provisoirement l'ordre et laissent pointer le danger de l'anarchie, que se renforce le sentiment d'appartenir à un douar qui protège l'individu en assurant sa sécurité.

Associé à cette vision de l'espace, l'exil qui frappe le personnage de Saïda dans *Illis n'tmazirte*, devient synonyme d'aventure dans un domaine répulsif, menaçant et sans repères. Interrogé par sa femme sur le sort de leur fille après l'expulsion de celle-ci du douar, Lhaj Ali répond : « Qu'elle aille dans *l'khla* ! ». Au-delà du territoire du village contrôlé par la communauté, commence donc *l'khla*, une sorte de *no man's land* ou d'espace inconnu et mal dominé qui nourrit toutes sortes de peurs réelles aussi bien qu'imaginaires. D'ailleurs, lors de son errance à travers monts et vallées, Saïda connaîtra la

(4) Muchembled, Robert, *Culture populaire et culture des élites dans la France moderne (XVème - XVIIIème siècle)*, Ed. Flammarion, Paris, 1978, p.p. 58-59.

père pour exiger réparation. L'héroïne est immédiatement chassée du douar et sombre dans l'errance avant d'arriver dans un autre village où elle est recueillie par l'maâlam Brahim et sa femme Zoubida.

Ainsi l'exil, comme on peut le constater à travers ces quelques films dont nous venons de parler, apparaît plutôt comme une menace qui pèse sur les personnages. A aucun moment les héros, en s'exilant, ne répondent à l'appel d'un quelconque ailleurs mythifié. S'ils partent, c'est parce qu'ils sont obligés de le faire. Certes, dans *Amodou ou Namour*, le jeune Anamour formulera le désir de fuir la tribu en compagnie de celle qu'il aime, pour qu'ils puissent se marier, mais à travers ce désir de partir, s'exprime davantage une contrainte qu'un rêve. Le personnage n'est interpellé par aucune représentation mythique de l'ailleurs, ce sont la tyrannie et l'injustice qui le poussent à souhaiter le départ. D'ailleurs, y a-t-il un quelconque ailleurs dans ce film où aucun espace ne vient faire pendant au village en se construisant comme lieu possible d'une autre existence ? Saïd Bahouss insiste davantage sur la fuite et le retour de son héros. Quant aux longues années d'exil, elles sont plutôt occultées par le biais d'une ellipse narrative. A l'exception d'une séquence muette montrant un Anamour adulte faisant ses adieux à une vieille femme emmitouflée dans un haïk, assise, dans une ruelle, devant la porte d'une maison d'où le héros venait de sortir, l'imaginaire de l'ailleurs prend surtout corps autour de lieux sauvages et non humanisés. En effet, quand l'action ne se déroule pas au village, elle a toujours lieu dans un paysage désertique et montagneux se situant aux marges de l'espace contrôlé par la communauté rurale. Loin d'agir à la manière d'un lieu d'accomplissement permettant au personnage de vivre des expériences de contact, d'échange ou même de conflit avec autrui, l'ailleurs, ici, en raison de sa réduction à ses marges limitrophes, fonctionne comme un simple lieu de passage et de déplacement que le héros traverse pour fuir le village mais surtout pour y retourner. Au territoire du village, à son lieu où se développe l'acte d'habiter, le film oppose les non-lieux des marges où les personnages préparent et attendent le retour. Le cas de Youga et son ami Anarouz, deux autres victimes du chef de la tribu, est d'ailleurs très révélateur à cet égard : après avoir fui le tyran, les deux personnages choisissent de vivre provisoirement comme des marginaux dans une grotte(3) à la sortie du village.

(3) Associée à la figure du tyran qui transforme le village en une « prison », le motif de la grotte ne peut que nous renvoyer ici à cette «dialectique du refuge et de l'effroi» dont parle Gaston Bachelard (*Voir La Terre et les rêveries du repos*, éditions Cérès, Tunis, 1996, p. 190. « Première édition : Librairie José Corti, 1948 »). En effet, sans pour autant vouloir être enfermés, les personnages ont besoin d'être protégés.

films laissent beaucoup à désirer sur le plan technique et sont souvent dénués d'intérêt esthétique. Néanmoins, dans ce qui se vend actuellement sur le marché, tout n'est pas à mettre dans le même lot puisque certains films sont toujours mieux faits que d'autres. Par ailleurs, se basant pour une grande part sur la culture populaire, les films amazighes pourraient servir d'assise pour une étude anthropologique dans la mesure où ils véhiculent rites, traditions et valeurs.

I. l'exil et l'errance : deux thématiques fécondes du film amazighe

Il suffit de passer en revue un certain nombre de films pour mesurer l'importance qu'y acquièrent l'exil et l'errance comme thématiques fécondes. Largement fidèle à la structure narrative du conte dans lequel l'aventure devient souvent synonyme de déplacement et de voyage, le film amazighe, notamment lorsqu'il ancre la fiction hors de la ville, opte rarement pour des héros qui évoluent dans un seul et même espace. Destin, quêtes, sanctions et injustices occasionnent fréquemment une rupture des personnages avec leur milieu d'origine.

Dans *Amodou ou Namour* (Le voyage d'Anamour), par exemple, film de Saïd Bahouss, le personnage d'Anamour, après l'assassinat de sa famille par les sbires du chef de la tribu, un tyran qui confisque les terres des gens, fuit son village natal et s'exile pendant plusieurs années. Lahcen Serhane, lui, dans *Anou n'tillas* (Le Puits des ténèbres), montre une famille dont les membres se perdent de vue, connaissent l'errance et l'exil puis se retrouvent. Dans ce film, même la méchante belle-mère, qui est d'ailleurs à l'origine de la séparation du père, Mazigh, avec ses deux enfants, Manad et Titrit, est une étrangère qui a été repêchée, lors d'une crue, dans le fleuve par Mazigh. Le personnage de Zaïna dans *Samh i a ywi h'na* (Pardonne-moi mon fils), un autre film de Serhane, connaîtra également les souffrances de l'errance et de l'exil. Chassée de la maison paternelle par sa grand-mère après son mariage secret avec Fadl qui l'a laissée tomber, Zaïna, sera recueillie dans un petit village, le temps de sa grossesse, par une vieille femme, avant d'échouer plus tard dans un autre douar chez Lhaj Nasser. Brahim, dans *Agoujil n'mays* (Orphelin de sa mère) de Hassan Oujella, est également chassé de la maison et du village après son accusation, à tort par sa belle-mère, d'avoir volé la somme de 40000 dirhams à son père. Le film de Lhoussine El Khattabi, *Illis n'tmazirte* raconte l'histoire d'une jeune fille, Saïda, qui vivait paisiblement avec sa famille dans un petit village de la région de Marrakech jusqu'au jour où elle tombe malade et informe ses amies qu'elle souffre d'un mal au niveau du flanc. La rumeur circule vite que Saïda est enceinte et les hommes de la tribu, en colère, viennent voir le

L'exil dans quelques films amazighes : réalité ou imagination?

Anouar OUYACHCHI
Université Moulay Ismaïl-Meknès

Comprendre l'exil, savoir ce qu'il représente dans la culture amazighe, ne consiste pas seulement à opérer une incursion dans le niveau rationnel et conceptuel des discours, mais à faire aussi irruption dans le niveau latent et fondateur de la «topique socioculturelle»(1). Si la définition du mot ne pose à priori aucun problème puisqu'on le désigne généralement comme «l'expulsion de quelqu'un hors de sa patrie, avec défense d'y rentrer » (Petit Robert), les valeurs imaginaires qu'il engage viennent toujours s'ancrer dans des visions du monde particulières, elles-mêmes enracinées dans des systèmes culturels particuliers. Etroitement liée aux représentations que se font les groupes humains du temps, de l'espace et de l'individu dans son rapport avec la communauté, la notion se décline à chaque fois et se revêt d'acceptions différentes selon les types de pulsions archétypiques qui viennent nourrir « l'inconscient collectif culturel»(2). Il est tout à fait indéniable que la façon dont le mythe de la terre promise, par exemple, a nourri et continue de nourrir une bonne part de l'imaginaire juif donne à l'exil une signification totalement différente de celle qu'il pourrait avoir dans d'autres cultures. Dans l'esprit juif, l'errance de l'exilé, avec toutes les épreuves physiques et morales qui lui sont inhérentes, ne peut être qu'une étape sur le long et pénible chemin du retour qui achèvera le mouvement cyclique du temps.

Pour aborder la notion de l'exil dans la culture amazighe, nous avons choisi le cinéma. Nous pouvons dire que le mot d'ordre quand on évoque généralement le film amazighe est l'amateurisme. Pour différentes raisons, qu'il est inutile de citer ici, puisque tel n'est pas notre propos, les

---

(1) Le concept est utilisé ici pour désigner le mouvement génétique qui nourrit et régit l'imaginaire mythique d'une société à un moment culturel donné. (Pour plus d'informations, voir Gilbert Durand, *Introduction à la mythodologie*, Cérès, Tunis, 1996. « Première édition : Albin Michel, 1996 »)

(2) Ibid. (Voir notamment p. 160 et suivantes)

Norris M.J. & Jantzen L. (2004), "De génération en génération : survie et préservation des langues autochtones du Canada au sein des familles, des collectivités et des villes", *in Affaires indiennes et du Nord Canada, patrimoine Canadien,* janvier 2004.

OBDEIJN H. & DE RUITER J. J. (dir.) (1998), *Le Maroc au cœur de l'Europe - l'enseignement de la langue et culture d'origine (ELCO) aux élèves marocains dans cinq pays européens,* Tilburg, Syntax Datura.

OLSTAD C. (1975), "The local colloquial in the classroom", *in Turner* (ed.), 51-66.

PORTES A. & SCHAUFFLER R. (1994), «Language and the second generation : bilingualism yesterday and today », *in International migration Review,* Volume 28, n°4, 640-661.

SABOURIN P. (1979), "Un nouveau droit culturel linguistique. Les implications linguistiques du Traité de Rome", in Conseil de l'Europe, *Langues et Coopération européenne,* Paris, CIREEL, 201-206.

SAIB J. (1995), "L'éducation plurilingue et pluriculturelle", *in Maroc-Belgique,* 85-101.

SANDERS C. (ed.) (1993), French today, language in its social context, Cambridge, CUP.

SMOLICZ J.J. (1992), « Minority languages as core values of ethnic cultures - a study of maintenance and erosion of polish, Welsh, and Chinese languages in Australia », *in Fase* et al., 277-305.

SKUTNABB-KANGAS T. & CUMMINS J. (1988), *Minority education : from struggle to shame,* Clevedon, England, Multilingual Matters.

WEINREICH U. (1953), Languages in contact - *findings and problems, The Hague,* Mouton, 9ème édition, 1979.

WHARTON S. (1996), « Le trésor linguistique des jeunes issus de l'immigration », *in Ecarts d'identité,* n° 76, 27-29.

DE RUITER J.J. (1989), *Young Moroccans in the Netherlands : an integral approach to their language situation and acquisition of Dutch,* Proefschrift - Rijksuniversiteit, Utrecht.

DEPREZ Ch. (1999), *Les enfants bilingues : langues et familles,* collection CREDIF - Essais, Paris, Didier.

EKSTRAND L.H. (1978), "Migrant adaptation : a cross-cultural problem", *In Freudenstein* (ed.), 27-123.

FASE W., JASPAERT K., KROON S. (eds) (1992), *Maintenance and loss of minority languages,* Amsterdam/Philadelphia, J. Benjamins Publishing Company.

FISHMAN J. (1971), *Sociolinguistique,* Paris, Nathan.

FISHMAN J. (1989), *Language and Ethnicity in Minority Sociolinguistic Perspective,* Clevedon - Philadelphia, Multilingual Matters 45.

GALLIGANI S. (1996), " Entre les mères et les filles : l'espagnol, le français et « l'autre langue » ", *In Ecarts d'identité,* n°76, 2ème Trimestre, 1996, 4-5.

GRAND'HENRY J. (1995), " Pédagogie interculturelle et enseignement de l'arabe en milieu pluriculturel", *In Maroc-Belgique - Première rencontre scientifique inter-universitaire,* 153-161.

HAMERS J.F. & BLANC M. (1983), *Bilingualité et bilinguisme,* Bruxelles, Pierre Margada éditeur.

INED, (1996), *Vingt-cinquième rapport sur la situation démographique de la France,* Paris, Institut national des études démographiques.

LAFKIOUI M. (1998), "Les Berbères et leur langue : le cas des immigrés berbères en Belgique", *In Canut* C. (ed.), 119-130.

LAPARRA M. (1990), « Questions sur le bilinguisme des enfants issus de l'immigration », *in Migrants-Formation,* n°83, 40-53.

LAPEYRONNE D. (1992), « Les politiques locales d'intégration des minorités immigrées en Europe », *in Migrations-Etudes,* n° 24, janvier 1992, Paris, ADRI.

LAROUSSI F. et MARCELLESI J.-B. (1993), "The other languages of France : towards a multilingual policy", *In Sanders* C. (ed.), 85-104.

LECONTE F. (1998), *La famille et les langues - une étude sociolinguistique de la deuxième génération de l'immigration africaine dans l'agglomération rouennaise* », Paris, L'Harmattan.

LUCCHINI S. (1998), «Une langue avertie en vaut deux», in *L'Agenda Interculturel,* n°164, mai 1998,4-7.

MASTHOFF P. (1998), « La Communauté Française de Belgique », *in Obdeijn & de Ruiter* (dir.), 111-169.

MEYERS J. (1998), « Sevrage linguistique », in L'agenda interculturel, n°164, 12-13.

MURO O. (1994), « Réseaux solidarité école 1993 (évaluation qualitative», in *Migrations-Etudes,* n° 47-48, mai-juin 1994, Paris, ADRI.

Bibliographie

AKINCI M-A. (1996), « La langue contre l'oubli ... », In Ecarts d'identité, n°76, 2ème Trimestre, 1996, 14-17.

BAUTIER E. (1990), « Enfants de migrants, langue(s) et apprentissage(s) », In *Migrants-Formation*, n°83, 65-73.

BEN MARZOUQ B. (1982), *L'échec scolaire des enfants de migrants marocains (Examen des causes et propositions en vue d'une prévention)*, Mémoire de Post-Graduat, Mons, Université de l'Etat à Mons, Faculté des sciences psycho-pédagogiques.

BILLIEZ J. (1997), *Bilinguisme, Variation, Immigration - Regards sociolinguistiques,* Volume 1, Synthèse de l'activité de recherche, dossier présenté en vue d'une Habilitation à diriger des recherches, Université Stendhal, Grenoble III.

BOUHJAR A. (1994), *Compétence langagière en langue maternelle et Migration : le cas de jeunes marocaines à Bruxelles,* mémoire de D.E.S., non publié, Faculté des Lettres, Rabat.

BOUHJAR A. (2002), *Bilinguisme et Migration : le cas des Marocains à Bruxelles,* Thèse de doctorat d'Etat, non publiée, Faculté des Lettres , Rabat.

BOYD S.(1986), "Using the present to predict the future in language contact : the case of immigrant minority languages in Sweden", In Weltens, De Bot & Van Els (eds), 99-115.

CALVET L.-J. (1994), *Les voix de la ville, introduction à la sociolinguistique urbaine,* Paris, Payot.

CARLINI S. (1998), «Apprendre à lire et écrire après trente ans », In *L'agenda interculturel, n*°164, 20-22.

CHARLOT M. (1978), « L'intégration des enfants de travailleurs migrants dans le système scolaire français », In Freudenstein R. (ed), 127-137.

COPPEL A., DANNEQUIN C. & DEFORGES P. (1975), *L'acquisition du langage : enfants français, immigrés,* France, Delagrave.

CORNEJO R.J. (1975), "The acquisition of lexicon in the speech of bilingual children", *in Turner* (ed.), 67-93.

DABENE L. (1996), "Des migrants et des langues", in *Ecarts d'identité*, n° 76, 2-3.

DAMEN M. (1998), « La Communauté Flamande de Belgique », in *Obdeijn & de Ruiter* (dir.), 171-212.

DAOUT C. & GILLAIN P. (1985), *Etude de la compréhension et de l'expression du langage chez des enfants belges et des enfants de migrants à partir du test de Reynell,* mémoire de logopédie, Institut Libre Marie Haps, Bruxelles.

DE BOT K. (ed.) (1993), *Case studies in minority languages, AILA Review,* n°10, 1993.

condition de continuité voire même de survie de L1 en contexte L2. Elle constitue donc, à ce titre, le dernier rempart du bilinguisme migratoire : par la transmission de L1, on dote les enfants issus de l'immigration d'un bagage linguistique riche et diversifié, on freine l'abandon progressif de L1 de génération en génération et on renforce l'identité culturelle plurielle du migrant, fruit d'apports multiples.

Or, comme l'a souligné Turquotte (2006 : 27), "l'utilisation régulière est la clé pour conserver la langue ancestrale. [Il déclare, en effet que] la clé pour conserver les langues ancestrales d'une génération à l'autre est de les utiliser tous les jours. Il est particulièrement important de parler ces langues à la maison, étant donné que leur transmission aux enfants en dépend dans la plupart des cas. Bien que près des trois quarts des répondants maîtrisaient suffisamment la langue maternelle de leurs parents pour soutenir une conversation, ils ne l'utilisaient pas tous régulièrement à la maison".

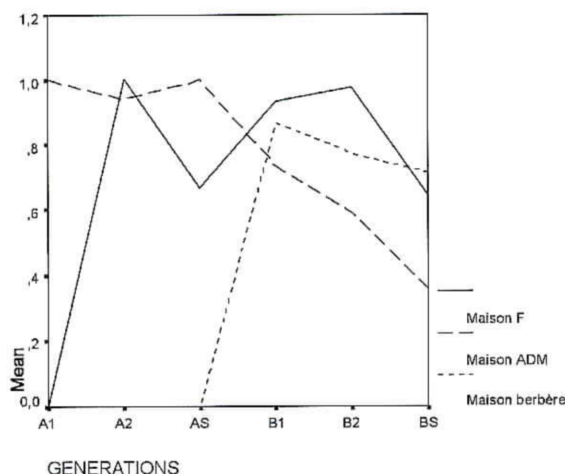
Conclusion

Lorsque l'on consulte les ouvrages et articles qui étudient le contact des langues auprès des minorités linguistiques, plus particulièrement en situation migratoire, on est en général frappé par le degré de similitude des processus sociolinguistiques qui y ont cours. Ainsi, il y a souvent une langue à qui l'on confère un statut élevé et une (ou des) langue(s) reléguée(s) au second plan. La langue valorisée et hautement appréciée est souvent la langue officielle du pays où l'on se trouve. La (les) langue(s) non valorisée(s) est (sont) souvent la (les) langue(s) locale(s) non officielle(s) en contexte L1 ou L2. Les variables associées au maintien ou à l'abandon des langues locales ou vernaculaires sont toutes à caractère socio-psychologique. Il semble, qu'en dernier ressort, ce soit l'expérience de la vie sociale vécue dans sa quotidienneté par l'individu qui va influer sur son comportement langagier.

Or, l'usage quotidien de L1 en contexte L2 se fait principalement à la maison, au sein de la famille. Le maintien de la langue maternelle en contexte migratoire semble, dans cette situation, reposer sur une "politique linguistique familiale" qui intègre la transmission de L1 de génération en génération. Il est vrai que les projets d'Enseignement de la Langue et de la Culture d'Origine (ELCO) ont un impact psychologique certain puisqu'ils permettent au jeune migrant de développer une estime de soi nécessaire à une intégration réussie. Ils semblent néanmoins insuffisants pour assurer une pratique active de L1 en contexte L2. De plus, l'offre éducative est souvent limitée à la langue officielle du pays d'origine et intègre rarement les dernières avancées enregistrées notamment au Maroc par l'introduction de la langue amazighe dans le système éducatif. La maison, où seule une transmission intergénérationnelle est possible, permet la mise en place d'une stratégie de maintien peu coûteuse car elle ouvre la voie à une acquisition naturelle et spontanée de la langue. Elle est également une

En effet, on constate que la 1ère génération arabophone (A1) adopte une attitude plus nuancée en matière de gestion linguistique contrairement au reste de l'échantillon : les primo-migrants déclarent n'utiliser que L1 à la maison. Une barrière linguistique semble avoir été érigée par les parents : ils parlent en L1, même si, chez eux, L2 est introduit par les enfants. Le graphe suivant résume la répartition de L1 et de L2 en usage à domicile pour chaque génération :

Graphe 1 : Moyenne d'usage de L1 et de L2 à la maison par génération



Ce graphe permet de constater que non seulement le français est moins en usage à la maison chez les arabophones que chez les amazighophones (berbérophones) mais que l'ADM le concurrence sérieusement. En effet, le taux d'usage de L1 culmine, dépassant même L2 auprès des générations A1 et AS. La seconde génération (A2) utilisant presque de façon équitable L1 et L2. Chez les berbérophones, seuls les migrants récents utilisent légèrement plus L1. Le français est bien implanté auprès de B1 et de B2 puisqu'il se détache de L1 et la domine. La majorité des amazighophones pratiquent, en outre, régulièrement l'ADM qui, toutefois, semble moins présent auprès des BS.

La maison, en tant qu'espace, constitue finalement le lieu de tous les possibles dans la mesure où la pratique de L1, langue(s) par essence orale(s), et/ou de L2, semble tributaire de la politique linguistique établie au sein des familles.

deux langues est le plus probable est la maison avec un score moyen de 2,30 langues en contact. Autrement dit, les informateurs ont, en moyenne, coché plus de deux langues en usage à la maison. Viennent ensuite, par ordre décroissant, le commerce tenu par un locuteur marocain, la rue, le travail et la mosquée. La table multiple 2 donne, dans l'ordre décroissant la fréquence d'utilisation des langues dans les différents domaines. On constate que d'une manière générale tous les contextes référencés sont perméables au contact en L1 et en L2 : même le travail n'y échappe pas puisque 17% déclarent utiliser l'ADM. En d'autres termes, les Marocains de Molenbeek, dans leur globalité, n'adoptent pas une «politique linguistique» caractérisée par une spécialisation fonctionnelle des langues où chaque domaine se limiterait à l'usage d'une langue donnée évitant ainsi le chevauchement de deux - voire plusieurs - langues (ici le français, l'arabe dialectal, l'amazighe, parfois l'espagnol et le néerlandais, cette dernière également langue officielle de la Belgique où Bruxelles est bilingue français-néerlandais).

Table 2: Fréquence d'usage des langues/domaine (résultat global)

	Mean
Maison F	,89
Maison ADM	,67
Maison Berbère	,59
Miason autres	,12
Maison AC	3,12E-02

	Mean
commerce ADM	, 74
commerce F	,69
commerce bérbère	,42
commerce AC	4,17E-02
commerce autres	4,17E-02

	Mean
Rue F	,91
Rue ADM	,45
Rue berbère	,34
Rue autres	,12
Rue AC	3,13E-02

	Mean
Travail F	,86
Travail autres	,35
Travail ADM	,17
Travail berbère	7,29E-02
Travail AC	3,13E-02

	Mean
Mosquée ADM	,34
Mosquée berbère	,19
Mosquée F	,15
Mosquée AC	,11
Mosquée autres	,00

Cependant, cette vue d'ensemble ne permet pas d'apprécier les pratiques langagières spécifiques à chaque génération de migration telles qu'elles apparaissent dans les résultats de l'enquête.

permet de faire ressortir que le domaine où L1 est susceptible d'être pratiquée en contexte migratoire est la maison : lieu où la culture et la langue d'origine se trouvent quotidiennement actualisées (*cf.* Table 1). Compte tenu de ces résultats, il nous semble, à l'instar de Norris et Jantzen (2002) qui plaident en faveur de la préservation et de la revitalisation des langues autochtones du Canada par la transmission des langues d'une génération à une autre, que la préservation de langue amazighe en contexte migratoire est conditionnée par sa transmission de génération en génération.

En effet, ces auteurs proposent un indice de continuité de la L1 permettant de mesurer son degré de maintien par la transmission intergénérationnelle. Il apparaît évident que plus la population acquiert la langue d'origine en tant que langue maternelle dès le plus jeune âge, plus cette langue a des chances de survie.

5. La maison : lieu privilégié du contact linguistique

Nous allons examiner d'un peu plus près les domaines d'usage attribués à chaque langue. En d'autres termes, y a-t-il ou non des sphères spécifiquement liées à l'usage de l'une ou l'autre langue ? La table 1 révèle que le lieu le plus propice au contact des langues est la maison puisque plus de deux langues sont en usage.

Table 1 : Nombre moyen de langues en usage par domaine (résultat global : groupe arabophone (GA) et groupe amazighophone (GB))(6) 1

	N	Mean
❑ Langues maison	96	2,3021
❑ langues commerce	96	1,9271
❑ langues rue	96	1,8542
❑ langues travail	96	1,4896
❑ langues mosquée	96	,7917
❑ valid N (listwuse)	96	

Cependant, tous les autres champs constituent également des contextes potentiellement bilingues puisque tous enregistrent un score supérieur à 1 à l'exception du lieu du culte qui semble moins touché. En tout cas, une chose est certaine : à Molenbeek, le domaine où l'actualisation d'au moins

(6) Par commodité, le groupe arabophone sera noté GA et le groupe amazighophone (ou berbérophone),GB.

l'antenne parabolique (Akinci, 1996), le flux continuel de nouveaux migrants, la concentration des migrants selon leur origine dans certains quartiers (phénomène de ghettoïsation), l'attitude envers les langues en contact, la fonction identitaire de la (des) langue(s),... Avec la deuxième génération et l'apparition de la troisième, le discours pédagogique a changé: on en est ainsi arrivé à s'intéresser au maintien et à la valorisation de la langue et de la culture d'origine des enfants de migrants par le biais de projets d'enseignements non plus bilingues ou biculturels mais interculturels où l'héritage linguistique et culturel des parents est considéré comme un « trésor » qu'il faut préserver (Wharton, 1996).

4. La langue amazighe en contexte migratoire

Si, comme le prône Wharton (1996), la langue d'origine est un "trésor" qu'il faut sauvegarder, la langue amazighe en contexte migratoire n'est, à ce jour, enseignée que sous forme de dialecte dans certains pays d'Europe mais cet enseignement n'est ni systématique ni généralisé : son insertion dans un établissement scolaire est, comme nous l'avons vu plus haut, généralement laissé à la discrétion du directeur (de l'établissement scolaire). Quelles sont, dans ces conditions, les chances de survie de L1 en contexte L2 ? En fait, une étude quasilongitudinale[(4)] récente menée à Bruxelles auprès de migrants représentant différentes générations de migration (cf. Bouhjar 2002)[(5)],

(4) Etude "quasi-longitudinale" : étude qui repose sur une comparaison de résultats issus de données collectées à un moment précis auprès d'un échantillon composé de sujets appartenant à des générations de migration différentes (échantillon composé de 96 Marocains de migration récente et migrants des 1ère et 2ème générations). Une étude "longitudinale" s'appuie sur des données recueillies auprès d'un même échantillon enquêté à deux moments distincts (ici les sujets auraient dû être enquêtés en deux temps à raison d'un intervalle de 20 ans pour mesurer en temps réel l'évolution linguistique de génération en génération; entreprise difficilement envisageable dans le cadre d'une recherche académique comme c'est ici le cas).

(5) L'échantillon du groupe expérimental de notre enquête se compose de Marocains résidant à Molenbeek-Saint-Jean (désormais Molenbeek), commune de l'agglomération bruxelloise réputée pour son taux élevé de ressortissants marocains : un habitant sur cinq est d'origine marocaine au dernier recensement de 1990 (Willems et al., 1991). Les Rifains semblent majoritaires à Molenbeek ; nous n'avons, par conséquent, pas éprouvé de problèmes pour trouver des informateurs amazighophones. Il en va tout autrement pour les arabophones qui sont principalement originaires de Tanger et beaucoup moins représentés que les Rifains. Notre échantillon est cependant représentatif de la population marocaine de Molenbeek (pour le questionnaire, nous avons 23 informateurs arabophones (A) soit 24 % pour 73 sujets amazighophones ou berbérophones (B) soit 76%). Trois générations de migrants sont représentées : la première génération (A1/B1), la seconde génération (A2/B2) et la génération "sponsorisée" (arrivée après 1973) (AS/BS).

le degré de similitude culturelle de L1 avec la langue dominante (anglais), les mariages inter-ethniques (si le père est italien ou grec, le taux de maintien est plus élevé). Il note également que les plus âgés de la première génération (+50 ans) retournent le plus souvent à leur L1 et régressent un peu en L2 ; alors que les plus jeunes (-30 ans) se convertissent à L2, surtout lorsque les parents de la première génération décèdent.

En Suède, Boyd (1986), qui a étudié le bilinguisme auprès des immigrés de la deuxième génération, relève qu'en général, les enfants utilisent L1 avec les parents et L2 avec leurs pairs du même âge. Il y a donc rapidement un changement dans les pratiques langagières des enfants de migrants mais, avec le flux continuel et régulier de nouveaux migrants et l'enseignement biculturel tel qu'il est conçu en Suède, le bilinguisme des enfants va perdurer. Il faut en effet noter qu'en Suède la L1 des migrants peut être choisie comme langue d'enseignement et le suédois comme langue seconde (Skutnabb-Kangas & Cummins, 1989).

Les immigrés, quelle que soit leur origine, semblent, en gros, exhiber un même schéma d'évolution et de comportement langagiers (pour les immigrés de France, cf. Dabène, 1981 ; Calvet, 1994 ; Galligani, 1996 ; Leconte, 1998 ; Deprez, 1999 ; pour la Belgique, cf. Lucchini, 1998).

On peut en effet remarquer que la première génération, bien enracinée dans sa culture d'origine, maîtrise L1 et acquiert plus ou moins bien L2 selon le type et la fréquence de contact avec la communauté d'accueil. Le bilinguisme développé est de type additif, car L2 n'entrave pas le développement de L1. Les parents communiquent entre eux en L1 et s'adressent, dans la plupart des cas, en L1 à leurs enfants.

La seconde génération, en quête d'identité, maîtrise plus L2 que L1 bien que l'on parle encore parfois de semi-linguisme (de Ruiter, 1989) c'est-à-dire que les enfants de migrants ne maîtrisent ni L1, ni L2. Il s'agit, en général, d'un bilinguisme dominant en L2 de type soustractif puisque le développement de L1 se trouve perturbé. Les enfants, entre eux, parlent exclusivement en L2. Ils comprennent L1 mais n'arrivent pas à s'exprimer, du moins correctement, en L1 avec leurs parents. Il s'ensuit l'émergence d'un « parler mixte » où L1 et L2 se trouvent mêlées dans une conversation intra-familiale.

Au fil des générations, L1 est donc progressivement remplacée par L2 en contexte migratoire, la durée pendant laquelle le bilinguisme se maintient étant fonction de diverses variables : l'instruction en L1, l'influence des médias et particulièrement de la télévision lorsqu'elle est équipée de

5. dans les échanges parents-enfants, les parents s'adressent à leurs enfants le plus souvent en L1 mais les enfants leur parlent en L2 en incorporant des mots en L1 ;
6. la L1 des parents et des enfants est toujours influencée par L2 principalement sur les plans syntaxique et phonologique. L2 apparaît à tous les niveaux dans le discours en L1 des enfants mais est prépondérante sur le plan lexical. Le lexique semble un bon indicateur du niveau d'acculturation puisqu'on y introduit, en général, des mots qui n'appartiennent pas à la culture de L1.
7. le lexique des enfants en L1 fait l'objet d'une acquisition lente et retardée.

Pour Olstad (1975 : 51), qui étudie la même communauté linguistique, «le problème n'est pas linguistique mais attitudinal». Il s'agit, pour lui, d'introduire en classe la véritable L1 des enfants, qui n'est pas l'espagnol standard, mais un dialecte de l'espagnol. La reconnaissance institutionnelle de L1 peut avoir, selon l'auteur, un impact important et stimulant tant sur l'enseignant que sur l'élève.

Plus récemment, Portes et Schauffler (1994), qui analysent le bilinguisme auprès de la seconde génération d'immigrés en Floride du Sud, région caractérisée par le flux continuel de migrants, montrent que :

1. « *la connaissance de l'anglais est quasi généralisée ;*
2. *la préférence pour l'anglais l'est presque autant, même parmi les enfants éduqués dans les écoles bilingues financées par les communautés d'immigrés ;*
3. *la conservation de la langue des parents est inversement proportionnelle à la durée de résidence aux Etats-Unis et à l'éloignement par rapport aux zones de concentration ethnique*».

En Australie, Clyne (1985) a étudié les facteurs susceptibles d'expliquer le maintien ou le changement de code auprès des diverses communautés en situation de migration (migrants d'origine italienne, grecque, allemande, serbo-croate, néerlandaise, française et polonaise). Il passe ainsi en revue différentes variables : distance géographique et culturelle des langues maternelles vis-à-vis de l'anglais, effectif numérique des migrants par communauté, place de la langue dans l'identité ethnique et culturelle de chaque communauté (hypothèse de Smolicz ; 1992), effet des mariages inter-ethniques. Il remarque que l'italien et le grec sont les langues qui se maintiennent le plus. Les facteurs les plus importants (par ordre décroissant) sont : la position stratégique que tient la langue dans l'identité,

problématique linguistique liée à l'instauration de l'ELCO s'est surtout posée lorsque l'immigration marocaine en Europe est devenue, depuis les années quatre-vingt, un fait « structurel » avec la sédentarisation et l'établissement définitif et permanent des familles marocaines. L'ELCO visant un double objectif (fonction de support de la compétence en L2 et en L1 selon l'hypothèse de Cummins et fonction socio-psychologique liée à l'identité), la définition du concept « langue d'origine » suscite, comme le soulignent Bentahila & Davies (1992b) et Obdeijn & de Ruiter (1998), une remise en cause de l'enseignement de l'arabe standard qui n'est la langue «maternelle» ou d'origine (langue des premières socialisations de l'enfant) d'aucun Marocain. «L'urgence, comme le fait remarquer Calvet (1994 : 292) est de valoriser la langue de leurs parents, le berbère ou l'arabe dialectal». En réponse à ce besoin de valorisation et de reconnaissance de la langue et de la culture d'origine des enfants de migrants, des propositions d'enseignement interculturel ont vu le jour en Belgique. Ainsi, on envisage de donner la possibilité à tous les élèves (migrants et autochtones) de suivre ces cours. Cette procédure permettrait de «stimuler les élèves autochtones du pays hôte à l'ouverture aux valeurs de la civilisation berbéro-arabe du Maroc » (Grand'Henry, 1995 : 161 ; Saib, 1995). Examinons maintenant le cas de quelques communautés de migrants de par le monde, principalement aux Etats-Unis et en Europe.

2. Quelques cas de contact en situation migratoire

L'étude des langues en contact a, depuis l'avènement de la sociolinguistique, suscité un vif intérêt (Weinreich, 1953). Les processus décrits, dont les phénomènes d'interférences et d'alternance codique, sont toujours d'actualité. Ce qui a sans doute changé, c'est le désir de trouver un cadre théorique opératoire dans tous les cas de contact linguistique et dans tous les contextes (L1 ou L2) (Fishman, 1989 ; Fase et al., 1992 ; de Bot, 1993). Remarquons tout d'abord que les résultats de recherches effectuées il y a près de trente ans aux U.S.A. sont toujours d'actualité. Ainsi, certains résultats d'une analyse discursive de Cornejo (1975) auprès d'enfants d'origine mexicaine peuvent se résumer comme suit.

1. L2 (l'anglais) est la langue dominante puisque les enfants la maîtrisent mieux que L1 ;
2. l'usage de l'espagnol est restreint au domaine familial ;
3. l'usage exclusif de L1 est réservé à la communication entre le père et la mère ;
4. entre eux, les enfants utilisent L2 ;

le statut peu valorisant dont elle jouit en contexte L1 et en contexte L2 où d'autres langues plus prestigieuses entrent en compétition (Laroussi et Marcellesi, 1993 ; Bouhjar, 1994). On peut néanmoins remarquer l'émergence d'une certaine allégeance vis-à-vis de la langue d'origine en contexte migratoire, car si son apprentissage vient après celui de L2, elle jouit auprès des migrants d'une certaine reconnaissance (*loyauté langagière* de Fishman, 1971) puisqu'on lui reconnaît certains attributs positifs. Selon Lafkioui (1998), les Berbères primo-migrants en Belgique affichent même une attitude très positive à l'égard de leur langue d'origine. Tous les projets d'enseignement de L1 en Europe (Obdeijn & de Ruiter, 1998) visent également à promouvoir l'identité d'origine des enfants de migrants et ce afin d'assurer un bilinguisme de type additif.

L'application, sur le terrain, des divers accords de coopération culturelle entre le Maroc et les pays où il y a une communauté importante de migrants marocains (ou d'origine marocaine) est néanmoins très hétérogène : la gestion liée à l'enseignement de la langue et de la culture d'origine (ELCO) est, comme le fait ressortir l'ouvrage collectif dirigé par Obdeijn & de Ruiter (1998), non seulement fonction de la politique linguistique globale du pays d'accueil (France, Belgique, Pays-Bas, Allemagne ou Espagne) mais également, à l'intérieur de celui-ci et à un échelon inférieur, de la région, du département voire même de l'établissement scolaire. Ainsi, en Belgique par exemple, les modalités d'application (ou de la non application) de l'ELCO sont laissées, en dernier ressort, à l'appréciation de la direction de l'établissement scolaire qui peut proposer une à trois heures de cours en moyenne de LCO. Ce modèle d'ELCO a généralement une fonction de «support » puisque l'on vise le « maintien » de L1. Les heures de cours sont soit intégrées au volume horaire de l'élève soit «différées» en tant qu'activité extrascolaire. Dans la plupart des cas, ces cours ne font l'objet d'aucune évaluation puisque le report de la « note » sur le bulletin n'est pas systématique (Masthoff, 1998 ; Damen, 1998). Seul le modèle mis en place par l'ASBL « Foyer » en communauté flamande de Belgique vise un bilinguisme actif en néerlandais et en L1 de type équilibré dans le primaire puisque « l'ELCO peut occuper jusqu'à 50% de l'horaire disponible» (Damen, 1998 : 195). Il faut cependant remarquer que l'enseignement, de ce que l'on nomme la langue d'origine des enfants marocains n'est pas obligatoire et ne concerne, à ce jour, que la langue officielle, à savoir l'arabe standard, et non la langue parlée dans le milieu familial (arabe dialectal ou amazighe). La motivation des parents qui inscrivent leurs enfants au cours de LCO est principalement d'ordre religieux puisqu'ils désirent leur faire acquérir l'arabe standard, langue du Coran (Obdeijn & de Ruiter, 1998). La

dissociée de ceux de milieux défavorisés» (souligné par l'auteur, Varro, 1990 : 36). La langue première était jusqu'alors jugée comme un handicap, un frein à l'intégration dans l'école et dans la société. La langue d'origine (langue 1) « se trouve refoulée dans la sphère du privé, du familier, de l'immédiateté ; elle est de ce fait profondément infériorisée». De plus, «faute d'une action clairement menée en sa faveur, [elle] s'est trouvée encore minorée [...] A un bilinguisme vivant (durant les années 70 avec les primo-arrivants) s'est souvent substitué un bilinguisme tellement restreint que G. Vermès (1989) va jusqu'à l'appeler un « bilinguisme mort » (Laparra, 1990 : 48). On peut, en effet, relever que les enfants parlent entre eux le français, les parents, la langue d'origine et les communications de génération à génération se font par le biais du «mixte linguistique» ou «parler vernaculaire intrafamilial» (Dabène, 1996 : 3). Les langues sont « mêlées, d'un emploi simultané» (Deprez, 1999 : 57), «c'est la combinaison et la juxtaposition du français et de la langue maternelle qui prévaut. La communication parents-enfants reste limitée quand les deux parents s'expriment insuffisamment en français et que les enfants n'ont pas appris la langue d'origine des parents. [...] Les parents s'adressent ainsi dans la vie quotidienne dans une langue dont les enfants saisissent le sens, mais dans laquelle ils ne peuvent répondre et inversement» (Zehraoui, 1997 : 3). Il y a donc asymétrie des compétences : les parents sont dominants en L1, les enfants en L2 (Calvet, 1994 : 262 ; de Ruiter, 1989 ; Otten et de Ruiter, 1991). La mère semble s'adresser plus souvent en L1 à ses enfants (Deprez, 1999 : 71). La transmission de la langue maternelle de la première à la seconde génération semble plus ou moins assurée : en France, 28 % des Marocains ont déclaré utiliser le français seul, 26 % la langue maternelle seule et 66 % pratiquent l'alternance (Ined, 1996 : 54). Vu les chiffres, on peut s'attendre à ce que les générations suivantes privilégient l'emploi de L2 à l'instar des Algériens nés en France dans la mesure où 77 % (des informateurs algériens) déclarent parler exclusivement le français à leurs enfants (Ined, 1996). La déperdition est massive puisque les petits-enfants d'immigrés venus d'Algérie sont « peu nombreux à pouvoir s'exprimer, même de façon rudimentaire, en arabe ou en berbère » (Ined, 1996 : 55)(3). Les unions mixtes (Algérien-Français) accélèrent davantage cette assimilation linguistique. Il semble également que les Berbères en France et en Belgique abandonnent plus facilement leur L1 et la maîtrisent moins bien que les arabophones vu

(3) (Les jeunes (parents) nés en France d'origine marocaine n'ont pas pu être enquêtés (Ined: 1996 : 55). L'immigration marocaine est, en effet, plus récente.

Le français des parents (première génération) a surtout été étudié dans le cadre des interférences L1/L2 (Morsly, 1976). Une enquête récente réalisée en France (Ined, 1996) révèle que 51 % des Marocains (immigrés après l'âge de 15 ans) déclarent bien parler le français (les hommes plus que les femmes, respectivement 59 % et 39 %). Aux Pays-Bas, où les Rifains sont «sur-représentés» à Utrecht, des enfants de la seconde génération ont eu à évaluer le niveau de compétence en néerlandais de leurs parents sur une échelle allant de 0 (très faible) à 3 (bon). Les pères, en moyenne depuis vingt-et-un ans aux Pays-Bas, ont eu un score de 1,7 et les mères, en moyenne depuis onze ans et demi, un score de 0,6 (Otten et de Ruiter, 1991: 108). Le niveau reste, selon les enfants, très bas. Pour pallier ces insuffisances, des cours d'alphabétisation en L2 ont été organisés un peu partout en Europe principalement à l'initiative d'associations privées. Pour les femmes primo-migrantes, ces cours constituent un moyen d'ouverture sur le monde extérieur. En Belgique, Carlini (1998 : 22) rapporte que «plusieurs d'entre elles [...] ont d'ailleurs avoué **ne jamais parler le français** en dehors du Cactus (centre culturel) : **tout le monde parle marocain** près de chez elles! » (souligné par nous). On peut, en effet, relever que le développement des ghettos a facilité l'adaptation en contexte L2 des nouveaux migrants dans la mesure où la barrière linguistique que constituait la maîtrise de L2 s'est, sinon effacée, du moins estompée au cours de ces dernières années, les langues d'origine étant omniprésentes dans les quartiers d'immigrés.

1.2. L1 dans un contexte L2

C'est durant la dernière décennie du XXe siècle que la recherche sur l'usage de la (des) langue(s) d'origine des migrants a été véritablement amorcée. L'étude de la compétence en langues maternelles des Marocains (B et ADM) en contexte migratoire est presque inexistante (Otten et de Ruiter, 1991). Bouhjar (1994) qui a étudié la compétence langagière en L1 dans un contexte migratoire, qualifie l'acquisition de L1, par des jeunes filles marocaines à Bruxelles, dans les termes d'une acquisition lente et retardée. On peut néanmoins remarquer que de plus en plus de recherches, même si elles sont orientées vers L2, tiennent compte du contexte sociolinguistique dans lequel elles se développent, c'est-à-dire en prenant en considération la présence de L1 qui n'était jusqu'alors abordée que pour expliquer les écarts en L2 (étude des interférences). En France, le bilinguisme des migrants a commencé à intéresser le milieu pédagogique. «Ainsi, dans le milieu scolaire, la notion de «bilinguisme» reste un attribut **d'élite**. La notion est **associée** aux enfants de milieux socio-économiques favorisés mais

pouvoir atteindre un niveau acceptable (niveau supérieur) en seconde langue, il faut au préalable que l'individu maîtrise correctement sa langue maternelle. Dans le cas contraire, l'hypothèse de Cummins prédit soit un «semi-linguisme » caractérisé par un niveau de compétence inférieur dans les deux langues ; soit un bilinguisme dominant où seule l'une des langues sera maîtrisée. Toutes ces mesures font suite à une directive du 25 juillet 1977 du Conseil de l'Europe invitant les pays membres « à prendre les mesures appropriées visant à la scolarisation des enfants des travailleurs migrants » (Sabourin, 1979 : 203). La majorité des actions menées à ce jour insistent sur le déficit linguistique en L2, cause première de l'échec scolaire. En Belgique, les enseignantes des classes maternelles et primaires parlent d'un « français qui fonctionne [...] à l'économie » (Meyers, 1998 : 12) dans la mesure où les lacunes des enfants de migrants portent essentiellement sur le bagage lexical en français. Les enseignantes mettent indirectement les parents en cause : « De nombreuses mamans [...] donnent l'impression de refuser d'apprendre ne fût-ce que quelques mots de français : l'enfant devient son interprète, même si, aujourd'hui, j'ai des parents, plus jeunes, qui maîtrisent le français ... » (idem : 13).

Les adolescents maghrébins, dont font partie les Marocains, semblent développer une variété qui leur est spécifique : leur « we code » (Gumperz, 1972 cité dans Calvet, 1994). En France, ce phénomène urbain est largement répandu. D'après Billiez (1997), les jeunes « se forgent effectivement un parler propre marqué, [...] par des articulations du [R] pouvant connoter l'arabe, par des parodies de l'arabe ou encore par des alternances codiques. Et ce code propre est, précisément, nommé [...] « véhiculaire interethnique » parce qu'il se différencie, par ces formes langagières relevant de langues multiples, des « vernaculaires intra-familiaux » caractérisés par un contact plus restreint du français véhiculaire à une ou deux langues d'origine (le berbère et l'arabe [...] par exemple). Il se distingue également du français scolaire légitime [...] Henri Boyer le dénomme « sociolecte générationnel » [et est] au service d'identités plurielles et solidaires ». (Billiez, 1997 : 59 et 62). En Belgique, la langue des jeunes issus de l'immigration marocaine à Bruxelles est caractérisée par « le mélange linguistique (le berbère, l'arabe marocain, l'anglais, le français et le néerlandais), le phénomène de code-switching, la construction de lexèmes hybrides, etc. » (Lafkioui, 1998 : 125). Ce « parler mixte » à fonction identitaire se répand tout doucement dans l'agglomération bruxelloise où la population marocaine (arabophone et berbérophone) est la plus dense.

d'échec scolaire des enfants de migrants arrivés en bas âge ou nés dans le pays d'accueil. La revue de la littérature est organisée selon que les remarques concernent les jeunes enfants, les adolescents ou les parents.

En France, en Belgique et aux Pays-Bas, on s'est tout d'abord attelé à repérer les « fautes », les écarts et les causes des déficiences rencontrées (Coppel et al., 1975 ; Charlot , 1978 ; Ekstrand, 1978 ; Ben Marzouq, 1982 ; Daoût et Gillain, 1985 ; de Ruiter, 1989 ; Forges, 1995). En général, on en est toujours à déplorer un retard d'une à deux années scolaires et à expliquer les « erreurs » par les interférences entre langues maternelle et seconde. Les performances des enfants de migrants sont assimilées à celles d'enfants autochtones appartenant à la catégorie socio-professionnelle défavorisée. La plupart de ces travaux débouchent sur des propositions de type pédagogique. Les politiques mises en œuvre pour permettre une meilleure intégration scolaire prennent deux formes : dans un cas on essaye de lutter contre l'échec scolaire ; dans un autre, on tente de préserver les spécificités culturelles propres à chaque minorité (Lapeyronne, 1992). En France, les deux orientations sont laissées à l'initiative des autorités locales : cours de langue et culture d'origine (LCO) ou politique d'intégration scolaire. Depuis près de vingt ans, le discours tenu sur les compétences en L2 des enfants de migrants maghrébins nés en France n'a pas changé : « les enfants sont censés avoir un vocabulaire pauvre, pas de syntaxe, ne pas produire de phrases » (Bautier, 1990 : 67). On en est toujours à vouloir lutter contre l'échec scolaire. Ainsi, en 1992, une nouvelle procédure a été mise sur pied appelée «Réseaux-Solidarité-Ecole» (RSE). L'action a pour objectif « d'aboutir à un renforcement de l'action de l'école et mettre fin à la spirale de l'échec». Cette mesure consiste principalement en une aide aux devoirs dans les sites à « forte proportion de populations défavorisées d'origine française et /ou une **forte concentration de populations immigrées**» (souligné par l'auteur, Muro, 1994). Aux Pays-Bas, le choix s'est porté sur l'enseignement biculturel dans le maternel et le primaire. En Belgique, on a mis l'accent sur la nécessité de lutter contre l'échec scolaire avec la création des écoles de devoirs, des classes spéciales d'adaptation, des programmes du type « Echec à l'échec », des cours de rattrapage et de renforcement, etc. La seconde orientation, qui consiste à privilégier la culture d'origine des immigrés, est prise en charge par des associations privées telle « Le Foyer » à Molenbeek- Saint-Jean. Ces initiatives privées ont mis sur pied l'enseignement biculturel fondé sur l'hypothèse de Cummins (1979, cité dans Hamers et Blanc, 1983) qui repose sur l'interdépendance des niveaux de compétence en langues maternelle et seconde. Autrement dit, pour

La maison : dernier rempart du bilinguisme migratoire

Aïcha BOUHJAR
IRCAM-Rabat

Introduction(1)

Cette contribution(2) décrit la situation sociolinguistique des Maghrébins en Europe et plus particulièrement celle des Marocains résidant à l'étranger. Une comparaison avec d'autres communautés de migrants permet de mieux apprécier le bilinguisme en cours au sein de la communauté marocaine à Bruxelles, capitale de l'Europe où la communauté est majoritairement originaire du Rif. Une analyse des pratiques selon le domaine d'emploi fait ressortir les lieux où la langue d'origine (L1) et la langue du pays d'accueil (L2) sont en contact et permet ainsi de mesurer le degré d'usage et par là, de maintien de L1 en contexte migratoire (contexte L2).

1. Les maghrébins d'Europe et les langues

L'étude des langues des migrants maghrébins en Europe s'est, en général, effectuée selon deux perspectives : la première s'intéresse à l'acquisition et au développement de la langue seconde (L2 dans un contexte L2), la seconde prend en considération la langue d'origine (L1 dans un contexte L2).

1.1. L2 dans un contexte L2

Les premiers travaux qui traitent des problèmes linguistiques des migrants maghrébins en Europe ont vu le jour vers le début des années soixante-dix. La majorité de ces études se sont principalement intéressées à la compétence linguistique en L2. Ces recherches sont nées du constat

---

(1) Nous remercions Driss Azdoud, Directeur du CEAELPA (IRCAM), pour ses remarques pertinentes en vue de la publication de cet article.

(2) Cette communication constitue une version revue et augmentée d'un point traité dans la thèse d'Etat, non publiée, de A. Bouhjar (2002).



Royaume du Maroc
Institut Royal de la Culture Amazighe

L'immigration dans la Culture Amazighe

هذا الكتاب يتضمن الأعمال التي قدّمت في إطار ندوة «الهجرة في الثقافة الأمازيغية»، والتي تناولت الموضوع من زوايا متعددة ومختلفة، باللغتين، العربية والفرنسية. وهكذا تطرقت هذه الأعمال إلى الهجرة في المجال الأمازيغي من الناحية التاريخية، وحضورها في المتخيل الأدبي وفي الممارسة الفنية والمجال السينمائي، بالإضافة إلى تأثيراتها في اللغة لدى الناطقين بالأمازيغية. وبما أن للهجرة دورا كبيرا في الحراك الاقتصادي والاجتماعي، فإن بعض الأعمال المتضمنة في الكتاب تسلّط الضوء على دور الهجرة وانعكاساتها في حركة التجارة وتهيئة العمران والفضاء في مناطق مهمة بالمغرب.

Les communications contenues dans cet ouvrage constituent l'ensemble des actes du colloque sur le phénomène de la migration dans la culture amazighe. Elles mettent en évidence le rapport qui existe entre les incessants mouvements des populations et la création littéraire et artistique, mais aussi l'impact de ce phénomène sur l'évolution de la société et sur son mode de vie.

13 DH

Illustration de Fouad Lahbib